العدد ١١ من السنة الثانية — شوال سنة ١٣٦٠ — نوفمبر سنة ١٩٤١

مجلة الشؤون الاجتماعية

تصدرها شهريا وزارة الشؤون الاجتماعية

(بالمجان)

مدير التحرير : حسن الشريف

إدارة المجلة : بديوان وزارة الشؤون الاجتماعية ، تليفون ٨٥٣١٢

فهرس مواد العدد

		صفحة
استقبال العيد	الأستاذ ابراهيم دسوق أباظه	٣
الضرائب الجديدة وروح العمل بها	حبيب المصري باشا	٩
تنمية الثروة الحيوانية الزراعية	عبد القادر الجمال باشا	١٤
الوسائل الناجعة في الإصلاح الاجتماعي	الأستاذ محمد لطفي جمعة	١٩
الضرائب العامة في خدمة المجتمع	الأستاذ سيد قطب	٢٩
بين القول والعمل		٣٧
أحدث الوسائل لتوفير سعادة المنزل	السيدة منى صدقي	٣٩
المدارس ماضية وقيمتها	الأستاذ سلامه موسى	٥٣
الطفولة السعيدة		٥٧
حول أزمة الزواج	الأستاذ س. ق.	٦٠
الاقتصاد في الغلاء		٦٦
الزكاة نظام اجتماعي	الأستاذ مصطفى الصاوي	٦٩
مجهودات التعليمية والثقافية	« س. م.	٧٤
مشكلة العطل بين المتعلمين	الأديب عبد الحميد الشهدي	٧٨
براج مجوسة	الأستاذ عماد الدين عبد الحميد	٨٤
الصراع بين الحكومة والتجار	« س.	٨٧
الشيخوخة المنشطة		٩٢
دوافع الفعل	الأستاذ سليم فريد	٩٦
لوحات الشعب		١٠٠
في أدب الاجتماع	الأديب أحمد عبد المجيد الغزالي	١٠٢
الشبان المخيرون	الأستاذ محمد مصطفى حمام	١٠٦
مساكن الطلبة الجامعيين	« صلاح الدين الشريف	١٠٧
التربية والتعليم في السجون المصرية	« فتح الله المرصفي	١١٣
المشاة قاطبة	واجبة الإصلاح الاجتماعي	١١٨

استقبال العيد

لحضرة صاحب المعالى الأستاذ ابراهيم دسوقى أباظه

وزير الشئون الاجتماعية

الخطبة التى ألقاها معاليه من محطة الإذاعة يوم السبت ١٨ أكتوبر

سيداتى ، سادتى :

أهنيكم بالعيد وكل عام وأنتم بخير ، أهنئكم بالعيد وأسأل الله أن يعيده على الأمة المصرية والبلاد الإسلامية فى أنحاء العالم بخير ورفعة وسلام .

أيها السادة .

لقد أقبل هذا العيد السعيد وسأسميه سعيدا رغم ما يبدو على هذه الكلمة من غرابة . أقبل هذا العيد والأرض ترتجف من هول ما تلقاه والدماء تجرى أنهارا والقتال يستعر لظاه ويتأجج لهيبه ويشتد أواره وتمتد ناره فيعم العالم بؤسه وفتكه ودماره .

ومع هذا تكاد الحياة فى مصر أن تكون عادية ولعل بلادنا أقل الأقطار تأثرا بما انتاب العالم من محن وويلات وكوارث ومع هذا يقول بعضهم إننا لنشعر بما يشوب ما كنا فيه من سعادة ، ويتناسى ما يحيط بنا من ظروف قاسية ، وعلى كل حال أين هى السعادة الكاملة فى الدنيا ، إن هى إلا سعادة نسبية فبلادنا مع ما نحن فيه ومع الاضطراب الذى تموج به الأرض هى والحمد لله إلى الآن نسبيا فى أوج السعادة والرفاهية ، فنحن حتى الآن نسير فى حين أن غيرنا قد انقطع عن السير وسدت فى وجهه المسالك .

ما حل خطب ثم قيس بغيره ... إلا وصغره اتضاح وحقرا

يجب أن نسير بحكمة وأن نسير فى يقظة وحذر حتى نتمكن من اجتياز زمن المحنة وألا نلهو عن الأخطار المحدقة بنا من كل جانب ، بل نقابلها بما يجب أن تقابل به من رباطة الجأش وضبط النفس واقتصاد فى المأكل والملبس وترك الكماليات وإنا لنجد الأمم الأخرى محرومة من حاجاتها الضرورية وقد أنشأت أكثر البلاد نظام البطاقات ، فنجد أفراد الشعب وقد انتظموا صفوفا طويلة ينتظرون دورهم فى الحصول على أنصبتهم ، وبعض هذه

البلاد يشكو المجاعة ولا يجد القوت وتكاد الأمم فى أوروبا بأسرها تئن من الحرمان ، فأحرى بنا أن نخفف من غلوائنا وأن نقتصد فى إظهار السخط والتبرم . لقد ألفنا الرفاهية والدعة واعتدنا على البذخ والسعة فلنكيح جماح النفس بعض الشىء ، فالمسرف عدو لنفسه ودينه ووطنه . إن كثيرا من الأمم التى زجت بنفسها فى الميدان المضطرب تطلب من أبنائها أن يضحوا بأرواحهم . أما نحن فلم نطلب من الناس الا أن يضحوا ببعض شهوات نفوسهم رفقا بأنفسهم وبأسراتهم ووطنهم .

فاذا قنع المرء بما هو فيه وجد فى القناعة غنى وسعادة ، وقد حار الناس فى تعريف السعادة من قديم الزمان لأنها نسبية واعتبارية كما قدمت وتدل على هذه الحيرة تلك الأبيات الرقيقة لأحد كبار الشعراء :

قلت السعادة فى المنى فرددتنى ... وزعمت أن المرء أفقه المنى
ورأيت فى ظل الغنى تتثاءب ... فرأيت أنت البؤس فى ظل الغنى
كم ذا أقول بأنها قد خيبتنى ... فتجيب أنت بأنها لا تقتنى
وأقول إن خلقت فقد حققت لبسا ... فتقول إن حلقت فلم تخلق لنا
وأقول إنى مؤمن بوجودها ... فتقول ما أحراك ألا تؤمنا
وأقول سر سوف يعلن فى غد ... فتقول لا سر هناك ولا هنا
ياصاحبى هذا حوار باطل ... لا أنت أدركت الصواب ولا أنا

وعلى أية حال يجب علينا أن نستقبل عيد الفطر بوجه باسم تتغلب به على المتاعب ونجتاز به العقبات ونلق الطمأنينة والهدوء فى قلوب من حولنا وفى الجو الذى نعيش فيه .

وليفكر الأغنياء فى إسعاف الفقراء ويعملوا على معونتهم والبر بهم والعطف عليهم ، فقد جاء فى القول المأثور :

إن الفقراء عيال الله وأقرب الناس إلى الله أبرهم بعياله .

وقد فرض الله الزكاة على المسلمين تطهيرا لهم ، وعونا لفقرائهم ، قال عليه الصلاة والسلام : " صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث " ورفقا بالفقراء فى يوم الفطر لإعفائهم من ذل السؤال فى هذا اليوم .

فعلى القادرين من المسلمين أن يذكروا بمناسبة العيد أن هناك من إخوانهم من يتضورون جوعا، وليذكروا نعمة الله عليهم فينهضوا لمساعدة الضعيف والمحروم واليتيم البائس، وبذلك يضمنون رضاء الله ورضاء الناس أجمعين .

بذلك ينتزع الأثرياء ما فى نفوس البائسين من غل ويسود عندهم الاعتقاد بأن هناك قلوبا مفعمة بالرحمة والحنان تعطف عليهم وتتعهدهم بالبر والإحسان .

وعلى الفقراء من جانبهم أن يعلموا بأن المحنة عامة وأن الأرض كادت تميد بمن فيها مما حاق بها، وأن الواجب يقضى بأن يساهم كل إنسان فيما أصابها فينزل عن بعض ما اعتاده فى زمن السلم ويواجه تلك المتاعب — متاعب الحياة وأعباءها الجسام بالصبر والسكينة والجلد.

لقد كان عليه الصلاة والسلام ينام على الطوى ويأكل خبز الشعير ويأتدم بالخل ويتبلغ بالتمر، وكان يخصف نعليه ويرقع ثوبه وينام على حصير تترك أثرها فى جسده الطاهر .

وكان الخلفاء الراشدون يعيشون فى خشونة وتقشف وشظف . وجاء فى تاريخ سيدنا عمر أنه أبطأ يوما فى الخروج من بيته وتساءل الناس عنه فعرفوا أنه كان ينتظر جفاف ثوبه بعد غسله لأنه لا يملك إلا ثوبا واحدا وهو أمير المؤمنين وقاهر كسرى والفاتح العظيم .

سبحانك اللهم ! أيرضى الأنبياء والخلفاء هذا العيش ثم نتبرم بالحياة ويحز فى نفوسنا المخض والضيق من أجل تغيير طفيف ونقيس بما تقاسيه الأمم التى تصلى نار الحرب لوجدنا الحق يقضى بأن نحمد الله على نعمته وأن نشكره على ما أولانا من آلائه وجميل رعايته . وأعتقد أن كل مصرى يجب عليه أن يخاطب هذا العيد بقوله :

لا أستزيد الله نعمى فيك لا بل استديم

أما بعد — أيها السادة — فإننى كنت قد وعدتكم بالتحدث إليكم عن شؤون الوزارة ويسرنى أن أعلن بأن المراكز الاجتماعية الخمسة التى سمحت بها ميزانية الدولة قد تم إنشاؤها جميعها وأخذت تعمل بجد واجتهاد ونشاط .

تعمل لخدمة القرى وأبناء الريف — أولئك الذين كانوا وما زالوا يشكون الإهمال . تحاول الحكومة أن تخفف عنهم بعض ما يعانونه فهى تعنى الآن بصحتهم وزراعتهم ونظافة قريتهم وبأحوالهم الاجتماعية والأدبية والدينية .

هذه المراكز الاجتماعية تتبارى الآن فى خدمة الفلاح ، بل يتبارى رجالها فى معونته . فالطبيب يعمل بلا مقابل أى أنه لا يتناول أجرا من المرضى ولا يسمح له بعيادة خاصة فوقته كله مخصص لأهل القرية والقرى المجاورة وهو طبيب الفلاح الخاص ، يقيم معه ويبادر بإسعافه وعلاجه هو وأفراد أسرته ، وينتقل إلى بيته إذا صعب عليه الانتقال ، والأدوية تصرف مجانا بغير ثمن ويبلغ عتادها و العدم الواحد للمركز الواحد ألف جنيه مصرى .

والأخصائى الزراعى الاجتماعى يتعرف إلى القرية ويدرس حالة أهلها وأرضها وحاصلاتها دراسة علمية على أساس صحيح ليتسنى العلاج الصحيح ، ثم يقوم بإرشاد الأهالى لأحسن الطرق فى الزراعه وأفضلها وإلى التجديد وطريقة مقاومة الآفات ويساعد موظفى التعاون ، بل يعمل على إنشاء جمعيات التعاون ويرشدهم لكيفية تصريف المحاصيل حتى لا تباع بثمن بخس ، ولا يستغل المضاربون سذاجة الفلاحين ، وهو يتعاون مع رجال التعليم الالزامى لتنشئة الأطفال وإنشاء الفصول الليلية لمقاومة الأمية

أما الزائرة الصحية فهى تتعهد حوامل مدة الحمل وعند الوضع وتعلم الدايات وتشرف عليهن وتراقبهن ، وتزور الوالدات وتعنى بأطفالهن وتهتم بنظافة البيوت وإرشاد ربّاتها إلى واجباتهن كزوجات وأمهات لأجيال المستقبل

والأم مدرسة إذا أعددتها ... أعددت شعبا طيب الأعراق

والموظفون يعملون بالاندماج فى أهل القرية ليأنسوا إليهم ويظفروا لديهم بالثقة والمودة .

وأحب أن أذكر هنا أن تجربة الوزارة قد نجحت كل النجاح فى " المنايل " و "شطانوف" وأذكر بعض ما صنع هناك لتكونوا على فكرة صحيحة فانها اهتمت هناك بتربية النحل وتهذيب استخراج العسل ، وبتربية دودة القز للحصول على خيوط الجراحة ، ونال المجتهدون ربحا حسنا لقدره وجودها أثناء الحرب . وأنشأت الوزارة حمامات شعبية يصرف فيها الماء الساخن والصابون بغير مقابل وأنشأت أيضا معامل نظيفة صحية للألبان وكونت لجانا للاحسان ونظمته ووجهته للحزميين والمحتاجين ، واهتمت بنظافة القرية ودورها وميادينها وطرقها ، وأنشأت بحثا للصلح وفض المنازعات بين الأسرات ، ومكتبة قروية صغيرة ومدرسة نموذجية عملية وجمعيات تعاونيه وأعالا منزلية وأجرت فحصا طبيا شاملا للقرية ثم لكل فرد من أهلها مما لم يسبق له مثيل . ودقت طلمبات يدوية فتمتعت القرى بمياه شرب نقية وأدخلت طريقة المراجيح البسيطة فى دور الفلاحين ونشرت زراعة الأشجار الخشبية

ونظمت المحاضرات الاجتماعية والدينية وأصلحت طرق القرية بجهود أهلها وردمت بركة مساحتها ٤٢٠٠ متر بتكاليف ضئيلة لم تزد على أربعين جنيها .

وقد أقبل الأهالى على الاستفادة من مراكز الاجتماعية الخمسة فبلغ المنتفعون بخدمة العيادات الطبية ٢٢٥٠ شخصا فى متوسط الشهر الواحد . أما الذين استفادوا من دار رعاية الطفل فى كل مركز فقد بلغ متوسط عددهم ١٨٠٠ شخص فى الشهر . وقد جمعت سائر موظفى هذه المراكز فى مكتبى منذ أسبوعين وزودتهم بالنصائح وسمرتى أننى وجدتهم على علم تام بمهمتهم حادين فى تأدية رسالتهم . وقد أطلعنى بعضهم على عينات جيدة من الصناعات الصغيرة التى وفقوا لإنشائها بالقرى .

وما زال الأعيان يتبرعون بسخاء وكرم لاتمام بناء المراكز ، والأمل معقود بأن يضاعفوا الهمة لينتهى من إنشائها هذا العام .

هؤلاء الأعيان يشعرون بواجباتهم نحو الأمة ويتقربون الى الله بما يبذلونه فى سبيل الخير . ومن أكرم عند الله ممن يعمل على إسعاف الضعفاء ومواساة المساكين ونجدة المرضى والمنكوبين العاجزين .

هؤلاء الأعيان يتخذون جلالة الملك المحبوب قدوة ونعم القدوة فقد ضرب لنا جلالته مثلا عاليا فى وجوب الاهتمام بالفقراء والعناية بهم فقرت عيونهم بعطفه وحدبه وحسناته وارتفعت أصواتهم يدعون الى الله أن يحفظه ويمد فى حياته ، فإن هؤلاء الأعيان أقدم خالص الشكر والثناء وأسأله تعالى أن يجزيهم عما قدموه خير الجزاء .

وإنى لحريص كل الحرص على تنويه بفضل الجمعية الزراعية فانها أرادت أن تضرب مثلا عاليا لسائر الهيئات فى خدمة الفلاح فتقدمتهم جميعا فقررت أن تقيم فى بهتيم مركزا اجتماعيا تقوم بتشييده على نفقتها ثم أضافت الى هذا أنها تبرعت بخمسمائة جنيه مصرى قيمة تكاليف هذا المركز الاجتماعى فى كل عام ، فمن واجبنا أن نتقدم بالشكر للأمير اجيل عمر طوسون رئيسها لما أسدته الجمعية التى تقدم للبلاد من زمن بعيد خدمات خلدت اسمها ورفعت ذكرها .

وكذلك فعل البنك العقارى المصرى فانه قرر أن ينشئ على حسابه مركزا اجتماعيا يكون نموذجا حسنا لسائر المراكز . وكتب المسيو فانسينيو مقالة بديعة سننشرها فى مجلة الشؤون الاجتماعية فى العدد المقبل .

قد حدثتكم أيها السادة فى المرة السابقة عن استنكارى للحفلات الخليعة ، ويسرنى كل السرور ما تلقيته على أثر كلمتى من موافقة عامة وقد وجدت لها صدى يشجع الذين ينادون بالإصلاح . ولا جفت بارتياح وغبطة أن هذا النوع من الحفلات قد خفت وطأته وزالت حدته والأوبئة كلها تزول بالعلاج والمقاومة و إلا تفاقم الداء وعز الدواء .

وقد سألنى بعضهم لماذا إذن لا تغلقون الصالات والبارات والكباريهات . وجوابى على ذلك أننى لا أناجى الأرتيستات ، ولكننى أخاطب أرباب البيوت والأسرات . ولا أتحدث عن المحترفات ولكننى أهتم بالسيدات المسلمات والشرقيات . فان زينة السيدة دينها وخفرها وحياؤها وواجبها الأول هو المحافظة على سمعتها وعلى قوميتها وتقاليد أسرتها .

أيها السادة — لقد بررت بوعدى فعدت للكلام عن شؤون وزارتى لأشرككم فى الرأى والتفكير والتوجيه ، وأرجو أن أسير على هذه الطريقة طريقتى . لاعتقادى أنها خير منهج وأقوم سبيل .

أيها السادة — لقد أقبل العيد هذا العام والجو لا يزال ملبدا بالغيوم والسماء مازالت مكفهرة الأديم فواجبنا كمسلمين هو أن نصبر ونصابر ونرابط كما جاء فى القرآن الكريم .

نسأل الله أن يعيده عليكم وقد ساد السلام ربوع العالم وخرجت مصر ظافرة بما يرجوه لها أبناؤها المخلصون من عزة وسؤدد ومجد فى ظل مليكنا المحبوب حفظه الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ابراهيم دسوقى أباظه

الضرائب الجديدة

وروح العمل بها

لحضرة صاحب السعادة حبيب المصرى باشا
المستشار الملكى لوزارة المواصلات

الكلمة التى أذاعها سعادته من محطة الإذاعة الاسكندرية فى يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٤١

إلى بنى وطنى الأعزاء الأكرمين : المحرر"

تحدثت اليكم بإيجاز فى محاضرتى السابقة عن الضرائب الجديدة التى فرضت على إيرادات الثروة المنقولة ، وهى التى استحدثها القانون رقم ١٤ الصادر فى يناير سنة ١٩٣٩ ، وعن المبادئ والأسس التى قامت عليها تلك الضرائب . وأشرت فى لمحة سريعة خاطفة إلى ما لقيته مصر فى الماضى من عنت بسبب سوء تطبيق الامتيازات الأجنبية والتعسف فى تأويلها تعسفا لا يحتمله نصها ولا تحتمله روحها ، إلى أن حانت ساعة الخلاص وآذن توفيق الله بالتحرر من أغلالها . وذكرت ما كان من مبادرة مصر بمجرد توقيع معاهدة مونترو إلى تصحيح نظامها المالى تصحيحا يقوم على دعائم متينة من العدل ومن رعاية المصلحة الاجتماعية .

وهأنذا أعود إلى التحدث اليكم فى الموضوع ذاته رغم ما فيه من جفاف ، بيد أننى فى هذه المرة أيضا لن أثقل على أسماعكم بالنواحى الفنية للضرائب وما يثور حولها من بحوث قد تدق وجوه الرأى فيها أحيانا حتى على أبناء المهنة ، منتويا الانتقال الى بعض التفاصيل فى فرصة أخرى قد يتيحها لى الحظ السعيد ، ولكنى سأحدثكم الآن هذا الحديث السهل المرسل المنبعث من النفوس الى النفوس ، سأحدثكم عن تاريخ وضع التشريع الجديد وعن تلك المراحل الشاقة التى مر بها ، وعن الروح التى استوحيناها فى وضعه ، وعما نرجوه من تكوين رجال المصلحة بحيث تتوافر لهم ثقافة رفيعة من علم وخلق ، وما نؤمله من معاونة جمهور المصريين لنا فى القيام بمهمتنا الدقيقة معاونة تقوم على تقدير المسئولية تقديرا سليما ، وأبادر إلى مصارحتكم بأن هذا النظام الجديد الذى ليس هو نظاما ماليا فحسب ، بل هو نظام مالى واجتماعى معا ، لن يؤتى ثماره الموموقة ويؤدى الى غاية مداه إلا اذا عملت الأمة على تأييده وتيسير تنفيذه . نحن فى حاجة إلى أن تشد الأمة أزرنا ، وهى لا تستجيب إلى هذا النداء ولا تبذل لنا معونتها إلا إذا فهمت مقاصدنا وأدركت أغراضنا وآمنت بفائدتها للوطن .

إن الكثيرين من الممولين كبارهم وصغارهم ممن تمتد قوانين الضرائب الى جيوبهم يضايقهم بطبيعة الحال أن يصدر أى تشريع جديد يكرههم على فتح تلك الجيوب ، فمن الطبيعى أن يبذلوا كل ما فى وسعهم من وسائل مشروعة أو غير مشروعة لعرقلته ومنع

إصداره . فهم لا يدخرون أى جهد فى تشويهه أمام الرأى العام ، وفى توجيه الانتقادات المرة القاسية اليه والمبالغة فى وصف عيوبه . وهذه الانتقادات قد يكون بعضها صائبا متفقا مع المصلحة الاقتصادية العامة . لكن أكثرها طائش يشوبه الغرض ولا يدفع إليه إلا إلى حرص على المصلحة الشخصية . وهم يعمدون إلى جميع وسائل النشر والدعوة والترويج ومكب الدموع — دموع التماسيح أحيانا — تباكيا على المصلحة الوطنية العامة التى يزعمون أنهم يدافعون عنها ، وكل غرضهم أن يستثيروا الرأى العام ويضموه إلى جانبهم .

أما الانتقادات التى من النوع الأول ، أى تلك التى يقصد بها وجه الله والوطن أو التى تمت إلى المصلحة العامة بسبب ولو كان الدافع اليها مصلحة شخصية فإننا نرحب بها ويسعدنا أن نتلقاها ، فإنها كثيرا ما تهيئ لنا أسباب الرجوع عن أخطاء كنا نوشك أن نقع فيها .

أما الانتقادات الأخرى فتلك هى التى نجاهد فى كشف وجوه الخديعة والمغالطة فيها ، ولكن الجمهور الذى ليست له مصلحة شخصية مباشرة فى الموضوع قد لا يعنيه الأمر ولا يكلف نفسه عناء دراسته فتغيب عنه وجوه الرأى فى أى تشريع من هذا النوع ، وتختفى عنه الحكمة فى وضعه خلف ضباب كثيف من الدعايات المغرضة ، لذلك كثيرا ما تجوز عليه خديعة المخادعين لا سيما أن اعتراضاتهم تتقدم اليه عادة فى كثير من البراعة واللباقة ، وبتلك المهارة التى عرف بها الدهاقنة فى بعض الأوساط المالية . وهو معذور بعض العذر ، لأنه لا يسمع إلا الى ناحية واحدة ، إذ أن الحكومة لا تستطيع أن تنزل إلى ميدان الجدل وأن ترد على كل رسالة برسالة وعلى كل مقال بمقال . ولكن إذا نضج الرأى العام وازداد إقباله على دراسة الشؤون الاقتصادية ضعفت حيلة ذوى المصلحة الشخصية فى خداعه . ولذلك قلت فى مستهل كلمتى إن هذه الدراسة مما تقتضيه المصلحة العليا للوطن .

فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ عندما أولتنى الحكومة شرف رياسة اللجنة التى عهد اليها وضع مشروعات الضرائب الجديدة هانى الأمر . وتهيبت المهمة الجليلة الشأن التى ألقيت على عاتقى . لم يكن يعنينى أن يقال أخطأ أو أصاب . لم يكن يعنينى أن توجه الانتقادات القاسية أو المسيئة الى شخصى أو أن يكال لى الثناء جزافا . إذ أية قيمة فى مثل هذا الموقف لشخصى الزائل ؟ إنما الذى كان يعنينى مصلحة مصر الخالدة ، مصلحة ذلك الوطن الذى أحببته وشغفت به وعبدته وقدرت أن أعظم سعادة لى أن أخدمه وأن أفنى فيه . كنت أسائل نفسى فى لهفة وتلهف ، ترى ماذا يكون أثر التنظيم الجديد فى الحياة الاقتصادية المصرية ؟ إن فرض الضرائب من أخطر الأمور ومن أقواها أثرا فى الحياة المالية والصناعية والاقتصادية ، وقد يكون من شأنه تعطيل نهضة فى بعض فروع تلك الحياة ، أو مسايرتها وتنشيطها . ترى أيكون من شأن التشريع الجديد أن يساير النمو الاقتصادى أو يعطله ، أيحقق العدالة

أم يؤدى الى الإمعان فى الظلم؟ أيكون خيرا و بركة لمصر أم شرا لو بالا عليها؟ فجاهدت لكى أتجنب الزلل ، و بذلت كل قوى نفسى وروحى وقلبى لمضى بالمشروع الى خير غاية

وفى تلك الليالى العـدة التى كثيرا ما قضيتها ساهرا إلى ما قبيل الصباح أراجع أقوال الثقات وأقارن بين آرائهم ،وأستعرض دراساتهم ،فى تلك الليالى التى قضيت مرة فى إحداها ثلاث ساعات كاملات أذرع غرفتى ذهابا وجيئة لكى أضع مادة واحدة لم تتجاوز فى النهاية غير ثلاثة أو أربعة أسـطر ، كان الذى يقوينى و يشد من عزيمتى و يلهب النـار المقدسة فى صـدرى تلك العاطفة التى عبر عنها شاعر الخلود شوقى بك بذلك البيت الذى ما فتئت أردده وأتغنى به :

وطنى لو شغلت بالخلد عنه نازعتنى إليه فى الخلد نفسى

وفى ظل هذه العاطفة القوية التى كانت عدتى وغذائى استطعت فى خمسة أسابيع — خمسة أسابيع فقط — من ٤ يناير سنة ١٩٣٨ الى ٨ فبراير سنة ١٩٣٨ — أن أنجز مشروع قانون الضرائب على إيرادات رءوس الأموال المنقولة ، وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، وأن أضع مذكرته التفسيرية وقد وقعت فى أكثر من خمسين صحيفة ، وذلك بعـد أن تبادلت مع حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا — وقد كان وقتئذ وزيرا للمـالية — مذكرات عدة فى هـذا الشأن ، فكنت أبعث إليه بالمذكرة فى داره مساء فيعيدها إلىّ فى الصباح الباكر وقـد تضمنت تعليقاته واعتراضاته وملاحظاته ، فأرد عليها بمذكرة أخرى بعد قليل ، وهكذا .

وثمة أمر آخر كان يشغل حيزا كبيرا من تفكيرى : وهو ماذا يكون أثر التشريع الجديد فى الأوساط المـالية الأجنبية وكيف يكون استقباله فيها ؟ وهنا أيضا لم يكن الذى يعنينى هو أثره من ناحية شخصى ، ولكن الذى كان يعنينى هو أثره من الناحية الوطنية المصرية . فإن الأوساط المـالية الأجنبية العالمية لم يكن يعنيها من أمر إلغاء الامتيازات الأجنبية على الأخص إلا ما ترتب على هذا الإلغاء من استعادة مصر لسلطانها التشريعى فى الشؤون المـالية وحقها فى فرض الضرائب على الأجانب والوطنيين على السواء من غير رجوع إلى الدول الاجنبية . نعم إن نظام الامتيازات على وضعه الأخير فى مصر كان يكفل للاجانب نوعين من الحصانة ، الحصانة القضائية والحصانة المـالية . فكان الأجنبى الذى يرتكب جريمة لا يحاكم أمام المحاكم المصرية إلا فى أحوال استثنائية بل يحاكم أمام محاكم بلده . وقد أبدت بعض المحاكم القنصلية مع الأسف تهاونا عظيما مع رعاياها من المهربين والمقامرين والمغامرين ، فكانت تصدر عليهم أحكاما غاية فى الخفة لا تناسب بينها و بين جسامة الجرم . ثم إن استئناف هذه الأحكام كان يرفع الى محاكم مقرها فى الخارج ، فكانت لا تصل القضية اليها إلا وقد ضعف الاتهام

وشحت أدلة الإثبات و حتى عنصر مناقشة الشهود، مما كان يؤدى الى البراءة أو إلى أحكام هينة بمثابة البراءة. ونشأ عن هذه الحالة الشاذة أن استهان الأفاقون بالنظام لانعدام الرادع. ولكن الذين كانوا يستفيدون من هذه الحالة الشاذة ويعيشون بالأمن فى ظل فوضى الحصانة القضائية هم حثالة الأجانب، أما المجدون المعاملون من أولئك الأجانب فإنهم عاده لا يهربون ولا يسرقون ولا ينصبون ولا يزورون ولا يعتدون على النفس ولا على المال، فكان المفكرون والمنصفون منهم ينظرون إلى هذه الحصانة القضائية كما ينظر اليها المصريون، أى أنهم يعدونها لطمة فى وجه العدالة الصحيحة، وكانوا يرون أن القضاء المصرى وقد بلغ منزلة رفيعة من العدل كفيل بأن يؤمنهم على حقوقهم وشرفهم وأموالهم، فلم يكونوا إذن يخشون انتهاء عهد الامتيازات حرصا على ما كانوا يستمتعون به من حصانة قضائية، ولكنهم كانوا مضطربين من عواقب إلغاء الحصانة المالية وصيرورة الأمر فيها الى يد المصريين، فكانوا يتساءلون عن موقف مصر فى هذه الناحية، ويشفقون من أن تسىء مصر استعمال هذا السلاح القوى الذى وضع بين يديها، ويخشون أن يؤدى سوء استعماله إلى زعزعة الأسواق المالية واضطرابها وتقلقلها بعد أن نعمت بالرخاء عهدا طويلا. ووقف المتطيرون والمتشائمون و بينهم البعض من أبناء مصر ذاتها — وأمثالهم موجودون فى كل زمان ومكان — يتربصون بمصر العزيزة الدوائر، ويتوقعون أن تتعثر فى مشيتها وأن تزل بها القدم، ويتوقعون أن يضحكوا ملء أشداقهم استهزاء بها، ولكن الأقدار الرحيمة هى التى ضحكت منهم، وسارت مصر فى طريقها رافعة الرأس تستلهم الحكمة والصواب من روحها المتزنة الرصينة.

هذا ولما أنجز مشروع القانون رأت الحكومة ألا تنفرد فيه برأى فعرضته على المجلس الاقتصادى وتولت دراسته لجنة فرعية منه مؤلفة من أكبر أساطين المال والأعمال من المصريين والأجانب، وقد محصته اللجنة تمحيصا تاما وقلبته على جميع وجوهه، وكانت الجلسات العدة التى عقدتها لهذا الغرض — والتى كان لى شرف الاشتراك فيها مندوبا عن الحكومة ومدافعا عن المشروع — متعة عقلية عظيمة، إذ كانت مظهرا لصراع عقلى جبار بديع ممتع بين أشخاص عالى الثقافة يمثلون وجهات نظر مختلفة ومصالح مختلفة، حتى انتهى الأمر بإقرار المشروع — ولاعتراف بما ينطوى عليه من روح الاعتدال والتبصر. وأشهد هنا بأن رجال المال الأجانب أبدوا من سعة العقل ورحابة الصدر وتقدير وجهة النظر المصرية ما يستحق جميل التنويه، وما ينبغى أن يكون نموذجا للعلاقات بين المصريين و بين أولئك الذين اتخذوا مصر وطنا ثانيا لهم ذأفادوها واستفادوا منها.

وجاء دور بحث المشروع أمام البرلمان، وهنا أنحنى احتراما و إجلالا و إكبارا، فإن البحوث التى دارت فى لجنتى المالية بمجلسى الشيوخ والنواب كانت بحوثا قيمة، ولست أغالى إذا قلت إنها أهل لأن تقارن بأحسن الأعمال التحضيرية فى أرقى برلمانات العالم،

ولو أمكن نشرها يوما لملأت مجلدا ضخما عظيم الشأن . ولكانت أحسن مثل فى دقة البحث وعمقه ، ومن أجمل ذكريات حياتى تلك الجلسات التاريخية العظيمة التى حضرتها بلجنة المالية بمجلس الشيوخ وقد حاصرانى أعضاؤه وضيقوا على السبل وغمرونى بسيل من الأسئلة والملاحظات والاعتراضات ، حتى لقد حدث مرة أن أرسلوا إلى مجموعة مكتوبة من الأسئلة لكى أجيب عليها استكمالا للبحث ، وقد بلغ عدد هذه الأسئلة تسعة وتسعين سؤالا ! ، ثم إذا بوجهات النظر تتقارب ، وإذا بالعقول تتفاهم ، وإذا بالقلوب تتآلف وإذا بالمصلحة الوطنية المصرية التى كانت وحدها رائد الجميع تظلل بعلمها الخفاق أولئك الباحثين جميعا وتكلل بحوثهم بإكليل من المجد ، وإذا بأولئك الذين كانوا بادى الرأى من المعارضين للمشروع أو من المترددين فى قبوله يجمعون على تأييده والدفاع عنه حين استبانت لهم مصلحة مصر فى الأخذ به .

ومن الحق علىّ أن أنوه بما كان لحضرة صاحب المعالى أحمد ماهر باشا من يد طولى فى إصدار القانون ، فانه وان كان المشروع قد وضع فى عهد دولة اسماعيل صدقى باشا كما تقدم البيان فإن مناقشته و إقراره قد تما فى عهد معالى أحمد ماهر باشا .

* * *

تلك هى قصة النظام المالى الجديد ، ولكن هذه القصة لا تكون كاملة الا اذا لخصت أحكام التشريع الجديد وما أدخل عليه من تعديلات فى عهد تولى حضرة صاحب الدولة حسين سرى باشا وزارة المالية ، وكذلك فى عهد حضرة صاحب المعالى الدكتور عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية الحالى ، ويجب كذلك أن نبين للناس عدالة الأسس التى قام عليها هذا التشريع ، وندلهم على مايدل وما ينبغى أن يبذل من الجهد لتكوين الأداة التى تتولى تنفيذا النظام الجديد ، ونطالب الشعب المصرى الكريم أخيرا بأن يقوم بنصيبه فى تدعيم هذا النظام وتثبيت أركانه . وسنقوم بذلك كله فى محاضرة أو محاضرات مقبلة إن شاء الله ما

حبيب المصرى

تنمية الثروة الحيوانية الزراعية
والتأمين عليها

لحضرة صاحب السعادة عبد القادر الجمال باشا

" الكلمة التي أذاعها سعادته من محطة الإذاعة اللاسلكية "

سادتي :

قامت في البلاد أخيرا دعاية قوية لتنمية الثروة الحيوانية الزراعية بها . وهذه الدعاية جديرة بتشجيع جميع الهيئات التي تعنى باقتصادنا القومي ، لما للثروة الحيوانية من ارتباط وثيق العرى بالزراعة في مصر . فلو كانت لدينا المواشي الكافية لحاجتنا الزراعية والغذائية لما اشتدت أزمة السماد الحالية في البلاد ولما احتجنا إلى كل هذه الواردات الأجنبية من المواشي ومنتجاتها على اختلاف أنواعها . ولا أراني بحاجة إلى الإسهاب في تبيان ما لهذه المسألة من خطورة وفائدة ، فقد اقتنعت البلاد بهذه الضرورة ، وهي تطالب أولي الشأن بألا يكتفوا بالدعاية ، بل يجب عليهم المبادرة بالعمل على إنجازها وتيسير وسائل التنفيذ . وفي اعتقادي أن الدعاية الحالية يجب أن تنظم على مدى واسع حتى تأتي بأكبر فائدة ، ويجب أن تصل إلى كل مشتغل بالفلاحة في هذه البلاد صغيرا كان أم كبيرا . وسأوضح فيما بعد خير الطرق للاستفادة من هذه الدعاية إلى أقصى حد .

فمما لا شك فيه أن في مقدور الأراضي المنزرعة حاليا في مصر أن تحمل عددا من الحيوانات الزراعية أكبر بكثير مما تحمله الآن . إذ يدل آخر إحصاء رسمي على أن عدد المواشي الموجودة في البلاد لا يتجاوز مليونين من الجاموس والبقر معا ومليونا ونصف مليون فقط من الأغنام . فاذا وزع هذا العدد الصغير نسبيا على الستة الملايين من الأفدنة الصالحة للزراعة في البلاد اتضح لنا جليا قدرة هذه الأراضي على تحمل عدد آخر إلى حد كبير من هذه الحيوانات ، ولا سيما إذا علمنا أن الحيوانات الزراعية الكبيرة تستعمل منذ القدم للخدمة الزراعية ، وأن تربية الحيوانات للانتفاع بمنتجاتها قليلة جدا في مصر ، وأننا لا نعنى أية عناية بصوف الأغنام . وإصلاح الأراضي الزراعية المصرية لا يمكن أن يتم إلا إذا أخذت تربية الحيوان ومنتجاتها مركزها كمحصول أساسية في البلاد ولو وجهت العناية منذ عشرين سنة إلى استغلال المحاصيل الحيوانية وإكثارها وحمايتها لما تعاقبت الأزمات المالية على البلاد نتيجة انخفاض أسعار القطن بفعل مؤثرات خارجة عن إرادة البلاد ورقابتها على أقل تقدير . وربما يعترض بعضهم بأن بلادنا ليست بلاد مراع ،

وهذه مسألة لم يبت فيها عمليا على وجه القطع ، ومهما يكون القرار الأخير الذى يؤخذ فى هذه المسألة فإن من مصلحة البلاد أن تكثر من الماشية الزراعية إلى أقصى درجة تحتملها الأراضى المزروعة .

وقديما كان أهل مصر يعنون العناية كلها بتربية الماشية حتى تخصص فريق منهم بالرعى فى مديريتى الغربية والدقهلية ، وفى نواحى وادى وصان الحجر وعلى حدود مديرية البحيرة ، ولكن ما زادت العناية بزراعة القطن والأرز حتى تلاشت العناية بالرعى تدريجيا فاندثرت تربية الأغنام والصناعات التى تعتمد عليها . وبعد أن كانت مصر تصدر سنويا ١٢٠,٠٠٠ جلد وأكثر من مائة ألف رطل من السمن ومقدارا لا بأس به من الجبن ، هبطت هذه الصادرات إلى الحضيض وتعرضت الماشية للجوع والنحول والإهمال فالخسارة ، ولم تتنبه الأذهان إلى أهمية الإنتاج الحيوانى إلا من عهد قريب بفضل انتشار التعليم الزراعى العالى من جهة ، وبفضل تفكير أولى الأمر فى معضلات الزراعة المصرية وطرق إصلاحها ، وقد بقيت الرغبة فى عمل شىء ما للرقى بتربية الحيوان كامنة فى الصدور الى أن تهيأت لها الفرص أخيرا وخطت وزارة الزراعة خطوات عملية صحيحة فى هذه الناحية ووجهت أنظار الحكومة والبرلمان إلى أهمية الإنتاج الحيوانى بما تقدمه لها من مشروعات قيمة .

على أن أنواع الدعاية فى حد ذاتها مهما كانت جذابة ومقنعة ومهما شعر الكل بصحة ما فيها فإنها تقف أمام بيت الفلاح ولا تتخطاه ، لأن الفلاح المصرى ككل مزارعى العالم رجل محافظ لا يقتنع إلا بما تراه عيناه وتلمسه يداه ، فالكلام معه عن تربية الحيوان لا يكون كبير الجدوى إلا إذا كان مقترنا بناحية محسوسة يشعر بها الفلاح فعلا ويطمئن اليها .

لهذا أرى أنه من الضرورى أن يقرن كل مشروع لتنمية الثروة الحيوانية بالبلاد بمشروع تأمين على الماشية ، نخطوة هامة فى سبيل اشتراك الأهالى فى العناية بتربية الحيوان ، إذ أن إشراف الحكومة على تربية ليس كبير الفائدة ما لم يتعاون المزارعون معها . وليس هناك ما يغرى المزارعين أكثر من شعورهم بالاطمئنان على أموالهم التى سيغلونها فى استثمار الماشية ، وكلنا يعرف أن الفلاح الصغير — وهو عماد الزراعة المصرية — يعتبر حاموسته أو بقرته فى أهمية أفراد عائلته وينظر اليها كمصدر رزقه ورزق من يعولهم . فاذا هو اطمأن إلى أنه إذا أصابها مصاب وجد فى التأمين عوضا عنها لم يتردد لحظة واحدة فى الإقبال على تربية الماشية الكبيرة ، وبذلك يكثر عددها ويزيد إنتاجها ، وينجم عن ذلك تحسن صحة الأهالى لوفرة الأغذية الصحية الجيدة لديهم ، ويزيد خصب الأرض بوفرة السماد البلدى ، ويقل استيراد السماد الكيماوى ، وبذلك يحفظ جزء من ثروة البلاد بدون أن يترتب على ذلك خارج كثمن لهذا السماد الكيماوى .

التأمين على الماشية ضد الموت أو الهلاك غير الجنائى نظام غير معروف فى مصر رغما عن كونها بلدا زراعيا ورغما عن شيوعه فى كل ممالك العالم تقريبا ، ففى أوربا لا توجد دولة لا يقوم فيها التأمين على الماشية ، وكذلك الحال فى أمريكا الشمالية والجنوبية واليابان وغيرها من الدول . وتوجد فى بعض الدول شركات كبرى تقوم بعمليات التأمين على الماشية فقط ، وفى بعض الدول الأخرى تقوم هيئات شبه حكومية بهذا التأمين تمنحها حكوماتها إعانة مالية سنوية فى حالات معينة ، وذلك لما ظهر من فوائد التأمين .

ولربما يعترض البعض بأن فلاحنا المصرى لم يألف بعد هذا النظام ، وعليه فلا يرجى له الرواج والشيوع بيننا . وهذا رأى فاسد على ما أعتقد ، لأننا لو قلنا للفلاح المصرى "ادينى ستين وإلا سبعين قرشا كل سنة ويمكنك دفعها على مرتين ، مرة كل ستة أشهر ومقابل كده أنا أضمن لك أنه إذا ماتت جاموستك أو بقرتك موتة طبيعية لا جناية فيها أن أدفع لك ثمنها لتشترى به جاموسة أخرى ثانية تعوضك عن الأولى" فلا يعقل أبدا أنه يرفض أو يتأخر عن دفع قيمة الرسوم ، وهى كما ترون طفيفة لا تتجاوز ٤ ٪ من ثمن الماشية وذلك مقابل ضمان أعز شىء لديه — أى ماشيته — ولا سيما إذا كانت الهيئة التى ستقوم بالتأمين هيئة لها خطورتها ومكانتها وتعضدها الحكومة ، على أن تسبق ذلك دعاية فطنة بين طبقات مزارعينا لهذا الغرض .

حقيقة يقوم الآن بنك التسليف الزراعى المصرى بتقديم سلفيات متوسطة الأجل لشراء المواشى لخدمة الأراضى الزراعية ، ولكنه يقصر هذه السلف على أفراد الجمعيات التعاونية لضمان أعضاء مجلس إدارة الجمعية الشخصى لكل سلفة . أما للأفراد فيشترط البنك تقديم ضمان عقارى للسلفة . وفى هذا الشرط كل الإرهاق وتضييع لكل الفائدة التى قد تعود من شراء الماشية نظرا للتكاليف الباهظة التى يتطلبها تقديم ضمان عقارى . وسبب تشدد بنك التسليف الزراعى فى ذلك هو المحافظة على أمواله من الضياع ، إذ القانون على حالته الحاضرة لا يعطى البنك أى حق امتياز على الماشية المشتراة ، فيضطر إلى التشدد فى شروط السلفة ، وزيادة على ذلك لا يعطى البنك السلفة إلا بواقع ماشية واحدة لخدمة ثمانية أفدنة . فالغرض من السلفة قصر شراء ماشية لخدمة الأراضى وليس للتربية والتجارة فيها والانتفاع بمنتجاتها . وهذه الشروط التى يعرضها البنك لا تؤدى مطلقا إلى تنمية الثروة الحيوانية الزراعية فى البلاد ، ولا ينتظر من البنك أو أية هيئة زراعية أخرى تعنى بشؤون الزراعة المصرية وتقدمها أن تساهم بنصيب وافر فى تنمية الثروة الحيوانية بالبلاد ما لم يعدل القانون من هذه الناحية بإعطاء حق امتياز أولى لمقدم السلفة لشراء الماشية لمدة بضع سنين حتى يسدد ثمنها بأكمله كما هو الحال فى الولايات المتحدة بأمريكا ، أو بالاعتراف قانونا وصراحة بنظام التأجير فالبيع Hire Purchase كما هى الحال فى انكلترا حيث تقوم شركات قوية كبرى بتقديم السلف

اللازمة للزارعين لشراء الماشية وتربيتها وفقا لنظام التأجير فالبيع . وفى هذه الحالة يجب إدخال نظام التأمين على الماشية كما أسلفنا حتى لا تتعرض أموال مقدمى السلف للضياع فى حالة موت أو هلاك الماشية المشتراة قبل تسديد ثمنها .

فتعديل مواد القانون كما قلنا وتحتيم نظام التأمين على الماشية شرطان أساسيان لنجاح مشروع تنمية الثروة الحيوانية الزراعية بالبلاد من الجهة الحكومية ، فكل دعاية وتشجيع من الحكومة لهذا المشروع لا يتم ولا يكون له الأثر المرجو إلا بهذين الشرطين ، ويا حبذا لو تفضل أولو الشأن بدراسة هذا المشروع من هذه الناحية أيضا واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها فتكون الحكومة قد قامت بواجبها إزاء إحياء هذا المشروع خير قيام .

سادتى :

اعتدنا فى مصر أن نعتمد على الحكومة كل الاعتماد فى جميع مشروعاتنا الحيوية كبيرة كانت أم صغيرة وأن نطالبها بالقيام بها فى كل آن ، كما اعتدنا بكل أسف ألا تقوم الأمة من تلقاء نفسها بعمل شىء إلا اذا ساهمت فيه الحكومة بالنصيب الأوفر .

وهـذا عيب فى خلقنا القومى يجب السعى فى مداواته واستئصاله ، فجهود الحكومة لا يتصور عقلا أن يفى بكل مطالب الأمة ، ولعل هـذا الاعتماد على الحكومة فى أمورنا العامة هو أكبر الأسباب فى بطء رقينا المادى ، أما مشروعنا الليلة فلا نحتاج فيه الى معونة الحكومة المادية إلا بالشىء اليسير ، وأهم ما نطالبها به هو المساهمة فى تعديل بعض مواد القانون كما بينا ، والحكومة خطواتها غالبا بطيئة متئدة ، فيجب على الأمة أن تطالبها بهذا التعديل وتظهر لها جليا فائدته وضرورته ، ولا يكون ذلك الا بتأليف رابطة تجمع بين المشتغلين بتربية الماشية ورجال الاقتصاد الزراعى فى البلد ، كما هو واقع فعلا فى أوربا وأمريكا حيث تقوم رابطة المشتغلين بتربية الماشية أو ما يسمونه Cattle Breeders Association بنشر المعلومات المفيدة عن الماشية وتربيتها بين أعضائها وتنشر المجلات العلمية الفنية لهذا الغرض وهى واسطة التفاهم بين الحكومة ومربى الماشية تدافع عن مصالحهم .

فتكوين رابطة كهـذه فى بلادنا تضم كبار المشتغلين بالزراعة ومربى الماشية عندنا وبعض رجالنا الفنيين سيكون له أثر نافع فى تنمية الثروة الحيوانية بالبلاد ونشر المعلومات عنها ، كما يتبادل أعضاؤها فيما بينهم معلوماتهم وتجاربهم لخيرهم ، ومن أهم الأسباب التى تدعو لتكوين هذه الرابطة السعى لدى أولى الشأن من رجال الحكومة لتسهيل وسائل زيادة الثروة الحيوانية الزراعية فى البلاد والعمل على تعديل بعض مواد القانون حتى يتيسر للهيئات المالية الكبرى التى تعنى بالزراعة ومستقبلها أن تساهم بمدى واسع فى تقديم السلف اللازمة لنجاح هذا المشروع .

وقد علمت أن هذه الفكرة اختمرت لدى بعض تجارنا وفي مقدمتهم الفقيدين العاملين لخير الزراعة المصرية ، وأنهم عقدوا العزم على البدء في الدعوة إلى تكوين هذه الرابطة ، وأخص بالذكر منهم صديق الدكتور أحمد واصل لحشن بك أستاذ علم الحيوان بكلية الزراعة .

وإني إذ أشد الليلة كبار مربي الماشية عندنا بأن يسعوا بنشاط إلى تحقيق هذه الفكرة وإخراجها الى الوجود ، فما ذلك إلا لاعتقادي الراسخ في الفائدة الكبرى التي ترجى من تأسيس هذه الرابطة وما يعود من وجودها من نفع جزيل لبلادنا ، فقد حان وقت العمل المجدي المنتج ، وكفانا كلاما عن النظريات ، فكل تأخير في تنفيذ الوسائل العملية الحديثة يضر بمستقبلنا الاقتصادي الزراعي ضررا يتزايد على مرور الزمن .

سادتي :

تربية الماشية للزراعة سواء أكان ذلك للتجارة أم لخدمة الأرض أو للانتفاع بمنتجاتها ، يمكن أن يساهم فيها المزارع الصغير والمزارع الكبير كل في حدود ماليته وقدرته ، فكل تسهيل يدا في الوسائل التي تؤدي إلى اقتناء تلك الماشية يقابل بالترحيب ويعود على البلاد بالخير العميم . وخير الوسائل التي تؤدي إلى هذا الغرض هو تسهيل وسائل التسليف لشراء الماشية مع المحافظة طبعا على أموال المولين وفي الوقت نفسه إذا أقبل كل صغار فلاحينا على تربية الماشية وتيسر لهم ذلك كان لهم منه نفع مادي يرفع من مستوى الحياة بين هؤلاء التعساء بما يصيبون من نفع مادي من هذه التربية .

وإني أشكر وزارة الشؤون الاجتماعية لتهيئة هذه الفرصة لي للتحدث اليكم الليلة في هذا الموضوع والسلام عليكم

عبد القادر الجمال

الوسائل الناجعة في الإصلاح الاجتماعي

بقلم الأستاذ محمد لطفي جمعة المحامي

كثر استعمال لفظي الإصلاح الاجتماعي منذ إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية، حتى وهم معظم الناس أن هذه الوزارة مضطلعة بكل أعمال الإصلاح الاجتماعي، وظنوا أن الاصلاح إجراء مادي كبناء دار، أو فتح مستشفى، وحسبوا أنه لا يقوم إصلاح الا عن يد هذه الوزارة، وأن في مجرد انشائها وتمويلها بالموظفين والمال والمستقر، كفاية لجني ثمار الإصلاح المنشود. ولكن في هذا الظن، وفي هذا الحسبان، وذاك الوهم، مبالغة كبيرة. وإن واجب الوزارة المذكورة محصور في أن تحقق فكرة قومية، وهي أن التنفيذ الواجب لإخراج أي مشروع من حيز الرأي الى حيز العمل قد ثبت صلاحه، أصبح في مقدور جهة معينة من جهات الحكومة، وهذا تقدم كبير على الماضي. فعلى حضرات المسئولين في هذه الوزارة، والقادرين على الكتابة والخطابة، أن يجلوا غوامض هذه الوظيفة ويوضحوا الاختصاص ويحددوا مجال العمل والقدرة عليه، بكل الوسائل الممكنة. ذلك لأن الاصلاح عمل معنوي محض، يقوم أولا على العقول الراجحة وقدرة النقد وإفراغ الأفكار في قوالب واضحة ثم دراسة أحلاق المحتاجين للإصلاح ثم تلو هذه الخطوات خطوة أخيرة وهي درس وسائل التنفيذ والتطبيق.

ويجب أن نعلم أن الإصلاح الاجتماعي لا يتم في يوم أو شهر أو عام، بل يبدأ به كزرع الأشجار التي يطول انتظار ثمارها، وأن الجهاد يأتي في الوقت الملائم، لا بإرادة الزارع أو إرادة من ينتظر الجني السريع، وقد يفلح المصلح بالاقناع كما قد يفلح أحيانا بالوازع الديني أو بقوة القانون.

عاش في مصر مصلحون كالمرحومين الشيخ محمد عبده وقاسم أمين. وكانت آراء الرجلين في الإصلاح واضحة جلية، وكان أحدهما مرتكنا على قوة الحكومة، فأصلح بالقوانين وكان الثاني معتمدا على الرأي العام فأصلح بالقلم واللسان ونجح هو الآخر. لأن مشروع إصلاحه كان أعم وأقرب إلى طبقات الأمة. ولو أخذ أحدهما طريقة الآخر لفشلت فشلا تاما. فهل كان إصلاح الازهر الشريف والمحاكم الشرعية بالمقالات والخطب ممكنا؟ وهل كان يمكن تحرير المرأة بالقانون؟! إذن يتتج من هذا أن لكل إصلاح طريقة خاصة. وخير الوسائل هي التي تجمع الرأي الجيد والاقناع والقوة المنفذة. لا تكفي رغبة الخير،

ولا النية الحسنة ، ولا صبغ الجميل ، ولا يكفى الكلام البليغ ، ولكن يكفى و يفيد أن نعلم حقيقة الاصلاح المطلوب ثم طريقة تنفيذه ، وعلى قدر ما يمكننا يجب اتقاء التجاريب وتكرار الاختبار ، فلا خدعنا ظواهر الأمور . بل علينا أن نعمد الى اللباب ، ولا نجرى وراء التقليد ، فإن ما يصلح لبلاد معينة ، أو شعب بذاته ، قد لا يصلح لبلاد أخرى ، لأن كل إصلاح يتم فى مصر لا يجوز ولا يصح أن يخلو من طابع أخلاقنا وعقائدنا ، ووسطنا ، ومزاجنا وعاداتنا وتقاليدنا وتاريخنا القديم والحديث .

لا شك أن الأمم التى تعيش فى توازن عام لا تشعل بالها بالإصلاح بقدر الأمم التى تشعر بأنها فى حالة اضطراب اجتماعى ، ويمكنك أن تسمى هذا الاضطراب تحولا ، أو تطورا ، أو فترة انتقال ، فهذه التسمية أو تلك لا تغير من طبيعة الأشياء . فقد ثبتت بعض الأمم كالصين و مدنيتها على وتيرة واحدة مدة طويلة جدا ، لأن شرائعها كانت تمنع اختلاطها بالأمم الأجنبية ، فلما هاجر أهلها إلى أمريكا وهاجر الأمريكان اليهم ، انشق الحجاب الذى كان بينها و بين العالم ، وانهدم معنويا وماديا سورها الشهير ، فكل احتكاك عالمى يحدث تغييرا فى الأمم ، كما أن نمو السكان وتفاقم الثروات واندماج الجماعات والتطلع الى التقدم بالتقليد والاقتباس تقلقل عادات أية هيئة اجتماعية وتقاليدها ، وتزعزع التوازن فيها ، لأن كل مجتمع واقع تحت منازعات متعددة كحياة العواصم وحياة الريف وتجمع السكان وتوزعهم ، وازدحام الأماكن الآهلة فى دائرة العمران أو اتساع تلك الدائرة على مزدحم السكان ، وتغلب الحركة الصناعية والاقتصادية أو الحركة الحربية وتجمع الثروات وتعدد الأديان واللغات واختلاف الطبقات علما وجهلا وغنى وفقرا وصحة ومرضا . وقد يكون فقد التوازن مضرا و تصير هذه النزعات مؤذية و يصبح الاضطراب و بيلا اذا لم توجه تياراتها توجيها حسنا لتجديد الحياة فى المجتمع وتنويع أساليبها وايجاد فرص دائمة للأفراد يجربون فيها مواهبهم وكفايتهم ونشاطهم .

جاء زمن كان يظن فيه أن لاصلاح الاجتماعى مقصور على زيادة الثروة والنجاح المادى اعتمادا على أن المال حلال العقد ، ولكن هذه الفكرة أخذت فى الزوال ، وتصدى كثيرون لمقاومتها ، فلا إصلاح ما لم يكن الرخاء عاما واليسر شاملا ، أما وجود أفراد أو شركات أو جماعات غارقة فى المال الكثير ووجود مجموع الأمة فى ضيق وعسر وشدة فلا يتأتى معها إصلاح البتة .

وقد كانت إيران منذ أربعين عاما كثيرة الغنى ، فقد روت مسز شوب فى كتابها (ملوك الناس) أنها دخلت فى عهد الشاه مظفر الدين دار الكنور فوجدت مائدة مغطاة بالذهب حولها صناديق من البلور ، على موائد من المرمر وفيها جواهر الشاه ، وكنوز المملكة من الماس واللؤلؤ والياقوت والزمرد والأسلحة المرصعة بالأحجار الكريمة ، حتى أن الناظر

ليظن أنه فى حلم لا فى يقظة، والجواهر مكومة أكواما ومكدسة تكديسا كأنها عرم الشاى أو الذرة ، وهناك كثرة من الذهب الخالص تمثل الأرض . وكوم من النقود قيمة كل قطعة ٣٣ جنيها ، دع عنك العرش والتاج الخ . ولكن هذه البلاد كانت فى تلك الآونة تئن من الفقر والجهل والظلم فلما نالت بعض حريتها وحقوقها وتبدد معظم هذه الثروة تحسنت أحوال الامبراطورية الايرانية

وذلك لأن الاصلاح الحقيق ليس فى تكويم الأموال ولكن فى حسن توزيعها والانتفاع بها واستعمالها فيما جعلت له . وكذلك الاصلاح الاجتماعى فى ترقية النفوس وتغذية الأرواح وتقويم الاعوجاج وتعديل الأخلاق العامة والخاصة.

والاصلاح الاجتماعى أولا وقبل كل شىء رغبة شديدة واستعداد عقلى وصبر طويل وتجربة عند المصلح فلا يضعف ولا يقنط ولا يغضب ولا يمل من تناول المسائل من جميع نواحيها . وأكبر همه أن يتقى عداوة الطبقات والاستهتار، فان عداوة الطبقات ولدت الاشتراكية المتطرفة والشيوعية والحروب الداخلية، كما حدث فى اسبانيا، والاستهتار واللاباحية أماتا الارادة وجلبا اليأس وضعف الوطنية والجبن القومى، وهى التى سببت الخراب لفرنسا .

وفى مصر مواطن كثيرة للموعظة والاعتبار، ولكن يؤلمنا أن الأمة معرضة عن الموعظة والاعتبار وبعض الناس سائرون كالمخلوقات المخدرة بالبنج لهم أعين لا يبصرون بها وأفئدة لا يفقهون بها وآذان لا يسمعون بها . وفى القرآن الكريم وصف بليغ لهذه الحالة الأليمة .

ويؤيدنا فى هذا الرأى المستر كارنجى المليونير الأمريكى الشهير، كتب فى مجلة أوتلوك ونقلت عنها مجلة المجلات الانجليزية الشهيرة ما نصه :

"ان الغنى متوزع الآن توزعا ليس فيه شىء من المساواة ولا من الانصاف، ولابد للناس من أن يسنوا قانونا لتوزيعه بالقسط، وهم ينظرون فى ذلك الآن. بدليل ما سمعناه بالأمس من كلام روزفلت رئيس الولايات المتحدة حيث قال "يجب على أهالى الولايات المتحدة أن يبحثوا فى المسائل المتعلقة بتوزيع الأموال الوافرة التى جمعها بعض الناس، واستخدامها لما فيه النفع العام والخاص. ويجب علينا أن نميز بين الأموال التى كسبها أصحابها بطريق الحلال ، والأموال التى كسبوها بطرق الحرام وبين الأموال التى كسبها ذووها وهم يخدمون أبناء جلدتهم خدمات كبيرة نافعة، والأموال التى جمعها ذووها بطرق غير محللة ولكن سلطة القانون لا تصل اليها، وهذه الأموال لا تصير رزقا حلالا مهما انفق منها فى سبيل الخير والمبرات، قال كارنجى : وأنا أوافق الرئيس على هذا القول كله ، ولقد مر الآن سبع عشرة سنة منذ كتبت فى هذا الموضوع فى مجلة أمريكا الشمالية، ولذلك لا أرى وجها لحرمان الأمة من جانب كبير من أموال الأغنياء حينما يموتون بل من الجانب الأكبر منها ما دام نمو الأمة هو السبب الحقيق لزيادة هذه الأموال "

ومن وسائل الإصلاح فى مصر النقد لبعض الأخلاق والعادات والمخالفات الصارخة كالتى انتجت فى العهد الأخير، وصفه معالى وزير الشؤون الاجتماعية بالحفلات الخليعة فى اذاعة حميدة، فقد استنكرها كل الاستنكار ووصفها بأنها معاول لهدم كيان الاسرة والقضاء على استقرار واستقرار السلام بين أفرادها، ووصف أصحابها بأنهم مستهترون ، ورجا المجلات الأسبوعية ألا تشجعها بالكتابة ونشر الصور وأنهم موضع النظرة القاسية من الفضلاء ومن العقلاء الذين ينقمون على الأغنياء المستهترين إقامة هذه الحفلات الخليعة. فنشكر الوزير على هذه الخطة القويمة فإنه يقوم بنفسه بإحدى طرق الاصلاح عن طريق الخطابة والإذاعة .

لقد لمس الوزير هذا الموضوع من ناحية الأخلاق والاجتماع والاقتصاد ، وهناك من يلمسه من ناحية الدين والفضيلة فيطلب من المترفين والمنعمين وذوى اليسار أن يتقوا الله فى دينهم ووطنهم وأخلاقهم فيتجنبوا طريق الشيطان ويقلعوا عن الغى ومحاكاة الأشرار ويخافوا الله فى الأعراض المباحة والاجساد الرخيصة فى سوق المراقص ومباريات الأزياء ومسابقات الجمال ويحتى بالملائمة على المجلات الأسبوعية التى تجد رواجا كبيرا فى نشر صور زوجات بعض المشاهير. وقال آخر إن حفلات الكوكتيل كل يوم وليلة أصبحت ضرورية لأن كل منزل فيه بار أمريكانى !

وهذه الطريقة أو الوسيلة من وسائل الاصلاح الاجتماعى التى لجأت اليها الوزارة و بعض رجال الدين ناجعة بوصفها إحدى الوسائل التى تجربها الوزارة، ولكن هل هى مضمونة النتيجة فى قوم فطروا على التقيد وإذا أرادوا أن يقتبسوا فإنما يقتبسون أسوأ الأشياء و يتركوا محاسن الأخلاق والعادات؟ قد يلجأ معالى الوزير الجديد الى الاستعانة بالتشريع اذا لا سمح الله رأى أن الخطابة والكتابة والاذاعة لا تجدى، وقد لجأت دول كثيرة الى التشريع وحالة الحرب التى فيها العالم تعين على ذلك . وقد يستعان بنقابة الصحافة التى غايتها ترقية المهنة وتنظيفها وجعلها أداة صالحة للاصلاح والتثقيف لا التحريض على الفساد للحصول على دخل كثير من ايقاظ الأهواء والشهوات وتشجيع الاستهتار . أشار معالى الوزير بوضوح الى خطر كبير اذ قال "هؤلاء الفقراء الجياع تمتلئ نفوسهم حقدا واشمئزازا أو يثيرهم الشعور الخفى بأن أولئك المترفين الأثرياء يتمتعون و ينعمون بما هم فيه من عبث وهم (أى الفقراء الجياع) لا يجدون القوت أو الكفاف من العيش فيغلى فى صدورهم الغيظ من المجتمع و ينقمون عليه" اه كلام الوزير الحكيم الذى دل به على بعد النظر وعمق التفكير فقد جمع ما يسميه العلماء بالمسألة الاجتماعية Question Sociale فى أوجز عبارة وأبلغ تبيين .

كان التعاون ، وهو إحدى وسائل الإصلاح الاجتماعي موضع اهتمام وزير الشؤون في خطابه القيم في مجلس النواب ، وكان كثيرون من المصلحين والمفكرين يرون أنه العلاج الأوحد للإصلاح ، بدليل ما رأوا من نجاحه في بعض ممالك أوربا كهولندا ، والدانمرك وجمهورية بلجيكا ، وعندما صدر مرسوم انشاء وزارة الشؤون وحدد أعمالها كانت مهمة التعاون من أهم مبررات وجود الوزارة ، ولذا اهتم به الوزير الحالي اهتماما عظيما . ولكن التعاون موجود في مصر منذ ثلاثين عاما ، وقد قيل في تعيين حالته الراهنة إنه عدم وجود برامج ثابتة للاصلاح لأن الفكرة تطرح وتبحث ثم لا يفكر أحد في تنفيذها ، وقيل أيضا إن قانون التعاون نفسه هو من أسباب تأخر التعاون وكذلك تأجيل الاصلاحات التي اقترحتها اللجان والخبراء وكانت الجمعيات التعاونية تزيد بنسبة ٢٠ ٪ ثم نقصت حتى وصلت الى ٣ و ٢ و ١ ٪ وتقدم اقتراح لمحاربة الفقر والفاقة بأن تتولى الجمعيات التعاونية جمع الزكاة من الأهالي للإنفاق على الفقراء وتحسين حالتهم كما يجمع رئيس الجمعيات التعاونية في هولندا جميع الضرائب المقررة ويقدمها للحكومة .

ولكن نحن في مصر لا في هولاندا ! ووزارة الشؤون حديثة العهد بل وليدة ، والوزير الجديد لم يمض عليه زمن كاف لتنفيذ خطته . أقول بأننا في مصر لا في هولاندا ، لأن أحد الرجال المسئولين في أمر التعاون قال للنائب المحترم محمود ذو الفقار "بالله دع التعاون يموت فقد جنى على الكثير من العائلات البارزة في مصر" لسهل لهم الاقتراض فاقترضوا فاستدانوا فعجزوا عن السداد فخربت بيوتهم فالقروض ، أرأيت مأساة كهذه .

وقال النائب نفسه إن التعاون أداة يستعملها بعض الأفراد الذين يتزعمون بعض الشركات للنصب والاحتيال . ويجب على الذين يريدون أن يحكموا على التعاون بنتائجه الظاهرة المشاهدة ، لا بدرس بواطن الداء لالتماس العلاج ، أن يذكروا أن التعاون حركة اختيارية بحتة لا إجبارية ولا شبه إجبارية فهو محك أخلاق الأمة ومقياس تكافلها وتقديرها قبل أن يكون مظهر لقدرة الرجال الرسميين ، وقد بلغ عدد الجمعيات ٨٠٠ أفلس ثلثها والثلث الثاني في طريق الافلاس والثلث الأخير في حالة تنازع البقاء بين الحياة والموت . إن فكرة التعاون نفسها لا عيب فيها ، لأنها نجحت في بلاد أخرى نجاحا أنقذ أممها من الخراب والإفلاس مما علينا إلا أن نصبر وأن نمد يد المعونة للقائمين بشؤون التعاون ، وإذا احتاج قانون التعاون إلى تعديل فليعدله الوزير ، وإن حدث بعمال بما سبق لاقتراحات اللجان والخبراء على مدى عشرة أعوام فليرجع إليها المسؤولون ، ولنفكر مرات ومرات قبل أن نلقي بالتعاون من ظهر سفينة الدولة باعتباره حملا ثقيلا يعطل حركتها أو يعوقها عن الوصول ، فليس كل شيء يضعف الآمال في أول أمره جديرا بأن يهمل شأنه ، فلعل قليلا من الإصلاح والانتباه يعيده الى النفع والمصلحة .

عندما اعتقدنا إمكان الاصلاح امتلأت قلوبنا بالأمل والعزم والنشاط وأخذنا نكافح جهد استطاعتنا ونتخذ من أمنا مادة لحياتنا وندفع بأرواحنا رخيصة فى سبيل المثل الأعلى ونتساءف ثقتنا بأنفسنا . وفجأة طغت مظاهر المدنية الغربية على البعض منا فأذهلت عقولهم وسحرت ألبابهم بما قهرهم مظهر أدوات الترف الصناعية المبتكرة وأصبحت غايتهم من الحياة إحراز هذه الأدوات بكافة الوسائل فأقبلوا عليها فى رعونة الطفل وطيش القاصر اقبال الصغار على اللعب . فمعظم ما نراه من اضطراب وانقلاب وتحول وانحلال وانحطاط راجع إلى هذا السبب لأن مظاهر تلك الحياة المادية الخلابة دفعت بهم الى حب الذات وحب التمتع والوصولية وعبادة المال ، فلم يجد المصلح الاجتماعى موضعا لقدمه ولا مستمعا لكلمه ولا مقدرا لفكره لأن الاصلاح الاجتماعى يتطلب التضحية والتضحية معناها احتمال الألم والإعراض ولو مؤقتا عن مظاهر النعيم ، فأصبحنا بين روعة الرفاهية وشقوة التضحية نتلفت فلا نجد بيننا أولئك الأفراد الممتازين الذين يقودون الأمة فى طريق النجاة ، هؤلاء الأفراد الممتازون المصلحون يتقدمون الصفوف و يقدمون القدوة الحسنة فاذا لم يوجدوا تراخى همة الشعب وتبرد حميته وتذهب نخوته وإذا تركنا جماهير المستضعفين والمشغولين بكسب الكفاف والمرغمين على العمل المضنى فى سبيل القوت والتفتنا الى جمهور المثقفين والمستنيرين وجدناهم مفتونين بالمناظر البراقة متهافتين على الحياة الخلابة ، أكثر انشغالا بأنفسهم عن المحاويج والمعوزين ، وهم أحق الناس بالإقبال على التضحية فى سبيل الاصلاح ، لأن كل ما قامت عليه حضارة الغرب التى جذبتهم إنما هو الاصلاح والاصلاح هو التضحية والخلق العظيم والعقيدة الثابتة فى تحقيق فكرة الخير للمجموع بالنزاهة والصراحة . والمصلح هو الذى يحب الحياة لا لنفسه ولا لبدنه ولكن يحبها لإصلاح وطنه ، نحب الحياة لنعيش فى المجتمع ولا ندرك أنه لو قضى على المجتمع لقضى علينا أيضا . فأساس الاصلاح الاجتماعى فى أوربا وامريكا هو أن يعيش المجتمع ليضاعف القوة وأحياة الأفراد . وأساس الاصلاح فى مصر أن تعيش القرية المصرية والاتكبر المدينة وتتضخم وتتغذى على حساب القرية . وألا يغتنى ابن البلد ويصح ويسعد ليفتقر الفلاح ويضعف ويشقى ، فكلما فقد التوازن بين الريف والمدن دنونا من الخراب بخطى واسعة ، وكلما اقفرت العزب والأباعد والكفور ، وأظلمت الأكواخ والأخصاص وهجرت المساكن الصغيرة التى كانت آهلة عامرة ، هزلت الحياة القومية وتضاءلت ونضب معينها وضمرت أعضاء المجتمع ضمورا ينذر بالهلاك . فاذا لم تصلح القرية والريف حبا بالانسانية أو قياما بالواجب نحو أصل الوطن ومصدر ثروته فلتصلح حفظا لكيان الحياة نفسها ، أما إهمالها فدليل على أننا مبنجون مخدرون نائمون على وجوهنا لا يمتد نظرنا الى الأمام بضع خطوات .

ولذا كان اغتباطي عظيما باهتمام الوزاره باصلاح القرى واعتبرتها بداية حسنة وفاتحة خير. ولكننا لا نكتفى بالنماذج والمشاتل والبرامج بل نريد العمل الدائم والتطبيق والتحقيق ، وهذه حالة مما تحتاج الى التشريع .

قد يسأل سائل فاضل عن بعض الوسائل التى تنفع الريف خاصة ، ذلك الريف الذى لا أذهب إليه إلا وأعود آسفا كاسف البال ، جاء فى وثيقة شبه رسمية ما نصه "قيل الكثير عن حالة الفلاحين التعسة ولقد كان ذلك فى بعض الحالات هو القسم الوحيد الصادق فى أقوال الخطباء ، فكل من له عينان مبصرتان يعرف ما هى حالة الفلاحين الحاضرة ، ولكن الذى يدعو الى الدهشة هو أن ينتحل حق الكلام باسم الفلاح ولمصلحة أناس هم الذين يملكون وسائل رفع الحيف عن الفلاح ولا يفعلون "

* * *

اذا سئلنا عن بعض وسائل الإصلاح للفلاح فلنعلم أولا أننا فى حالة تدعو الى الإسراع فى العمل بمثابة الإسعاف . فعندنا أولا واجب المحافظة على مسكن الفلاح والعمل على تأمين حياته بنوع من التأمين التعاونى الذى لم يفكر فيه أحد ، ومنها التكليف الأدبى التطوعى لعلماء وأطباء ومهندسين ورجال القضاء والادارة وأساتذة مدارس أن يزوروا ويجوسوا خلال الديار والحقول ويقدموا آراءهم حسبة لوجه الله الكريم والانسانية والوطن لوزارة الشؤون لتفحصها وتستنير بها وتنفذ منها ما تستطيع ، وهذه طريقة متبعة فى أمريكا وأوربا واليابان وتركيا ، وقد فكر جلالة الملك وحده فى سد ثغرة الحفاء وهو مثال يحتذى به ، ومن الوسائل إلزام كل قرية أو زمام بإعالة فقرائه على قدر الإمكان بنوع من الإحسان الجبرى المنظم واقتران العناية بالناشئين بعناية أخرى لا تقل أهمية وهى العناية بالعجزة والشيوخ .

غريب أن نعرف الإحصاء ويكون له ديوان منظم ولا نستفيد به ، والإحصاء قد دلنا بأرقام ناطقة بليغة لاذعة أن مليونين ونصف فقط من سبعة عشر مليونا يملكون أرضا زراعية وأن من هذين المليونين ونصف ، مليون وثلاثة أرباع المليون يملك كل منهم أقل من فدان وأن ١٢ ألف شخص فقط يملكون ٢ مليون و ١٨٠ ألفا و ٢٠٣ أفدنة أى أن ١٢ ألف شخص يملكون ٣٨ ٪ من أرض مصر المنزرعة والكتلة العظمى من الفلاحين لا تملك أرضا على الإطلاق ، فكل الذى نطلبه للفلاح هو تمكينه من الحياة لئلا يموت جوعا وعريا ومرضا فيندم الذين يملكون ٣٨ ٪ من أرض مصر أشد الندم . إن الحياة باقية فى مصر منذ بضع سنين إلى الآن بفضل قوة الاندفاع والاستمرار ، ولكن هذه القوة ليست طويلة الأجل ولا بعيدة المدى ، إن أهل المدن يتمعضون لغلاء المعيشة ويبالغون فى وصف الضيق من اختفاء البطاطس وندرة الكبريت ، مع أن المثل مضروب بندرته من قديم الزمن ،

وارتفاع أثمان البترول والفحم والسمن الخ فما بالهم اذا أصبح القمح نادرا وانعدم الخضر ؟ ألا فليعلموا أن كل يوم يمضى بدون إسعاف الفلاح يقربهم من هذا الوقت العصيب الذى ينعدم فيه كل شيء .

* * *

كان أساس الإصلاح الاجتماعى فى بلاد العرب بطريق الدين ومظهره القرآن والسنة وحياة الرسول وأخلاقه ثم أصحابه ، وفى بلاد اليونان القديمة تم الإصلاح بالفلسفة والشعر والحكم الديموقراطى ، وفى رومة العتيقة تم الإصلاح بقوانين جوستنيان ، وفى أوربا الحديثة عامة بنقل فضائل العرب وعلومهم فخرجت من ظلمات القرون الوسطى إلى نور الحضارة

ومن أهم وسائل الإصلاح الناجحة فى العصر الحديث ماقرره كوتوكو اليابانى فى كتابه نهضة اليابان الحديثة .

" الفضل لأسلافنا الذين درّبوا قوانا العقلية فى مئات وألوف السنين ، فقد واظبوا على ترقية عقولنا فسهل علينا الانتفاع بكل إصلاح ، وكنا دائما أمة متمدنة وعمرانيا مرتقيا وإنما كان ينقصنا أن نطبقه على مطالب هذا العصر ، فعلينا أن نتعلم كل فروع الإصلاح ونتمسك بالنافع منها ونترك ما لا نفع فيه فتزيد قوة ومنعة ، وأساس نجاحنا فى الإصلاح هو أن يضحى كل إنسان بمصلحته الخاصة لأجل مصلحة بلاده ، فإن الأثرة تمنع الاتحاد ولا يعمل عمل عظيم من غير اتحاد . وحيث شرائع البشر أن يجازى المحسن ويعاقب المسيء ، لأن التدليس والخداع يقوضان أركان الدولة ويزهقان روح الأمة ولا عون بلا ثقة ، والثقة لازمة لكل عمل ، واذا زالت الثقة بين الحاكم والمحكوم فسدت الأمور كلها .

وقد كان من أثر هذه الآراء أن قررت حكومة اليابان فى أواخر القرن الماضى المبادئ الأربعة الآتية لتكون أساسا للإصلاح .

(أولا) أن تدرس مبادئ العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، يدرسها الشعب كله خاصته وعامته . (ثانيا) أن يسهل لكل أحد أن يعمل كل ما هو صالح وجائز . (ثالثا) أن تلغى كل الرسوم والشعائر القديمة التى لا تنطبق على قواعد العقل ، ويجرى فى إدارة البلاد على حسب النواميس الطبيعية والاجتماعية . (رابعا) أن يفتش عن العلم والحكمة فى كل أقطار المسكونة لكى يقبسا ويجعلا أساسا لبناء السلطنة الناهضة .

وهذا المنهاج الواسع النطاق الذى يؤيده القانون والتنفيذ بالقوه هو الذى سهل للأمة أن تسير فى أوسع طرق الإصلاح فجعلت تتسابق الى الرقى الاجتماعى المطلوب وغرضها كلها واحد وهو توحيد القوى وسعادة الأمه .

لقد اختصت الطبيعة كل وطن من الأوطان بأحوال لاصقة به متصلة بحياته اتصالا وثيقا، فكان لكل وطن سبيل الإصلاح الاجتماعي. فكانت انجلترا من الأوطان التي نجح فيها التعاون، وانتفعت فرنسا بتنظيم الإحسان وتوسعت روسيا في مبادئ الاشتراكية الحكومية وتم الإصلاح في أمم الشمال كالسويد والنروج و لدانيمرك وفنلاندا بتعميم الثقة الأخلاقية كما حاولت حكومة الولايات المتحدة الإصلاح بمحاربة التعطل من العمل، و إطلاق الحرية إلى أقصى حدودها وتقوية التعليم الجامعي وإشراك المرأة ، إشراكا حقيقيا في الحياة .

وامتازت اليابان بالارتكان إلى الأخلاق القومية الموروثة كالإيثار وحب الوطن وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، ثم تقليد أوروبا وأمريكا تقليدا شكليا لا حقيقيا لتنال المساواة الظاهرة . أما أداة العمل الداخلي فهي المحافظة على الفضائل الوطنية القديمة كما أوضحنا عن رأي الأستاذ كوتوكو. وأفلحت تركيا فلاحا كبيرا باتخاذ وسائل قوية فغيرت البيئة ونقلت الحكومة من مقرها القديم وبدلت شكل الحكم وأدخلت القوانين الأوروبية بحذافيرها . فظهر للحال فيها رجال قادرون على مماشاة النظم الجديدة وأصبحت دولة في صفوف الدول الكبرى حضارة ونفوذا .

وانزلقت أسبانيا في عرك عنيف بين الاشتراكية وحكومة الفرد، فوقع اجانب الأكبر من الخسارة والمتاعب على كواهل الأمة نفسها، لأن الأسبان لجأوا للقوة وابتدأوا إصلاحهم بنظرية الحكم لا بتقويم الاعوجاج .

أما سويسرا فمن البلاد التي حبتها الطبيعة مركزا وسطا، فصارت مسرحا عالميا ومعرضا أرضيا لأحوال جميع الشعوب ورأت الإصلاح في تمام الصلاح والاستكانة والمحافظة على العقائد والأخلاق و تقان فنون الخدمة البيتية وجعل الحقول متاحف والمراعي مسارح والمدارس معارض ، فحاربت الأمية وعالجت أمراض الشعب وجعلت من فضيلة الاتحاد قوة للنهوض وفرضت المساواة على الجميع ، وكبتت شهوة الطمع فيما بين أيدي الأغيار ، وبالجملة كان إصلاحها في اتباع مبادئ مصلحها " كالفن " الشهير الذي لم تنجب بعده رجلا عظيما .

وقد اكتشفت طريقة عجيبة في الولايات المتحدة للإصلاح ، وهي زيادة ثروة الأمة عن طريق العقول القوية ، فبحثت الحكومة الأمريكية عن النوابغ في المدارس و لمصانع والحقول والمراعي . وانتقت منهم المئات . وجعلت لهم مدارس خاصة . وقاست ذكاء كل طالب نافع ، وفحصت ميوله الخاصة وفتحت ديوانا حكوميا لفحص الأفكار، وقررت " لا تضيع على الأمة ذرة من الذكاء وقد قال أحد أصحاب هذا الرأي " كما بحثنا من خمسين سنة عن الذهب ، فكان معظم ما وجدناه منه في المناجم محض المصادفة . فلا نفرط في النبوغ

فإن الاجتهاد والصبر والمصادفة كفيلة بمكافأة جهودنا "، وفعلا تحققت كهانة هذا الرجل واستفادت الأمة. وفى بعض أمم الشرق يبقى ذوو الاستعداد النافع راقدين حتى تتعفن مواهبهم وتعجزهم الوسائل عن أداء خدمة لأوطانهم . لقد استفاد رجل أوروبى بمواهب ألوف من فتيان المصريين فى النقش والتصوير فأسس لهم مصنعا واستغل مواهبهم وأثرى بسببهم .

وأنجع الوسائل للإصلاح الاجتماعى لما يلائم البيئة والتاريخ والعقائد والأخلاق ، وأول الشروط أن يكون للأمة المصرية " مثل عليا ترمى إليها وغاية سامية تسعى لتدركها " .

وليس ينفعنا فى قليل أو كثير أن نتخبط فى التقليد أو نترامى على أشباح المبادئ البالية فالقديم تجب إزالته إن كان الاستغناء عنه ممكنا ، والقابل للترميم نرممه ونصححه ولا نهمله والمفقود المعدوم نوجده ونفديه . وعلينا خاصة أن نحذر النظريات ونبتعد عنها ، كما نحذر كثرة الكلام فنقصيها من مناهجنا ، وأن نلجأ فورا إلى العمل ، فإن العمل وحده هو العلاج الناجع والطريقة لقياس ما يمكن تطبيقه وسبر غور كل ما نحن فى حاجة إليه .

قد يكون فى العمل والتنفيذ بعض الخطأ و بعض الخسارة فى أول الأمر ولكن هـذا الخطأ وهذه الخسارة لا تخيفنا لأنها أثمان بخسة جدا لما نربحه ويعود علينا بالفائدة .

محمد لطفى جمعه

إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ

[قرآن كريم]

الضرائب العامة
فى خدمة المجتمع

بقلم الأستاذ سيد قطب

جاء فى مقدمة الكتاب القيم الذى وضعه الدكتور حافظ عفيفى باشا عن " الانجليز فى بلادهم " هذه الفقرات بمناسبة الحديث عن " طبقة الأشراف " فى انجلترا .

" وقد كان من أثر انتشار المبادئ الديمقراطية وسريان تيارها فى جسم الأمة كلها من أواخر القرن الماضى أن ضعفت كثيرا مميزات هذه الطبقة واستقلالها ، وزاد امتزاجها بالطبقات الأخرى ، كما كان من شأن سياسة الأحرار التقليدية أن تؤدى إلى مساواة نسبية بين طبقات الجمعية البريطانية . فقد كانت هذه السياسة ترمى تدريجيا إلى خفض مستوى الطبقات العليا ، ورفع مستوى الطبقات الدنيا . وهذا ما يسير عليه حزب العمال الآن (الكتاب مطبوع سنة ١٩٣٥) . وقد وصل الأحرار والعمال الى أغراضهم لا من طريق التشريع الاجتماعى المباشر الذى يلغى امتيازات طائفة ويقرر امتيازات جديدة لأخرى ، بل من طريق غير مباشر وهو طريق ضرائب . فقد قضى تشريع الضرائب الحديث فى انجلترا بأن يعفى فريق الفقراء وفريق غير قليل من المتوسطين من جميع الضرائب المباشرة ، وتحميل الموسرين وكبار الأغنياء عبء الضرائب الثقيلة بنسبة تزيد زيادة متصاعدة مع زيادة الثروة ، كما قضت ضريبة الميراث على كثير من الثروات الضخمة . ولو قدر لهذه الضريبة الفادحة البقاء قرنا آخر لقضت نهائيا على هذه الثروات " .

فى هذه الفقرات أجمل المؤلف الكبير تاريخ حركة من أهم حركات الإصلاح الاجتماعى فى هذا القرن ، تلك الحركة التى قامت بها وزارة الأحرار فى أواخر سنة ١٩١٨ ، والتى تمت وآتت ثمرها كاملا بلا ثورة ولا إراقة دماء ، كالذى حدث فى أمم كثيرة حينما أرادت التخلص من عهود الإقطاع ومن نظام الطبقات منذ عهد الثورة الفرنسية الى عهد ثورة لنين فى روسيا الحمراء .

وقد قامت الضريبة المتدرجة فى هذا الاصلاح الجرىء الفذ مقام الحركات الثورية العنيفة ، بل كانت نتيجتها خيرا من نتائج الثورات المحطمة ، وانتهت الى حسن توزيع الثروة فى انجلترا وتقليل الفوارق بين الطبقات ، وتقوية الشعور بالتضامن الاجتماعى بين أفراد الأمة ، واستلال الضغائن والأحقاد من بين الأثرياء والفقراء .

وفى الوقت الذى قصت فيه هذه الضرائب عن الثروات الفاحشة أتاحت للطبقات الفقيرة وبعض الطبقات المتوسطة نوعاً من الحياة الراقية ساعد على رفع مستوى الشعب الانجليزى عامة من الوجهة الانسانية والوجهة الاقتصادية . ذلك أن إعفاء هذه الطبقات من الضرائب المباشرة كلها أو بعضها وفر لها من النقود ما تستطيع به الاستمتاع بالكثير من طيبات الحياة . وما يمكن من الرقى العلمى والخلقى . كما أن تحميل الطبقات المترفة أعباء متدرجة من الضرائب حقق للبريطانية الانجليزية المرونة الكافية التى تواجه بها الخدمات الاجتماعية الصحيحة فوق المطالب العادية فتيسر للفقراء والمتوسطين بالمجان أو بنفقات قليلة وسائل التعليم والعلاج والرفاهية المعقولة .

وقد جاء فى كتاب " الاخير فى بلادهم " عن هذه الضريبة ما ننقله هنا بحروفه :

" والضريبة بشكلها الحالى من حيث تعريفها وطرق تطبيقها ترجع فى نظامها إلى سنتى ١٩١٨ — ١٩٢٠ حين أدخل قانون الانجليزى تعديلا يقضى بتدرج فى تحديد هذه الضريبة أى أنها تزيد أو تقل بنسبة ثروة الشخص . كما قضى هذا التعديل بالتفرقة بين أنواع الدخل كالتفرقة بين المتزوج والأعزب ، وبين رب الأسرة الكثيرة العدد ومن لا ولد له ، كل ذلك رغبة فى الوصول إلى ضريبة عادلة بقدر المستطاع يقع عبؤها على الموسرين وتخف وطأتها على المتوسطين والفقراء . وتقضى ضريبة الايراد التى أقرها البرلمان فى سنة ١٩٣١ بأن يدفع كل شخص خمسة شلنات عن كل جنيه من إيراده السنوى ، ويعفى منها الشخص الأعزب الذى يقل دخله عن ١١٠ جنيهات فى السنة . ولا يدفعها المحول كاملة إلا إذا بلغ دخله ١٠٠٠ جنيه . فاذا زاد دخله عن ألفى جنيه فى السنة دفع ضريبة إضافية تتدرج مع زيادة الايراد حتى تصل إلى ١٢ شلنا و ٥,٣ بنس عن الجنيه إذا ما وصل الدخل الى ١٠٠ ألف جنيه فى السنة . هذا بالنسبة للأعزب أما الشخص المتزوج فان القانون يعفيه من دفع أية ضريبة متى كان دخله يقل عن ١٧٠ جنيها فى السنة . كذلك يعفى من الضريبة اذا كان متزوجا وله أولاد متى كان دخله السنوى عن ٢٠٠ جنيه . والمقصود بالأولاد فى هذه الحالة من كان يقل عمرهم عن ١٦ سنة أو زادوا عنها وكانوا لا يزالون فى دور الدراسة .

" ويفرق قانون هذه الضريبة بين الشخص الذى يعيش من مهنة أو عمل يؤديه والآخر الذى يحصل على إيراده من طريق استثمار أمواله فى مشروعات لا يؤدى فيها عملا مثل استثمار السندات . ذلك لأول لا يبتدئ فى دفع الضريبة إلا إذا وصل إيراده إلى ١٣٠ جنيها فى السنة على حين يبتدئ الثانى فى دفعها إذا وصل هذا الايراد إلى ١١٠ جنيهات ويتدرج هذا الامتياز فى التفريق بينهما بزيادة الايراد " . (انتهى)

ومع فداحة هذه الضرائب ولا سيما الضريبة الإضافية . فان الحرب الحاضرة قد زادتها حتى بلغت الضريبة الاخيرة سبعة عشر شلنا ونصف الشلن من الجنيه فى بعض

الحالات . ومع هذا لم ترتفع صيحة واحدة لاسكار هذه الضرائب ، لأن مجموعة الشعب الكبرى الممثلة فى الطبقتين الفقيرة والمتوسطة لم تحس بثقل هذه الضرائب إلا بمقدار ، وإنما اضطلع بها القادرون عليها ، الذين لا يبلغ تأثرهم بها حد التأذى فى أقواتهم أو ضروريا تهم ، وإن كانوا — قبل الحرب — قد شكوا أثرها فى الادخار ونمو الصناعات .

واضطلاع لميزانية الانجليزية الآن بأعباء الحرب ذات الأرقام الفلكية دليل على صلاحية نظام الضرائب الحالى ومرونته ونفاذه فى الأزمات فوق صلاحيته فى زمن السلم والرخاء . ذلك أنه ترك فى زمن السلام للطبقتين الفقيرة والمتوسطة فرصة سانحة للحياة الطيبة التى تساعدهم على احتمال أيام الضنك ، بحيث يستطيع وزير التموين أن يقول : " إن وفرة التغذية فى الماضى للشعب الانجليزى تؤتى ثمرتها الآن فى صحة الجنود والعمال وقوة احتمالهم " كما أنها مكنت بعضهم من الادخار المتوسط الذى يكافئ القلة النسبية التى أحدثتها الضرائب فى الادخار العالى . والملاحظ الآن أن القروض الأهلية لحرب فى انجلترا تغطى بسرعة . ويشترك فى تغطيتها الكثيرون من رجال الطبقة المتوسطى و بعض أفراد من الطبقة الفقيرة .

ولا أريد أن أسترسل فى سرد المزايا الروحية التى عادت على المجتمع الانجليزى من هذا التضامن الاجتماعى فى أداء ما تفرضه الخدمات العامة من أعباء مالية ، فانه من تحصيل الحاصل أن نصور مزايا الرضاء والارتياح النفسى بين جميع الطبقات ، والشعور بالعدالة فى القيام بالأعباء العامة ، ولا سيما فى عهود الشدة والمحن .

* * *

و بينما كان نظام الضرائب فى انجلترا يؤدى هذه الخدمات الاجتماعية الفريدة ، كان نظام الضرائب فى مصر يؤدى عكسها على خط مستقيم ، وكانت لهذا النظام عدة عيوب أساسية أهمها :

(أولا) أن الضرائب المباشرة كانت مقصورة — بسبب الامتيازات الأجنبية — على الثروة العقارية دون رءوس الأموال ودون الايرادات العامة والأرباح ، مما يفقدها المرونة ويجعلها غير عادلة ، بسبب اقتصارها على طائفة خاصة من السكان .

(ثانيا) أن الضرائب غير المباشرة — الضرائب الجمركية ورسوم الإنتاج — كان يقصد بها أن تكون بابا من أبواب الإيراد يسد النقص فى الميزانية الجامدة القائمة على ضريبة العقارات . فكانت لهذا السبب تسوى بين الضروريات والكماليات فى جباية الرسوم ، مع ماينتجه هذا من رفع تكاليف الحياة على جميع الطبقات المستهلكة — وهى التى تؤدى هذه الرسوم فى الحقيقة — ومن بينها المتوسطون والفقراء . كما كانت تشمل بجميع أنواع البضائع ، حتى اللازم منها لتنشيط الحركة الصناعية فى البلاد ، فكانت تقف عثرة فى سبيل نمو الصناعة

القومية ، ولا تحاول ان تحميها برفع نسبة الضريبة على المصنوعات الأجنبية المنافسة للمصنوعات الوطنية .

(ثالثا) أنها كانت تجبى عن جميع فئات الثروات وتحصل عنها بنسبة واحدة ، فضريبة الفدان الواحد تساوى فئتها مع ضريبة الاف الأفدنة بلا استثناء .

وبعد " معاهدة مونترو " أمكن التفادى من العيب الأول ففرضت الضرائب على جميع رءوس الأموال وبذلك كسبت الميزانية المصرية شيئا من المرونة لم يكن لها قبل عهد الاستقلال

أما العيب الثانى فقد شرع فى إزالته حتى قبل المعاهدة ، حينما انتعشت الصناعات الأهلية واحتاجت الى استخدام سلاح الضريبة الجمركية لحمايتها . ولكنها فيما عدا هذا لا تزال غير مراعية لحالات الطبقات الفقيرة . فلا تزال تجبى بفئات عالية عن كثير من الضروريات كالسكر والشاى والكبريت . وبذلك يحتملها المستهلكون وغالبيتهم من الطبقتين الفقيرة والمتوسطة ، مما يسبب غلاء المعيشة بصفة عامة . هذا الغلاء الذى يرزح تحته من هم فى حاجة إلى بعض التخفيف لا إلى زيادة الأعباء .

وأما العيب الثالث فهو العيب الأصيل الذى افردنا هذه الكلمة للفحص عنه . ذلك أنه يترك آثارا سيئة فى الاقتصاد القومى ، وفى توزيع الثروة ، كما أنه يؤثر تاثيرا ضارا من الوجهات الاجتماعية والصحية والعقلية .

فنحن نتحدث بحرارة عن الفقر والفقراء . نتحدث عنهم فى البرلمان والصحف والمجالس والمجتمعات ، ولكننا لا نفكر فى رفع بعض الأثقال عن كاهلهم وإضافتها إلى كواهل القادرين عليها وعلى أضعافها مما يحتمله أمثالهم فى جميع البلاد .

والآراء متفقة على سوء توزيع الثروة فى مصر . سواء فى ذلك الملكيات الزراعية أو رءوس الأموال المنقولة ، أو المرتبات والأجور فى جميع دوائر الأعمال . وسواء كذلك توزيع الثروة الصحية والثروة العلمية فهو تابع لتوزيع الثروة الاقتصادية بلا جدال !

فأما الملكيات الزراعية فحسبى أن أنقل هنا فقرة من حديث لحضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا مع مندوب جريدة المصور فى العام الماضى يقول فيها :

" إن ٩٤ فى المائة من الملاك لا يزيد ما يملكونه على ٣٢ فى المائة من المساحة المنزرعة ، بينما كبار الملاك وعددهم العددية لا تزيد على نصف فى المئة يملكون ٣٨ فى المئة منها . وفى اعتقادى أن الحكومة تستطيع العمل على جعل هذا التوزيع أكثر عدالة من الوجهة الاجتماعية بتشجيع الملكيات الزراعية الصغيرة ، حتى لا تلجأ يوما إلى نزع ملكية الأملاك

الكبيرة لتقسيمها بين صغار الملاك كما حدث فى رومانيا بعد الحرب السابقة وفى المجر منذ شهرين " . . .

و ذا كان سعادته لم يقترح فى هذا الحديث علاجا معينا ، فنحن نرى هذا العلاج عن طريق الضرائب ، وهى الوسيلة السهلة المأمونة العاقبة بدليل آثارها الطيبة فى المملكة البريطانية.

ومما يذكر أن تضخم بعض الثروات العقارية كان مرده سوء نظام الضريبة قبل تنظيم المالية المصرية الأخير منذ نصف قرن . فقد كان الفلاحون يهربون من قراهم و يتركون أطيانهم بائرة تفلت من الضرائب ووسائل جبايتها القاسية فيصمها الجباة والمحتسبون والكشافون إلى أملاكهم و يصبحون بعد قليل من كبار الملاك .

و بعد تنظيم المالية المصرية واستقرار أحوال الضرائب ووسائل جبايتها أخذت الملكيات الصغيرة والمتوسطة تستقر وتثبت ، ولكن توحد فئات الضريبة على جميع فئات الملكية أعاد للملكيات الكبيرة القدرة على التضخم بوسيلة اخرى ، وهى مقدرتها على أداء الضرائب بينما تعجز الملكيات الصغيرة والمتوسطة عن أدائها وعن اثبات معها فتضعف وتتوزع وتلتهمها الملكيات الكبيرة .

والظاهرة التى تنذر بالخطر بعد الحرب العظمى الماضية هى زيادة الملكيات الكبيرة وزيادة عدد الملكيات الصغيرة كذلك ، مع اضمحلال الملكيات المتوسطة وتناقصها فى الوقت ذاته لتوزعها على جملة أفراد بسبب الإرث وسواه من العوامل . وهذه ظاهرة سيئة ، لأن الملكيات المتوسطة هى عصب الحياة الاقتصادية ، وهى التى تبرأ من عيوب الملكيات الكبيرة المتضخمة ، وعيوب الملكيات الصغيرة العاجزة عن الاستغلال الكامل الصحيح .

أما الثروات المنقولة فشأنها شأن الثروات العقارية فى التوزيع . والملاحظ أن معظم المساهمين فى الشركات هم قاسم مشترك فى كل شركة ، وكبارهم يعدون على الأصابع . وهذا معناه أن معظم رءوس الأموال فى أيد قليلة نسبيا شأنها فى ذلك شأن الملكيات الزراعية الضخمة ، التى أشار إليها سعادة الشمسى باشا فى حديثه الذى اقتطفنا بعض نصوصه كما أشار إليها فى إحدى جلسات البرلمان .

وأما المرتبات والأجور فأمرها معروف والحديث فى أمرها مكرور معاد . وأما الثروة الصحية والثروة العقلية فهما وقف على من يملك وسائلهما . ومن المصريين اثنا عشر مليونا على الأقل لا يملكون من هذه الوسائل شيئا .

وخلاصة هذا الاستعراض أن توزيع الثروة فى مصر لابد له من الاصلاح والتعديل فى كل اتجاه . وقد رأينا أن السبب الرئيسى هو نظام الضرائب الذى يكلف الجميع أعباء واحدة ، بدون نظر إلى المقدرة على الاضطلاع بها ، مما يجعل الثروات الصغيرة تعجز شيئا

فشيئا عن احتمالها فتضعف مقدرتها على البقاء ، وتبتلعها الثروات الكبيرة القادرة على أداء الضرائب الخفيفة بالقياس إليها .

ولهذا وذاك نتائجه الصحية والعلمية والاجتماعية . ذلك أن الضرائب تؤخذ غالبا من أقوت الطبقة الفقيرة وضرورياتها فتعجز عن تدبير الغذاء الكافى ، ومن هنا تستعد للمرض. وهى من باب أولى عاجزة عن نفقات العلاج ، كما هى عاجزة عما يعد ترفا بالقياس إليها كالتعليم والرقى الاجتماعى . والدولة فى الوقت ذاته عاجزة عن القيام لها بما عجزت هى عنه ، لأن الميزانية العامة مثقلة بأعبائها العادية . والمتحصل من الضرائب محدود لأن الثروات الضخمة لا تحتمل أعباءها المقررة عليها فى جميع بلاد العالم !

* * *

ومن الواجب أن نبرز هنا حقيقة أخرى ، وهى أن الميزانية الانجليزية علاوة على ما تتمتع به من مرونة وسعة بسبب الضرائب المتدرجة المرتفعة على الايراد وعلى التركات وبسبب الضريبة الاضافية الفادحة لا تحتمل أعباء "الخدمة الاجتماعية" كاملة كما تحتملها الميزانية المصرية الجامدة نسبيا بسبب توحد فئات الضريبة. ذلك أن أكثر الخدمات العامة فى انجلترا كالمدارس والمستشفيات والملاجئ والكثير من المعاهد العلمية يقوم به الأفراد والجماعات. كما أن المجالس المحلية والبلدية تتولى معظم المرافق العامة وتجبى من الأهالى ضرائب أخرى تدير بها هذه المرافق . ويجد القراء فى كل ذلك نفس التسهيلات التى يقومها فى الضرائب الحكومية مع أنهم يتمتعون بهذه الخدمات العامة بالمجان أو بنفقات قليلة . وعلى سبيل المثال نذكر أن ميزانية بلدية لندن وحدها خمسون مليونا من الجنيهات .

ومعنى هذا أن الميزانية العامة عندنا — وهى التى تنهض بكل شىء — فى حاجة أشد للضرائب المتدرجة من حاجة الميزانية الانجليزية التى تسندها الهيئات المحلية وتقوم عنها بكثير من الأعباء وبمعظم الخدمات الاجتماعية للفقراء .

* * *

وقد نادت لجنة المالية فى مجلس النواب منذ العام الفائت بضرورة إعفاء المكلفات الصغيرة من الضريبة كلها أو بعضها . كما حاولت ضريبة الدخل فى سنة ١٩٣٨ أن تعفى المرتبات الصغيرة من الضريبة . ولكن هذا وذاك لا يحل المشكلة طالما أن فئات الضريبة موحدة على الجميع . ونتيجة اقتراح لجنة المالية كنتيجة نظام ضريبة الدخل هى تضييق بعض موارد الميزانية بلا تعويض لها من ناحية أخرى ، مما قد تعجز الميزانية معه عن النهوض بأعبائها . وهى كما ذكرت تضطلع بكل الخدمات الاجتماعية فى البلاد بجانب أعمال الحكومات العادية .

ومما يلاحظ أن الكادر الجديد خفض مستوى الدرجات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٣٠ فى المائة تقريبا . ولم يتناول المرتبات الكبيرة إلا بتخفيض نحو ثمانية فى المائة وبذلك أضاف فرقا جديد من فروق توزيع الثروة . وكان المرجو أن يعمل على إزالة هذه الفروق ، ولكنه اضطر لهذا اضطرارا نتيجة لتوحد فئات الضريبة ، فقد كان ملزما بتخفيض اعتمادات " الباب الأول " من الميزانية " باب المرتبات والأجور والمرتبات " والدرجات الصغيرة كبيرة العدد ، فتخفيض مستواها هو الذى يحقق الوفر المطلوب . ولو أنه كان مطلق اليد فى فرض ضرائب متدرجة لما اضطر إلى خفض هذه الدرجات الصغيرة بتلك النسبة ولا ستعاض عنه بالفئات العالية من الضرائب على الإيرادات العالية .

* * *

ثم إن الظروف الاستثنائية التى نعيش فى ظلها الآن تضيف إلى نظام الضرائب الموحدة عيبا جديدا . ذلك أن هذا النظام يعمل من طريق غير مباشر على زيادة الغلاء المصطنع وهو موضع الشكوى فى هذه الأيام . فصاحب الإيراد الكبير لا تتأثر قدرته على الشراء فى أيام الحرب ، بل ربما زادت بسبب بقاء الأموال فى داخل البلاد . وزيادة قدرة الغنى على الشراء فى الوقت الذى تقل فيه السلع ، يزيد " قانون العرض والطلب " حدة ، فترتفع الأسعار ارتفاعا فاحشا — كثير منه مصطنع — ويتأثر بهذا الغلاء من تضعف مقدرتهم على الشراء ، وهم المتوسطون والفقراء .

فاذا كان نظام الضرائب المتدرجة ضروريا فى وقت السلم لضمان توزيع الثروة توزيعا عادلا ، وتقريب الفوارق الاجتماعية بين الطبقات ، فإنه فى وقت الحرب أشد ضرورة ، لضمان تحديد القدرة على الشراء عند ذوى الايراد العالى ، وتشجيع هذه القدرة عند ذوى الايراد المتوسط والصغير . ثم لتلافى أثر بقاء الأموال فى داخل البلاد وفى أيدى كبار الأثرياء — وهم فئة قليلة — هذا الأثر الذى يتلخص فى زيادة مقدرة الثروات الضخمة على ابتلاع الثروات المتوسطة والصغيرة !

وقد كان من حسن التوفيق أن فكرت الحكومة فى ضريبة الأرباح الاستثنائية فى هذا الوقت وإن تكن لقيت ولا تزال تلقى كثيرا من الاعتراضات الشديدة فى بعض الأوساط . فقد كان من المنتظر أن تلقى مثل هذه الاعتراضات ، لأن روح التضامن الاجتماعى عندنا لم ينضج بعد ، ولا تزال رغبة شديدة فى الاستئثار بالحقوق وإهمال الواجبات !

كما كان من حسن التوفيق تفكير فى ضريبة التركات منذ عامين ، تلك الضريبة التى أدت لانجلترا خدمة اجتماعية جليلة وخدمات اقتصادية متواصلة ، وقد أمضيت الضريبة الأولى فعسى أن تنفذ الضريبة الأخرى بلا تعويق جديد .

بقى أن نسأل بعد كل ماتقدم : أمن المصلحة أن تأخذ الدولة عاجلا بنظام الضرائب المتدرجة على جميع أبواب الأيراد ؟

والجواب على هذا السؤال — رغم ما تقدم كله — ليس من السهولة بمكان. فالمسائل الاقتصادية شديدة الحساسية، والأوضاع فى مصر مختلفة اختلافا تاريخيا — قليلا أو كثيرا — عن الأوضاع فى انجلترا .

ففى انجلترا كما فى معظم البلاد الأوربية زادت الثروة زيادة مفاجئة على أثر التقدم الصناعى الآنى فى القرن الماضى ، وكان المنتفعون بهذه الزيادة هم فئة قليلة من أصحاب رءوس الأموال تضاعفت ثرواتهم مرات فى مدة قصيرة. بينما بقى الصناع والعمال حيث هم من الفقر وسوء الأحوال. فأعادت هذه الضرائب مع قوانين العمل المختلفة كثيرا من التوازن الى توزيع الثروة العامة .

أما فى مصر فسوء توزيع الثروة يرجع معظمه الى أسباب غير هذه الأسباب ، كما أن الدخل القومى فى مجموعه منحط بالنسبة لأفراد الشعب جميعا ، وإن كان توزيع الثروة المختل يزيد انحطاط الدخل عند غالبية السكان .

كما أنه لا بد من حساب عامل آخر ، وهو أن استغلال الأموال فى مصر قد قام على أساس الضرائب الموحدة منذ عهد بعيد ، فالأخذ بنظام الضرائب المتدرجة فجأة على جميع أبواب الايراد قد يحدث هزة فى هذا الأساس تصيب الثروة القومية بالخسارة .

إلا أن هذه الملاحظات لا تنفى أن نظام التدريج هو النظام الأصح الذى يجب أن تتهيأ له البلاد ، وأن تتدرج فى الأخذ به . وقد تكون ظروف الحرب الحالية أنسب الظروف للبدء فيه بسبب تكدس الأموال فى داخل البلاد ، وبسبب ضرورة توفير المرونة للميزانية .

وقد كان من بشائر الأمل ما صرح به حضرة صاحب السعادة الدكتور ماهر باشا رئيس مجلس النواب فى أثناء نظر ضريبة الأرباح الاستثنائية من أن مصر فى طريقها إلى الأخذ بنظام الضرائب المتدرجة . ولما سئل لماذا لم يأخذ هو بهذه القاعدة عند وضع نظام الضرائب الجديد ؟ أجاب بأن الأمور تسير بالتدريج .

وكذلك تحدث سعادة حبيب المصرى باشا مع مجلة المصور قريبا فذكر أن العدل لا يتحقق إلا بتدرج ضريبة الايراد .

ولعل مما ييسر عليه الانتقال من نظام الى نظام أن ندرك أن بقاء الحال من المحال ، وأن خير الحلول ما يهبط من أعلى ، وشرها ما يصعد من أسفل . وهذه تجارب الشعوب أمامنا ونتائجها واضحة لنا . فمن الخير أن نختار ، قبل أن يجئنا الاضطرار ما

سيد قطب

بين القول والعمل

يلاحظ الانسان ظاهرة غريبة فى مصر يصعب تعليلها أو تفسيرها إلا باتهام قاس لطبيعة هذه الأمة لا يسهل على الوطنى قبوله أو تصديقه .

هذه الظاهرة هى شعور كل فرد فى مصر بالمناقص والعيوب الأساسية فى المجتمع والأداة الحكومية ، وشكواه منها وزرايته عليها واقتراح الحلول لها ، ثم العجز بعد ذلك عن وضع هذه الاقتراحات موضع العمل والتنفيذ ممن يملكون العمل والتنفيذ !

ليس فى مصر عيب أساسى واحد إلا وهو معروف مكشوف تلهج به ألسنة الجميع حكاما ومحكومين ، وليس بها نقص إلا وعلاجه معروف كذلك متفق عليه أو مختلف ، ولكنه ليس متعذرا ولا مستحيلا ، أما العمل فهو المتعذر المستحيل .

كلنا نشكو من الفقر الأسود الكالح الذى يضغط اثنى عشر مليونا من المصريين ، ويحيل حياتهم ظلاما وعيشهم بؤسا ، ويردهم إلى حياة الديدان والحيوان ، بل إلى أشنع من حياة الديدان والحيوان ، فليس هناك اختلاف على تناقص الثروة العامة بازدياد عدد السكان ، وعلى وجوب إنماء الثروة بمشروعات طال درسها ونضج بحثها ، وليس هناك اختلاف كذلك على سوء توزيع الثروة ، وعدم تعادل الجهود والأجور بين الأفراد المختلفين والطوائف المختلفة ، سواء فى ذلك الموظفون والعمال وأصحاب العمل والملاك ، ووجوب العمل على حسن توزيع الثروات وعلى تعادل الجهد والجزاء .

أما التنفيذ فهو المتعذر المستحيل !

وكلنا نشكو من بطء الإجراءات الحكومية بطئا شديدا منقطع النظير مع اتفاق الحكام والمحكوم على هذه الشكوى وعلى وجوب العمل على إزالة أسبابها وإبداء اقتراحات معينة فى هذا الصدد لم يحزب واحد منها .

أما التنفيذ فمسألة أخرى منفصلة عن التفكير .

وكلنا يشكو سياسة الارتجال فى جميع الشؤون ، وبعض هؤلاء الشاكين يتسلمون زمام الحكم ثم يمضون عنه دون أن يفكروا فى وضع سياسة دائمة كالتى كانوا ينادون بها وهم أحرار من قيود الوظيفة .

فما العلة فى هذه الظاهرة العجيبة وما التفسير الصحيح ؟

هل حقيقة أننا شعب قد نفدت طاقته العصبية ، ولم يبق له إلا طاقة القول والجعجعة والخيال المريض ؟

هل صحيح أننا أمة تخلفت عن الحياة فهي تعيش في الأجيال الغابرة وفي بطون التاريخ، ولا تعيش في الحاضر الواقع أو لحظة في ركب الحياة الحقيقية ؟

هل نحن أشباح الماضي تراءى وتخايل ولكنها لا تلمس ولا تجسم ؟ هذا هو التفسير القريب ، ولكنه تفهم مرير تنفر منه فطرة الوطني الخالص ويخفل امنه كل إحساس سليم .

فما العلة إذن وما التفسير ؟

يخيل الي أن السبب الأول هو طول العهد على المصريين وهم بعيدون عن الاشتراك في حكم أنفسهم وتصريف شؤونهم ، حتى فقدوا أو كادوا كل مقدرة على التنفيذ واستعاضوا عن ذلك بالتخيلات والآمال التي تحيا في ضمائرهم المبهمة ولكنها تنفر من النور والوضوح .

لقد حيل بين المصريين وبين أنفسهم منذ أكثر من ألفي سنة وأخذ غيرهم من الفاتحين يفكرلهم وينفذ ، أما هم فيفكرون ولا ينفذون ، على عهود الرومان والعرب والمماليك والأتراك والفرنسيين والانجليز . فلما خلي بينهم وبين التنفيذ وجدوا آخر عهدهم به قبل نيف وعشرين قرنا ، كانوا قد نسوا كيف يجمعون بين التفكير والتحقيق ، كانوا قد أصبحوا أشلاء عاجزين عن الحركة والعمل ، وهذا هو التفسير الصحيح .

وكما أن الذي يمنع من الحركة تتطلب أطرافه وتشل شللا وقتيا ويحتاج الى الزمن في المرانة على الحركة من جديد ، فكذلك المصريون في حاجة الى المرانة والتدريب حتى يسترد مقدرتهم الكامنة التي صنعت الأعاجيب في كثير من العهود .

ليس لنا إذن أن نسيء الظن بالطبيعة المصرية في جوهرها ولا أن نيأس من نهوضها بما يتطلب منها العهد الجديد ، ولكن علينا أن نجتهد في المرانة والتدريب ولا نكتفي بالشكوى والعويل .

علينا أن ننمي في أطفالنا ، ولا سيما في دور المدرسة — غريزة العمل وأن نربط دائما بين عمليتي التفكير والتنفيذ في محيطهم الضيق ، وأن نجتهد في تقريب المدرسة من الحياة الواقعة كما هو متبع في مدارس ديوي وطريقة المشروع — فنحن أحوج أمم الأرض الى تقوية الصلة بين التفكير والتحقيق .

وعلى الزعماء ومن بيدهم مقاليد الحكم أن يقتصدوا في القول والدعاية وأن يحددوا مراحل العمل ويجعلوها صغيرة قصيرة في حدود المستطاع حتى تظهر نتائجها العملية بسرعة ويراها أشعب حقائق ماثلة فيؤمن بنفسه ويعتقد مقدرته على العمل لا على مجرد الكلام .

والهيئات النيابية المحلية خطوة كبيرة في تعويد الشعب على التفكير والتنفيذ في هذه الحدود الواسعة الكبيرة . كما أن كل خطوة لإلغاء المركزية هي مرانة طبيعية على التنفيذ وتدريب على العمل له ثمراته الطيبة .

إننا نجتاز مرحلة اختبار دقيقة فعلينا أن ننجح ويفوت من أيدينا الزمام ونرتد الى حياة القاصر بعد طول الجهد والنضال .

أحدث الوسائل

لتوفير سعادة الطفل فى امريكا

بقلم المربية الفاضلة السيدة منى صدقى

ميادين الخدمة الاجتماعية سواء فى مصر الناهضة أوفى البلاد الأمريكية كثيرة متعددة فثمة خدمة اجتماعية طبية ، وأخرى للعونة المـالية، ومنها ما يعنى بالشيخوخة العاجزة ومنها ما يحنو على الطفولة الناشئة ، وغيرها وغيرها من ضروب الخدمات الاجتماعية . ومن أبعد هذه الخـدمات شأنا وأبعدها شأوا وأوسعها نطاقا فى أمريكا خدمة الطفولة . ولعل حبنا للأطفال ، ولعل تقديرنا أن الغلبة على أى مشكلة اجتماعية تكون اضمن وأيسر اذا ماعولجت فى النشء وهم بعد فى سن الطفولة : لعل هذا وذاك هما السر فيما يشاهد من الاقبال العظيم على العناية بأمور الطفل .

وكانت أولى الخدمات الاجتماعية للأطفال تدور حول احتياجهم الى ضرورات الحياة الأولية ، أعنى حاجتهم الى الطعام واللباس والمـأوى . فأقيمت المنشآت وملاجئ الأيتام لتكفل لهم ذلك . ولما أن توافرت للأطفال هـذه المقومات الضرورية وتم تدبير أمرها ظهرت طرائق جديدة أوفى من هـذه بأغراض العناية بالطفولة . فرأى البعض أن حاجة الطفـل لاتقتصر على الطعام واللباس والمـأوى اذا كان المراد به أن يكون عضوا نافعا فى المجتمع ، ومن هنا تفرع ميدان الخدمة الاجتماعية للأطفال الى ميادين عدة ، اختص بعضها بالعنـاية بأمر الأطفال جسديا وبعضها بتحرى الموضع الملائم لهم مدرسيا ، وعنى بعضها بالأطفال الذين كان مقبوضا عليهم لمخالفة قانونية ،وتكفل بعضها الآخر بالذين نكبوا بفقد البصر أو فقد ذراع أو ساق أو غير ذلك من العاهات والأمراض ، ومن المشتغلين بالخدمة الاجتماعية من يصرفون همهم الى تعهد اطفال العائلات ،ومنهم من يهيئون للأطفال الملعب الرشيد الصحى ومنهم طائفة اشتغلوا بدراسة ما يحتاج إليـه أطفال الريف وأخرى بما يحتاج إليه أطفال المدن . وفى الواقع إن هناك هيئة للخدمة الاجتماعية لكل مرحلة من حياة الطفل من ساعة ولادته حتى يبلغ أشده ، ويزاول عمله ويتخذ زوجه .

ولكى يتسنى أن أعرض عليكم فذلكة عن ميادين خدمة الأطفال فى أمريكا ، قد استبحت لنفسى تقسيم هذا النشاط الاجتماعى بوجه عام إلى خمسة أقسام : قسم صحة الطفل ،

وقسم تربية الطفل وتعليمه ، وقسم اللعب والرياضة ، وقسم العناية بالأحداث المعوزين والمشردين والمجرمين ، وقسم توظيف الأحداث. وهـذه الأقسام جميعها متداخل بعضها فى بعض، وأنتهز هذه الفرصة لتنويه بأن معظم الخدمات الاجتماعية تعمل معا على أوثق اتصال بحيث يستطيع كل فرد محتاج أن ينتفع بجميع موارد الجماعة .

ونحن إذ نبدأ بالكلام عن رعاية صحة الطفل إنما نبدأ بالبداية ، وذلك أنه قبل ولادة الطفل تكون الحامل موضع عناية طبية "مركز العناية بالأمهات الحوامل" Prental centre وفى هذا المركز طبيب أو ممرضة تستطلع الحامل فى أمر صحتها و ترشدها إلى وسائل القيام على صحة الطفل وكيف تصنع ثيابه وكيف يكون طعامه واستحمامه وما يجب اتباعه من نظام ليشب الطفل سليم البنية معتمدا على نفسه رشيدا وهناك بعد الوضع اجتماعات للامهات كما هو الحال هنا فى مصر و يسمونها "عيادات الأطفال الأصحاء" Well-baby Clinics ويأتى الأمهات بأطفالهن هنا لا لأنهم مرضى بل لكى يبقوا فى كمال الصحة والعافيـة . وفى هذه العيادات يقاس الأطفال و يوزنون فى فترات منتظمة للتحقق من نموهم طبيعيا . فصلا عن تحصينهم بالمواقع ضد الجدرى والدفتريا . وفى هـذه الاجتماعات يدور البحث فى أمر تنشئة الأطفال وتعليمهم، فقد ترغب إحدى الأمهات مثلا معرفة العلة فى أن طفلها يرضع إبهامه ، وكيف السبيل إلى إقلاعه عن هذه العادة ، أو لعلها ترغب فى معرفة ما اصطنعه غيرها من أمهات لإطعام أطفالهن كل ما هو نافع لهم ، وتتباحث الأمهات فيما بينهن فى هذه المسائل تحت إرشاد خبير أو خبيرة فى شؤون تدبير الطفل .

فإذا مرض الطفل أو احتاج أمره إلى رعاية طبية فهنالك بطبيعة الحال العيادات المجانية والمستشفيات وقد ألحقت بها مرشدة طبية اجتماعية Medical Social Worker والمهمة المنوطة بها هى تعيين العائلات التى تعالج بالمجان والعائلات التى تؤدى أجر يسير ، وما إلى ذلك، كما أنها تراعى اتباع الأمهات لإرشادات الطبيب مثال ذلك أن الطبيب قد يصف لطفل مريض شرب رطلين من اللبن كل يوم ، ولكن أبويه لا قبل لهما بهذا النفقـة فان المرشدة الاجتماعية تتصـل بموظفى المعونة أو المكاتب المخصصة لتوزيع اللبن بالمجان أو الجمعيات الخيرية الأهليـة ليتم للطفل الحصول على اللبن اللازم له ، كذلك الحال إذا احتاج الأمر إلى إجراء عملية جراحية للأم فإن المرشدة الطبية الاجتماعية هى التى ترسل أولاد الأم المريضة إلى إحدى مكاتب إيواء الأطفال لتمكن العناية بهم فى دار من دور الحضانة Foster Home حتى تتعافى أمهم . وهناك الممرضات الزائرات اللاتى يعملن على اتصال وثيق بالمستشفيات والعيادات وهن يعدن المرضى فى بيوتهن بل يحضرن كل يوم مرة ليتوابن بأنفسهن حمام المولود الصغير والعناية بأمره إذا شاءت الأم ذلك .

وهنالك عدد كثير من مكاتب الصحة المستحدثة — وقد عمد إلى إنشائها منذ سبع سنوات أولوالأمر فى وشنطن — وهذه المكاتب تبذل المال لمختلف الولايات بقدرما فى هذه الولايات من الفلاحين حتى يتهيأ لأهل الريف — وهم فى معظم الحالات ناءون عن المستشفيات والأطباء — أن ينالوا مايحتاجون إليه من عناية طبية . وتتخذ بعض الولايات هذا المال للنفقة على عيادات متنقلة . وتقام هذه العيادات فى عربات كبيرة من عربات النقل مجهزة بجميع ما يلزم من المعدات الحديثة الواقية . و يتنقل الأطباء من قرية إلى أخرى يبذلون للناس خدماتهم فى معالجة الأبدان والأسنان وبخاصة الأطفال فى سن الدراسة . وثمة فرع آخر لخدمة الصحية لأطفال الريف مهمته إيفاد الأطباء والممرضات إلى الأقاليم لتعهد الأطفال المصابين بالعاهات والذين يحتاجون إلى الرعاية .

أما مراكز الخدمة الاجتماعية للأطفال فى ميدان التربية والتعليم فأولى مراحلها "عيادات الخصال Habit clinics أو لعيادات السيكولوجية " لتوجيه الطفل . وهم لا يأتون بالطفل عادة الى تلك العيادات إلا اذا رأى والده أن أمره معقد وأنه يحتاج إلى تعويده عادات أخرى حميدة للتغلب على هذه الحالة . فإذا كان الطفل فى سنته الأولى أو الثانية مثلا شديد الاستحياء أو أنه يغار من غير موجب من أخيه أو أخته المولودة بعده أو تنتابه نوبات الغضب فيلقى بنفسه إلى الأرض وقد يضرب رأسه أو بعض يده أو غير ذلك جاء به والده إلى عيادة الخصال . وفى أغلب الأحوال يتضح أن الوالدين لا الطفل هما اللذان يحتاجان إلى التربية والتعليم . فيعمل كل من الطبيب النفسانى والمرشد الاجتماعى بالاشتراك مع الوالدين فى التغلب على متاعب الطفل . ولا تقتصر عيادات الخصال أو مراكز توجيه الطفل على الأطفال الصغار بل يتردد عليها المراهقون من الفتيان والفتيات ، وكثيرا ما يقتصر الأمر على مجرد العدول بالطفل عن عادة ذميمة الى ما هو أفضل وأمثل .

ولقد علمت أنه افتتحت أخيرا فى القاهرة دار على غرار ما يسمونه " مهد الأطفال (Crèche) " لرعاية أطفال العاملات أثناء غيابهن فى أعمالهن . وهذا النظام شائع كل الشيوع فى أمريكا . وكانت هذه الدور عند افتتاحها إنما ترعى الأطفال فى النهار ، ولم يكن للمرشدين الاجتماعيين اتصال بها . وأما الآن فقد عظم شأنها باعتبارها الخطوة الأولى فى التعليم النظامى لأطفال العاملات . فيتعلم الأطفال الصغار فى الثانية أو الثالثة من عمرهم مراعاة النظافة واللعب فى سلام مع غيرهم ، و يتعلمون الأناشيد والحكايات ، ثم هم يلهون فى الهواء الطلق وفى نور الشمس و يتوافر لهم الطعام المغذى وقيلولة الظهر بعد الأكل . وهذه الدور دور الأطفال النهارية Day Nurseries كما يسمونها — شأنها فى تعليم الوالدين — إذ ترى الأمهات كيف يكون ترويض الأطفال هنا من غير صقع وتعنيف ، فيعملن على تنشئة أطفالهن على هذا المنوال . كما يرين هنا نوع الطعام الذى يعطى للأطفال ومقداره فيعملن

على تدبير طعام الطفل فى البيت على هـذا المنوال . ثم إن للأمهات أن يحئن بالأطفال ومشكلاتهم إلى المرشد الاجتماعى فى دار الأطفال للتباحث فى أمرهم . وقد شهدت فى إحدى دور الأطفال التى تطوعت لها فى وقت من الأوقات ولدا صغيرا لم يتجاوز عمره سنة ونصف سنة أخذ يتحول من ولد مطيع وادع الى ولد صخاب مزعج وكان يتهدد الأطفال ويخطف لعبهم . وقد أخذنا نلاحظ على الولد أنه بدأ يترنح . و بالاستطلاع علمنا من أمه أن أحد الأقرباء كان فى الأيام الأخيرة يعاقر الخمر أمام الطفل فاذا أخذ منه السكر ظهرت منه أعمال الشراسة والعنف . ولما كانت الأم طوال النهار فى عملها بعيدة عن البيت فلم تكن تلحظ ما يتركه حال السكير وتصرفاته من أثر فى ولدها . ونحب أن نضيف هنا أن الوالدين كثيرا ما يساهمان فى تهيئة دور الأطفال بما يقدمانه من معونة فى طلاء الأثاث وصنع الستار وما الى ذلك .

وحين يتجاوز الطفل سن الخامسة — و يكون قد أتم مرحلة دور الأطفال النهارية — تفتح له المدارس العامة أبوابها ؛ والتعليم فى تلك المدارس إلزامى لجميع الأطفال ؛ ويقوم بالخدمة الاجتماعية فى المدرسة مرشدة اجتماعية تعرف بالمعلمة الزائرة (Visiting Teacher) وهى تزور منازل الأطفال وتتباحث مع والديهم وتقفهم على سيرهم فى المدرسة. فاذا كان الطفل مثلا متأخرا عن أقرانه فى الفصل أو كان لا يحضر المدرسة أو كان يبدو عليه التبرم والضيق بها رجعوا فى ذلك الى المعلمة الزائرة التى تعمد الى الطفل والى أسرته والى معلميه محاولة استجلاء المشكل والوصول الى حله . وقد يتبين فى كثير من الحالات أن مستوى ذكاء الطفل أقل منه فى الأطفال الآخرين ، ومن ثمة يشعر بأنه دونهم ؛ أو قد يكون الطفل ملزما بتأدية عمل من الأعمال بعد انتهاء اليوم المدرسى فيحول ما ينـاله من التعب دون إجادته فى الدروس .

واشتغال الطفل بعد الدراسة يفضى بنا الى موضوع تحرله خطره ، ففى كثير من أنحاء الولايات المتحدة نظام يسمونه بنظام شهادة العمل Work certificate وهذا النظام يسير على الوجه الآتى : كل طفل لم يتجاوز السادسة عشرة (وأحيانا الثامنة عشرة) لا يصح اشتغاله بعمل من الأعمال حتى يكون قد أتم تعليمه المدرسى ومدته ثمانى سنوات للدراسة الابتدائية وأربع سنوات للدراسة الثانوية أو تكون عنده شهادة العمل . وهذه الشهادة لا تعطى لتلميذ فى المدرسة إلا إذا ثبت بفحص بنيته أنه قدير على الاضطلاع بالعمل مع استمراره فى الدراسة ، و بعد التحقق من أن أسرته فى حاجة ماسة الى المال ، و بعد التحرى عن نوع العمل للاستيقان من أنه مأمون الضرر على الولد . وينص القانون الامريكى على أن كل صاحب عمـل يستخدم صغيرا دون التحقق من أنه يحمل ترخيصا بالعمل يعد مخالفـا

للقانون و يقضى عليه بالغرامة ، وهذا النظام يجرى على أحسن حال حين يكون التعليم إلزاميا وإلا تعذر على السلطات التعرف على مكان الصغير وعمله .

ويحسن بنا قبل أن نترك موضوع الخدمة الاجتماعية للاطفال فى ميدان التربية أن نلم بميدان واسع الرحاب وهو ميدان تعليم ذوى العاهات و يشمل ذلك عدة المنكوبين بالعمى أو الصمم أو البكم أو فقد ن عضو من الأعضاء كالساق أو الذراع فى حادث من الحوادث أو من إصابتهم بعاهة فى ميلادهم أو الذين أصيبوا بالمرض كشلل الطفولة (التهاب المادة سنجابية النخاعية (Polio-myelitis) أو الذين فسدت صحتهم من اضطراب مزمن فى القلب أو مرض السكلى أو التدرن الرئوى . وأهم شىء فى معاجة هؤلاء الأطفال المنكوبين هو : (أولا) العمل على أنه يشعر الصغير أنه عضو عامل ذو قيمة فى المجتمع على الرغم من عاهته (ثانيا) تنشئته بقدر المستطاع على أن يكون مستقلا معتمدا على نفسه (ثالثا) تعليمه وسيلة من وسائل كسب معاشه إذا أمكن . ولقد كنت أعيش على مقربة من مدرسة حكومية كبرى للعميان . وكان من المناظر المعتادة المتكررة أن يرى تلاميذ العميان فى سن الدراسة الثانوية فى غدوهم ورواحهم يسيرون وحدهم على علم كاف بالطريق وثقة تامة بالنفس وقد أغناهم هذا العلم وهذه الثقة عن الدليل يأخذ بيدهم ويهديهم .

وإنى لاذكر زيارة قمت بها لهذه المؤسسة التى تعنى فيها أطفالا من أعمار متفاوتة تتراوح بين الخامسة والسادسة عشرة ، وقد شاهدت فى قسم البنات منها فتيات تتراوح أعمارهن بين العاشرة والثانية عشرة يصنعن طعامهن فيتمكن بتجهيز الخضراوات وطبخها وتقديمها كل ذلك دون أى مساعدة خارجية ، وكن يتعلمن أيضا الحياكة باليد وبآلة الخياطة ، وكذلك أشغال الابرة والكروشيه . وكان الأطفال العميان يتعلمون فى تلك المدرسة كل ما يتعلق بالعالم الذى يعيشون فيه بواسطة نماذج خاصة . فكان عندهم مثلا نموذج لحبة القمح يبلغ طوله قدمين . وإلى جواره حبة القمح الحقيقية حتى يتعرفوا على الحجم الطبيعى ، كما كانت عندهم حيوانات وطيور محنطة الى جانب عدد من الحيوانات والطيور الحية والنباتات النامية ليتلمسوها وكان الغرض من هذ جميعه أن تكون لديهم عند إتمام دراستهم فكرة عن العالم تعادل تلك التى عند إخوانهم المبصرين . وبالاضافة إلى ذلك يتعلم هؤلاء الأطفال بعض الحرف التى لا تستلزم الإبصار كصناعة السلال والمكانس . وكثيرا ما يلحقون بعد إتمام دراستهم بورش مخصصة للعميان كل فى العمل الذى يتقنه . ولما كان كل الموظفين بهذه الورش ممن نكبوا فى بصرهم فهم لا يشعرون بأنهم دون غيرهم . وبهذه المناسبة أذكر أن معظم العميان يتعلمون استعمال الآلة الكاتبة . وقد رأينا فى معرض نيويورك العالمى الكثيرين منهم يعرضون أن يكتبوا لرواد المعرض رسائلهم على الآلة الكاتبة . وقد اتخذت الوسائل لتعليم الأطفال العميان كيف يقضون أوقات فراغهم . فقد دون الكثير من الكتب

الأدبية الشهيرة بطريقة " بريل " ليستمتع العميان بقراءتها ، كما أن الكثيرات من الفتيات الصغيرات قد شغفن بالموسيقى من غناء وعزف . وأصبحت تتوافر الآن بعض النوتات الموسيقية المكتوبة بالبريل ، وتقوم بعض المجلات بإصدار طبعة خاصة من أعدادها مدونة بالبريل ليتسنى للعميان الإحاطة بما يجرى فى العالم . هذا بالإضافة الى ما يمدهم به الراديو من معلومات .

وهناك خدمة أخرى للعميان تتولاها جمعية الصليب الأحمر (ويقابلها فى مصر جمعية الهلال الأحمر) ويتطوع بعض السيدات فيقمن فى أوقات فراغهن بنقل الكتب الى طريقة بريل ، وبذلك تزايد عدد كتب العميان عاما بعد عام . وتفتح الجامعات فى أمريكا أبوابها للعميان وتسمح لهم بالالتحاق بها فيستكملون ثقافتهم بما يستمعونه من محاضرات . ورصدت بعض الولايات هناك مبالغ من المال لاستئجار من يقرأون الكتب الجامعية عليهم وانى وإن كنت قد أطلت الكلام هنا عن العميان فذلك لأنى علمت بالحاجة الشديدة فى مصر الى زيادة الاهتمام بأمرهم .

وتوجد بطبيعة الحال مؤسسات أخرى للصم والبكم ، كما توجد فى مدارس التعليم العام فصول خاصة بالأطفال الذين نكبوا بفقد عضو من الأعضاء أو تعطيله بسبب حادث أو مرض . أما الأطفال المرضى بأمراض القلب أو التدرن الرئوى فلهم مدارس يكون النشاط المدرسى فيها محدودا وتتخلل أوقات الدراسة فيها فترات طويلة للراحة وتعطى الدروس فى الهواء الطلق وتقدم لهم أكلات خفيفة بين الوجبات ويوجد قسم خاص فى ادارة التعليم يقوم بايجاد عمل مناسب لهؤلاء الأطفال بعد إتمام دراستهم بحيث لا تقف عاهتهم فى سبيل كسب عيشهم . ويتعاون أصحاب الأعمال إلى حد كبير فى هذا الغرض ، وكثيرا ما يقررون أن بعض ذوى العاهات الذين استأجروهم عن هذا الطريق يؤدون عملهم على وجه يفوق ما كانوا يرجون .

ولقد صادفت فتاة كانت تشتغل بالخدمة ثم أصيبت بمرض أفقدها حاسة السمع ، وكان ذلك سببا فى الاستغناء عنها وانقطاع رزقها فألحقتها هذه الادارة بمحل للكى اقتصر عملها فيه على كى الملابس طوال اليوم ، وهكذا لم يحل فقدانها السمع دون كسب عيشها .

* * *

ننتقل الآن الى مشاكل الأطفال المنكوبين بنقص عقلى ، وشأن هؤلاء كشأن من تقدم ذكرهم من الأطفال المنكوبين بعاهات . فالطفل الذى يكون من النقص العقلى بحيث لا يملك تصريف أموره له مؤسسات خاصة تعنى به الى أجل غير محدود . فاذا كان لا يزال مالكا مسكة من العقل والذكاء علمته المؤسسة كيف يعنى بنفسه وكيف يقوم ببعض الأعمال العادية البسيطة كالكنس والحفر والردم وما إلى ذلك . أما المشكلة العظمى فهى مشكلة

الأطفال الذين ليسوا من الغباوة وانطماس العقل بحيث يحتاجون الى مؤسسة تحجر عليهم وتتولى الأمر عنهم ، وليسوا فى الوقت نفسه من الذكاء بحيث يمكنهم أن يعولوا بأنفسهم ويكسبوا عيشهم ويجتنبوا السوء . وليس يخفى عليكم مايترتب على قرار يتخذه طفل لايتوافر عنده الذكاء الكافى للمفاضلة بين أى الطريقين يسلك .

فكم من طفل من هؤلاء ساقه ضعف عقله الى دخول محاكم الأحداث لأنه ارتكب جرما ما كان ارتكابه له إلا بدافع التقليد أو الايعاز . كما أنه لاشك فى أن القضاة الذين يتلوا الأسى حين تقرأ فى الصحف عن وجودهم مطروحين على قارعة الطريق انما هم نتيجة مسلك فتيات من هذا النوع المنطمس العقل اللواتى لاإرادة لهن إلا ما يملى عليهن . كذلك يدخل فى عداد هذه الفئة الأمهات الصغيرات السن الجاهلات بمبادئ رعاية الطفل اللواتى يهملن أطفالهن ويجنين عليهم بذلك شر جناية . وهنالك وسائل شتى متبعة فى الولايات المتحدة لحل هذه المشكلة ، ونعيد القول بأنها جميعها تتفق فى إشعار الطفل بأن له قيمته فى المجتمع ، وأنه مستقل غير خارج على القانون . كما أن له نصيبه من السعادة . ففى إحدى الولايات مثلا نظام يقضى بتعهد الأطفال والبالغين من هؤلاء فى المدارس الحكومية المخصصة لضعاف العقول لمدة كافية يسلمون بعدها الى ذويهم . وذلك بعد تعقيمهم ويجرى هذا التعقيم لا عن اعتقاد بأنهم لامحالة يعقبون نسلا منحط الذكاء ولكن لأنه من المحقق أنهم على درجة من الغباء بحيث لا يستطيعون رعاية أطفالهم . ويزاول الذين يخلى سبيلهم من تلك الفئة بعض الأعمال غير المعقدة فتقوم الفتيات بالخدمة المنزلية البسيطة لكسب عيشهن ويشتغل الأولاد بالفلاحة أو بما سهل من بعض أعمال الورش .

وقد لايحتاج بعض هؤلاء الأطفال الى التعليم فى المؤسسات اذا قدر لهم قسط ولو يسير من الذكاء فيلحقون بالفصول الخاصة فى مدارس التعليم العام حيث يتلقون أقل مقدار من الدراسة النظرية ، وأكبر مقدار من التمرينات اليدوية . ويراعى دائما اجتناب مقارنة هؤلاء الأطفال بغيرهم ممن هم أوفر ذكاء حتى لايشقوا بذلك مع العمل على ايجاد وسيلة لهم يكتسبون بها عيشهم بعد تخرجهم . ويجمل بنا أن نقرر هنا أن هؤلاء الأطفال رغم ما ينالونه من عناية ينطبق عليهم ما وصفهم به أحد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية من أنهم " يعيشون كسيارة قديمة فى حركة مرور مزدحمة " .

* * *

واذا انتقلنا بالحديث عن الخدمة الاجتماعية الى ميادين التسلية فإنى أطرق موضوعا محببا الى الكثيرين منكم حيث أنى سمعت بالمجهود العظيم الذى يبذل هنا فى شأن أولاد الشوارع ، ومشكلة هؤلاء فى أمريكا تشبه بعض الشبه المشكلة فى مصر ،

إلا أن التعليم الالزامى مفروض على جميع الأطفال فى أمريكا يكفل لأطفالهم الاطمئنان عليهم خمس ساعات أو ستا يوميا على الأقل فى مكان أمين يعملون تحت اشراف المراقبين من المدرسين . ولو أن هذا لم يقض هناك على كل احتمال لوقوع ما لا يحمد وقوعه من الأطفال . ومن ثم كان لنشأة النوادى المدرسية للأولاد والبنات مما يقابل بالارتياح من القائمين على المدارس ومن محاكم الأحداث . وتنسب أوجه النشاط فى تلك النوادى مانراه من مثيلاتها بالقاهرة . ومن الحقائق المسلم بها أن لهم متعة فى حياة الأولاد والبنات فى سن المراهقة وقبله هو الاطمئنان بأنهم يكونون من سنهم ومشاربهم ولذلك كان الغرض من هذه الأندية أن تكون مستساغة لهم لإشباع رغبة الاجتماع على وجه لايخشى من ورائه ضرر بدلا من أن يتركوا هؤلاء صغار المتسكعون رفاقا لهم من بين من لاخلاق لهم من أولاد الشوارع والأزقة . وهناك ملاعب فسيحة للعب الأطفال الصغار تدير تراوح أعمارهم بين الخامسة والعاشرة وتشرف عليها بعض الكبار ليوجهوا نشاط الأطفال ويدلوهم بفضل تجاربهم على ما فيه تنويع ألعابهم . والأندية المدرسية تعنى بالألعاب الرياضية والتمثيل والمباريات المنظمة كما تنظم معسكرات يقضى الأطفال فيها وقتهم بعيدا عن شوارع المدينة بحرها الشديد ابان الصيف .

ويجمل بنا ألا ننسى هنا ما يجب لتسلية أطفال الريف ، فان لهم فى مركز جمعياتهم الخاصة التى تجمع بين التسلية والتعليم . وهذه الجمعيات تروادها وتمولها وزارة الزراعة وكليات الزراعة إلى جانب الهيئات الأهلية الزراعية . وتوجه أخص العناية فى هذه الجمعيات إلى ما يهم النشء الريفى . ولعلنا نجد ما يصلح اقتباسه منها فى مصر وبخاصة وسائل الايضاح العملية (Demonstration) فمثلا قد يرغب أحد الأولاد والقيم بمشروع فى تربية الدجاج فيقرأ النشرات الحكومية فى هذا الموضوع ويناقش مع رئيس المجموعة ومع أى شاب من جيرانه اشتهر بنجاحه فى تربية الدجاج وعندئذ يبدأ فى تنفيذ مشروعه . وعندما يتم المشروع يدعو كل أفراد المجموعة فى مزرعته وهناك يشرح لهم ما اتبعه من الخطوات الموفقة فى تربية الدجاج ويخبرهم بتجاربه الخاصة وما صادفه من صعوبات وكيف ذللها ، ويبين لهم الأدوات اللازمة وكيف استعملها ، ويذكر لهم تكاليف وما ينتظره من أرباح عند بيع دجاجه . وترون فى هذا كيف يمكن لمجموعة كبيرة من الأولاد القرويين قد لا يتسنى لهم قراءة نشرات الحكومة الفنية بأنفسهم أن يتعلموا بعمل طريقة الشرح المستعملة كافة ما يلزم لإنجاح مثل هذا المشروع . وتقوم النساء بمثل هذا العمل فى بعض الموضوعات كحفظ الفاكهة والخضراوات وصناعة الملابس وزراعة الزهور الخ . وهذا النمط من التنظيم له مزية خاصة فى البلاد التى لا يلم جميع سكانها بالقراءة والكتابة . ولهذه النوادى القروية فى إبان الصيف مصايفها فتتهيأ لهم الفرصة للاستمتاع بجمال الطبيعة فى تلك المصايف . وعندما نتكلم عن

التعاون بين مراكز النسلية ومحاكم الأحداث ومراكز ارشاد الطفل سأزيدكم تفصيلا فيما تؤديه هذه الهيئات من خدمات .

ونحن اذ نعرض لموضوع العناية بالأطفال المشردين والمهملين والمجرمين نطرق ميدانا واسعا فى البحث . ولعل أول ما اتجهت اليه أمريكا للعناية بأمر الأطفال كان منصبا على هذا الميدان . فقد كان هناك — كما أسلفت القول — ملاجئ تتكفل بالأطفال المشردين ولا زالت هذه المؤسسات موجودة الى الآن ولكنها ليست واسعة الانتشار كما كانت أول الأمر . وجرت العادة اذ ذاك أن يوضع كل طفل لا أهل له فى ملجأ من الملاجئ وقد يتفق أن يقضى الأطفال كل حداثتهم هنالك حتى يبلغوا الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة من عمرهم . غير أن الطفل وإن نشأ بين جدران خير الملاجئ فانه لا يعرف الا القليل عن العالم الذى نعيش فيه ، فاذا ماخرج الى هذا العالم وهو فى سن السادسة عشرة أو السابعة عشرة بل العشرين أحيانا . فانه يكون فى حيرة من أمره . ولا شك أننا اذا رجونا من فتى تكفلته هذه الملاجئ أن يكون زوجا صالحا وأب أسرة صالحا وهو لم يعرف قط حياة الأسرة فانما نرجو مستحيلا . ولهذا أخذ القائمون على الخدمة الاجتماعية يبحثون عن طريقة عملية ناجحة لتربية هؤلاء الأطفال المشردين بحيث تضمن لهم حياة أقرب الى حياتهم فى بيوتهم وبين أهليهم ، ولا تتكبد الكثير من النفقات ، فقد اهتدى الباحثون الى أن الكثير من هؤلاء الأطفال ما كانوا ليتركوا بيوتهم لو تغيرت الحال فيها . وذلك أنه مثلا عند وفاة والد عن خمسة أطفال أو ستة تصبح الأم عاجزة عن أن تعولهم فتؤثر إرسالهم الى ملجأ على رؤيتهم يتضورون جوعا . وحياة الملجأ الى جانب مساوئها الكثيرة كثيرة التكاليف فقد دل البحث على أن كل طفل يدخل الملجأ فى أمريكا يتكلف حوالى العشرين قرشا يوميا لأن هناك تكاليف البناء العظيم وأجور من يعنون بالطفل ومن يطهون طعامه وينظفون مسكنه ، مع أنه لو عاش بين أهله وقامت أمه على خدمته والعناية بأمره لهبطت التكاليف الى نحو الثلثين وفوق ذلك تتهيأ للطفل فرصة أوسع ليصبح فردا كسائر الأفراد . وتبقى حقوق الأم مصونة محمية . وعلى هذا النحو أدخل نظام معاش الأم فى كثير من الولايات . ورغم استمرار الملاجئ فقد أصبح استعمالها يقتصر عادة على السكنى القصيرة ، فاذا احتاج الأمر الى بقاء الطفل بعيدا عن أهله مدة تزيد على بضعة أسابيع استعيض عن سكنى الملجأ بنظام آخر وقد يكون الملجأ مكانا مناسبا لإيواء الطفل اذا كان له أقارب يمكنهم التردد عليه حتى لا تنفصم رابطته العائلية . ومع ذلك فان هذه الملاجئ قد بدأ تعديلها فعلا بحيث تشبه حياة المنزل قدر المستطاع . فهناك نظام للملاجئ يطلق عليه اسم نظام البيوت الصغيرة (Small cottages) تحل فيه تلك البيوت الصغيرة المتعددة محل تلك البناية الواحدة الكبيرة الشبيهة بالسجن ولكل بيت من هذه البيوت سيدة تقوم عليه تعرف بأم المنزل (House Mother) يوكل

اليها عدد من الأطفال لا يتجاوز العدد المألوف فى عائلة طبيعية . أى بين ثمانية أطفال الى عشرة . وتتفاوت أعمار هؤلاء الأطفال فى كل بيت لكى يتهيأ للطفل الكبير مثلا أن يقدر معنى وجود إخوة وأخوات صغار له . وحتى يميز هؤلاء الأطفال مدى ما تحمله هذه الحياة من مسرات وما تقتضيه من تضحيات كما يذهب هؤلاء الأطفال كغيرهم الى المدارس حتى لا يختلف تعليمهم عن تعليم الأطفال الآخرين . وقد يدعون زملاءهم للسمار فى المدرسة للعب معهم فى البيت أو فى فناء الملعب الكبير . بل ترسل الأطفال أيضا الى الحوانيت لشراء طعامهم يعرفوا قيمة النقود حتى يأتى الوقت الذى يكتسبون فيه معاشهم بأنفسهم ، غير أن هذا النظام على الرغم مما يبدو من صلاحه لا يمكن مقارنته بما يلاقيه معظم الأطفال من عناية فى منازلهم وبين عائلاتهم . ولهذا تأثر الأمريكيون حديثا اتحاد نظام منازل الحضانة Foster Homes لما تبينوه من أنها تفضل أحسن الملاجئ . وتختار بيوت الحضانة فى أمريكا بعناية عظيمة ويبذل جهد عظيم فى ملاحظتها عن كثب قبل إيداع الطفل فيها . وفى أثناء مقامه بها . ومن مزايا منازل الحضانة إمكان إيواء الاخوة والأخوات تحت سقف واحد كما يستطيع أن يتردد عليهم أقرباؤهم ، فضلا عن إمكان ايداع الاطفال بين أناس مثل والديهم جنسية ونزعة وديانة . ويلاحظ أنه إذا طال مقام الأطفال بعيدين عن والديهم فإنهم ينشأون على حب والدى الحضانة كأنهم أعمام لهم أو حالات ، أو كأنهم والدون جديدون اذا كانوا قد عدموا والديهم ، ويدفع لوالدى الحضانة نفقات معيشة الطفل بينهم مالم يتبنوه . ولا يفوتنا أن نضيف الى مزايا منازل الحضانة أن تكاليف الطفل فيها لا تزيد عن ثلثى النفقة فى الملجأ .

واذا كانت منازل الحضانة تراقب عن كثب فى حالة ايداع الطفل فيها فلا جرم أن يكون تبنى الطفل مدعاة لمضاعفة هذه الرقابة . وهناك الآن إقبال كبير على تبنى الأطفال فى أمريكا وقد روجت له المقالات الكثيرة فى مختلف المجلات ، وربما كان من أسباب هذا الاقبال أيضا ما تزعمه المكاتب الاجتماعية Soscial agencies من نجاح فى التبنى فى أكثر الحالات . إلا أن الحال للأسف لم تكن كذلك على الدوام . فعندما بدأت حركة التبنى لم تكن هناك اختبارات وافية للتحقق من أن الطفل جسميا وعقليا فى حالة طبيعية . كما جرت العادة وقتئذ بعرض الطفل للتبنى فى سن مبكرة جدا لا تعدوا أحيانا بضعة شهور . أى فى سن يتعذر فيها اجراء الاختبارات المعروفة بنجاح . وقد أدى هذا التصرف فى كثير من الحالات إلى خيبة فى الآمال مريرة لوالدى التبنى . فكثيرا ما كان الصغير الجميل ينمو ويصبح ناقص العقل ، كما كان ينمو الرضيع الذى تبدو عليه الصحة ويصبح طفلا مصابا بمرض سرى أو بالصرع . أما الآن بعد إدخال التعديلات على ملابسات تبنى الطفل فقد صلحت الأحوال .

وقد كنت أعمل حديثا فى مكتب اجتماعى يقوم بإيواء الأطفال وكذا بالتبنى، فكنا قبل أن نعرض الطفل للتبنى نبذل قصارى الجهد فى جعل أقاربه يتولون كفالته والعناية بأمره فاذا استحال ذلك، وضعناه فى منزل للحضانة لمدة أشهر وقد يبقى فيه عدة سنين إذا ظهر أن استعداد الطفل للتبنى لم يزل محل شك . وفى الوقت الذى يعوده الطبيب فى منزل الحضانة مرة فى الشهر تختبر أيضا عقليته و تقاس درجة نموذكائه ومو هبه للتحقق من بلوغه على الأقل المعدل الطبيعى الذى نتوقعه له كما يلاحظ تكوينه العاطفى وقوة شخصيته حتى نستطيع معرفة أى نوع من الوالدين أكثر موفقة له ؛ فاذا انتهينا إلى أن الطفل عادى أو فوق العادى نبدأ بالبحث عن البيت الملائم له تماما بعد أن نكون قد استوفينا الدراسة الاجتماعية للوالدين الحقيقيين أو للجدين أو الأعمام أو الخالات ، وما كنا نحتاج فى العادة إلى بذل مجهود كبير فى البحث عن منزل بأويه إذ كان أمامنا خمسون طلبا مستوفية لكل طفل معد للتبنى، وكنا نستقصى فى البحث و لنحرى للتحقق من صلاحية منزل ما لتبنى الطفل، فاذا ما وجد أن المنزل المعروض ملائم من كل الوجوه أودع الطفل فيه لمدة سنة على سبيل التجربة فاذا ما انتظم الطفل فى تلك الحياة المنزلية خلال هذه السنة جاز لأهل هذا المنزل تبنيه بموافقة المكتب الاجتماعى .

وهناك أطفال يختلفون قليلا عن تلك الفئة السالف ذكرها ويسمون " بالأطفال المهملين" neglected children ولهم هناك مكاتب خاصة تقوم على خدمتهم تسمى بمكاتب حماية الطفولة و يكون المرشدون الاجتماعيون فى تلك المكاتب عادة على اتصال وثيق بالمحاكم، وذلك لوجود قوانين صارمة خاصة بالطفل الذى يهمله أو يسىء معاملته شخص ما وهناك فى واقع الأمر لمحاكم الاحداث سلطات خاصة تستطيع بواسطتها وضع البالغين تحت المراقبة اذا اقتضت حماية الطفل ذلك

* * *

و يقضى بنا ذكر محاكم الأحداث الى موضوع الأحداث المجرمين الذين هم موضع الاهتمام فى أمريكا كما هو الحال فى مصر ؛ ويحسن بنا هنا البدء بذكر شىء عن المجهودات التى تبذل فى تفادى دخول الطفل ساحة القضاء قبل أن نعرض لما يجب عمله وهو داخلها، فقد سبق لنا أن ذكرنا مراكز التسلية Recreation centers كوسيلة لوقاية الأحداث من الإجرام وأود أن أذكر هنا مثلا طريفا حل فيه البناء محل الهدم عن طريق الترفيه : هناك أسطورة تقول : إن الساحرات فى ليلة الهالوين All Hallowed's E'en فى آخر شهر أكتوبر يخرجن ليفسدن فى الأرض، وقد درج الأطفال على عادة سيئة مرذولة احتفالا بتلك الليلة، فهم يعيثون فيها و يتلفون، ولا يتمثل للخيال مقدار الخسائر التى تقع فى المدن الكبيرة فى تلك الليلة الواحدة، فهم يسرقون النباتات المزروعة فى الأحواض و يقتلعون أبواب الحدائق، وقد يحدثون

التلف بالسيارات ، وأخيرا سئم رجال بوليس إحدى المدن الكبيرة من بقائهم ساهرين طوال هذه الليلة لاعتقال هؤلاء الأطفال ، فاتفق أمرهم على أن يقيموا فى تلك الليلة حفلة سمر كبيرة ويدعون إليها جميع أطفال المدينة فى إحدى مراكز التسلية على أن يعودوا الى منازلهم مباشرة بعد انتهاء الحفلة ، وفعلا لبى الأطفال الدعوة وتمتعوا بوقت أطيب مما لو قضوه فى سرقة الناس وإتلاف ممتلكاتهم

وقد وجد فى اليوم التالى للحفلة أن التلف فى المدينة كاد يكون معدوما فى تلك الليلة ، وأن حسن التصرف فى ليلة واحدة منع تقديم العدد الكبير من الأطفال الى محاكم الاحداث . فماذا يكون لو حاولنا مثل هذا التصرف فى كل يوم من أيام السنة !

وقد سبق أن بينا كذلك عمل المدرسة الراة ، فقد وجد أنه كثيرا وكثيرا جدا ما تكون حالة الهروب من المدرسة المستأصلة فى نفس الطفل هى بداية نزعة إجرامية تظهر فيما بعد . وقد يمكن اعتبار الطفل الكثير الهروب من المدرسة سالكا سبيل الشروع فى الاجرام ، فالمدرسة الزائرة تكتشف ملكرا أسباب سوء سلوك الطفل فتأخذه الى مركز ارشاد الطفل Child guidance centre قبل أن يصبح مجرما . كذلك تستخدم منازل الدرس Study Homes كوسيلة لمنع الإجرام . ومنازل الدرس هى مؤسسات صغيرة يستقر فيها الطفل مدة قصيرة من الزمن حتى يستطيع المرشد الاجتماعى — واذا احتاج الأمر ينضم اليه الطبيب النفسانى — أن يلاحظا الطفل فى حياته يوما بيوم ، فى لعبه مع الأطفال الآخرين وفى أكله ونومه وهو يتكشف رويدا رويدا أمام أولئك المهتمين بأمره . وهناك حركة أخرى لمنع الاجرام أود ذكرها وهى ما يسمونه بنظام الأخ الكبير والأخت الكبيرة فيتهم شاب كبير أو شابة كبيرة فى العشرين أو الحادية والعشرين من العمر بطفل من تلك الفئة المكودة فيزوره مرة أو أكثر فى الأسبوع ويحاول تحبيبه فى أنواع أخرى من النشاط غير التى تنحرف به الى محاكم الاحداث .

فاذا ما اقتيد الطفل مرة الى محكمة الاحداث سواء فعل ذلك والداه أو البوليس أو ممثلو المدرسة أو أى شخص له صلة أو اهتمام بالأمر ، فإن حالة الطفل توضع تحت دراسة المرشد الاجتماعى المختص ويسمى إذ ذاك بالضابط المراقب Probation Officer وهناك طرق مستحدثة مستوفاة لهذا النوع من الدراسة تؤدى الى التفهم العميق للأسباب المستترة وراء تصرفات الطفل ، فمثلا قد يناقش الطفل عدة مناقشات قائمة على أساس الدراسات النفسية أو قد يرسل الى مراكز التسلية عدة مرات لتتأتى ملاحظة سلوكه مع باقى الأطفال ، فاذا ما انتهت تلك الدراسة اجتمع المرشد بالقاضى على انفراد وأفضى اليه برأيه ، ويتفقان بعد ذلك على وضع الطفل تحت المراقبة أو إرساله إلى إصلاحية أو أى حل آخر . فاذ أودع الطفل الاصلاحية لا يطلق سراحه منها قبل أن يتحسن سلوكه تحسنا كافيا

و يوجد الآن ، كما سبق أن قررت ، مجال لخدمة الاجتماعية فى قسم توظيف الأطفال . فبين تبذل المحاولات الكثيرة لحماية الأطفال الصغار حتى من السادسة عشرة والثامنة عشرة من العمل الضار بهم أو العمل المتواصل الذى يحرمهم من حقهم فى التعليم والتسلية ، نجد هناك أيضا محاولات ترمى إلى السعى لضمان نوع من العمل لمن يرغبون فيه بعد انتهاء تعليمهم . وقد يكون من المؤلم أنه استحال على الآن حتى على الأمريكيين رغم اهتمامهم العظيم برعاية الطفل عندهم وضع لائحة فى الدستور لتحريم تشغيل الأطفال . لذلك تبذل الجهود الكثيرة هناك لمحاربة تشغيل الأطفال بتقييد شروط توظيفهم ، فنجد مكتب حكومى للأطفال فى وشنطن يستعين بأولى الأمر فى المدارس والهيئات الأخرى فى تهيئة وسائل معونة الطفل على الاستمرار على دراسته ووضع الشروط الصارمة فى سبيل تشغيله . وقد أمكن حديثا سن قانون مقررات العمل المعتدل Fair Labour Standards Act وهو رغم عدم تأثيره على مبدأ تشغيل الأطفال فى كافة الأعمال لازال بعض سلطة لمكتب الأطفال فى وشنطن لتقرير أن بعض أنواع العمل مضرة بهم . وكم من عمل يمكن اعتباره ضارا بالأطفال إذا ما كانت النية مبيتة على محاربة أمر تشغيلهم ! وهكذا أصبح لمكتب الأطفال فى وشنطن بناء على هذا القانون أن يعتبر عمل الأطفال فى المناجم والمصانع الآلية يعرضهم للأخطار ، واستطاع المكتب أن يحرم عمل الأطفال فى محلات صنع أو توزيع المشروبات الروحية بحجة أن خطرا يهدد فيها أخلاقهم ، كما حرم اشتغال الأطفال بأى عمل آخر يستدعى تركهم لمدارس لأن فى ذلك ضررا على تعليمهم — وإنه ليسمح لهؤلاء الأطفال فى الأعمال الزراعية غير الآلية فى مدة الإجازة الصيفية — كما يسمح المكتب بالعمل بعد انتهاء اليوم المدرسى لكل طفل بين الرابعة عشرة والخامسة عشرة وحتى تصريحا للعمل — بشرط أن يكون هذا العمل حائزا موافقة المكتب .

ولكى تدعم الحكومة الأمريكية وجود العمل والمراقبة لمدرسة تشابهها أنشأت إدارة أخرى تسمى إدارة الشباب الأهلية National youth administration وتعنى تلك الإدارة بالشاب أو الشابة الذين وصلا إلى مرحلة التعليم الثانوى ويحتاجان إلى فرصة للعمل ، فإذا كانت عائلة الطفل مثلا شديدة الفقر لا تسمح حالتها بنفقة ركوبه الترام أو شرائه غذاء مناسبا فإن إدارة الشباب الأهلى تمده بنفقة " تلميذ " على أن يقوم الطفل بتغيير ذلك ببعض العمل الخفيف مثل نفض الغبار عن الكتب فى مكتبة المدرسة وما إلى ذلك ، وتصرف له مبلغا شهريا يفى بنفقته المدرسية . أما الشاب الأكبر سنا بين ١٨ — ٢١ سنة غير الملزم بالاستمرار فى المدرسة فتهيىء له هذه الإدارة عملا يشغل كل وقته ويتكفل بنفقات حياته . ومثل هذا التوظيف يزيد من تعليمه ومعارفه فى الوقت الذى يوفر للولد أو البنت رزقه لأن هذا التوظيف روعى فيه أن يساعد على تنمية مواهبه ومقدرته فى أى ميدان من الميادين سواء أكان الأمر يتعلق ببناء الكبارى أم التصوير الفوتوغرافى .

ويشبه هذا النظام نظام آخر يقال له " فرق المدنيين للانقاذ Conservation Crop Civilians وهى حركة حكومية أخرى الغرض منها إعطاء الشباب فرصة تمضية بعض الوقت فى الأرياف يعيدون زراعة الغابات التى احترقت أو قطعت أو يبنون السدود لحماية التربة من عوامل التعرية . وبصفة عامة إنماء الموارد الطبيعية بجميع الوسائل .

وإنى لأرجو أن تكونوا قد لاحظتم خلال هذا البيان المطول ، الاتجاه الذى تسير فيه هذه المشروعات المختلفة لخدمة الطفولة. فقد لاحظتم أولا أن الحكومة الأمريكية قد كفلت بصفة عامة الكثير من المشاريع الجديدة خصوصا ما اتصل منها بكيان الأمة بأسرها . ولعلكم قد لاحظتم أيضا أن طريقة معالجة الحالات الفردية قد تغيرت عن ذى قبل . ولقد حاولت أن أبين لكم كيف تطور النمط الادارى الذى كانت تجرى عليه الخدمة الاجتماعية قديما والذى كان يقوم على مجرد نقل الطفل من بيئته السيئة ووضعه فى ملجأ فأصبح الآن قائما على الدراسة النفسية الفردية . فتبحث حالة الطفل للوقوف على خير الهيئات الاجتماعية لعلاج حالته وحالة بيئته . كما أرجو أن تكونوا قد تبينتم مدى ما يطرأ على هيئات الخدمة الاجتماعية من تطورات منذ تألفت. وسواء أكان هذا التطور نتيجة اندماج هيئتين أو أكثر لتصبح خدمتهما أوفى وأقل نفقة . أو كان التطور عن طريق نبذ الأساليب واستبدال أخرى بها فان هيئات الخدمة الاجتماعية لا تبرح تمعن النظر فى نظمها وأعمالها لتعرف أمثل الوسائل لتكون دائما أجدى وأنفع .

وكل رجائى أن أكون فيما قد سقته من هذه البيانات المزدحمة قد وفقت إلى الافادة وأن تكونوا قد وجدتم من بينها ما ينفع فى معالجة المشروعات الاجتماعية الكثيرة الهامة التى ننشد تحقيقها فى مصر الناهضة ؛

منى صدقى

المدارس الناهضة وقيمتها

تجربة حاسمة فى ولاية نيويورك

للأستاذ سلامه موسى

منذ نحو أربعين سنة كان جون ديوى أستاذاً فى إحدى الجامعات الأمريكية الكبرى. وألقى محاضراته الأولى عن التعليم فتحدى الأساليب التقليدية ودعا إلى اتخاذ خطط جديدة لكى يكون التعليم أجدى على التلاميذ وأنفع وليهيأ التلاميذ كذلك بسنى الدراسة . وكان من عباراته التى جرت مجرى الأمثال والحكم فى البيئات التعليمية قوله :"المدرسة جنين المجتمع . التعلم بالعمل . يجب ألا يضحى بالحاضر من أجل المستقبل . يجب أن يعيش الصبيان ويتعلموا عن طريق عيشتهم فى المدرسة . التفاعل بين المدرسة والمجتمع".

وكل عبارة من هذه العبارات تعين هدفا وترسم توجيها . وقد انقسم المعلمون فى انحاء العالم فريقين أحدهما يأخذ بتعاليم ديوى فيما يسمى "المدارس الناهضة" وهذا هو الأقل ، أما الفريق الغالب والكثرة الساحقة فلا تزال تتبع المدارس التقليدية وتؤمن بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان . ولا يكاد يخلو عدد من المجلات التعليمية من مقال أو مقالات فى فلسفة التربية يجد فيها القارئ أن الحرب لا تزال قائمة بين المجددين أتباع ديوى وبين التقليديين الذين يؤمنون بأن البرامج القديمة هى خير ما يمكن الوصول اليه لتعليم الصبيان أو الشبان .

ونحتاج هنا الى أن نبين الفرق بين المدرسة التقليدية التى حاربها ديوى ودعا الى إلغائها وبين المدرسة الناهضة التى قضى نحو أربعين سنة وهو يقول بأفضليتها ويحمل وزارات التعليم فى العالم على تأسيسها . وحسب القارئ أن يعرف عن مقام ديوى أن حكومات تركيا ودولة الاتحاد السوفياتى وحكومة الصين قد دعونه جميعهن لكى يدرس الأساليب التعليمية ويقترح الاصلاحات ويضع الجديد من الوسائل والغايات ، وقد انتفعت جميع هذه الحكومات بآرائه ، ثم هو فوق ذلك فيلسوف يمتاز بإخراجه للفلسفة من السحب العالية القديمة وإنزالها على الأرض لخدمة المجتمع ، وهو القائل بأن الفلسفة يجب ألا تعنى بماهية الحقائق وإنما عليها أن تبحث هذه الحقائق من حيث قيمتها الانسانية فقط .

ونحن فى مصر نعرف المدرسة التقليدية التى حاربها ديوى . بل ليس عندنا غيرها فى مصر الا المدرسة النموذجية الصغيرة التى يقوم بها معهد التربية . وفى المدرسة التقليدية يدخل

الصبي ويقعد ويتعلم وهو قاعد. ويمكن أن نسمي مدارسنا هذه السبب بالمدارس القاعدة لكي تتميز من المدارس النهضة الجديدة التي يتعلم فيها الصبيان وهم نشطون عاملون متحركون. فالمدرس عندنا يعلم الصبيان القراءة والكتابة والحساب والجغرافيا والتاريخ واللغة. وهو الواقف النشط. أما التلاميذ فيه قعود متفرجون أو مستمعون. ثم هذه الدروس ليس لها علاقة بالمجتمع الذي يعيشون فيه، وعني هنا العلاقة الحقيقية التي يفهمها الصبي. فقد يدخل الصبي الفصل فيجد درسا عن قسطريدس أو أرخميدس ولم يسمع في بيته حديثا عنهما. وقد يعطى مسألة حسابية عن القطار أو الأتوبيس ولم يركب واحدا منهما. وقد يشرح له معلمه تاريخ الفراعنة فلا يعرف من هذا التاريخ سوى أنه مطلوب استذكار الأسماء وهلم جرا. ثم يأتي آخر العام فيمتحن فيما وعته ذاكرته من الدروس الماضية. ولكن هذا الامتحان لا يتناول القدرات التي تكونت فيه ولا النشاط الاجتماعي ولا الاتزان العاطفي ولا شهوة الاطلاع ولا القدرة على العمل ولا القدرة على شغل الفراغ. فمدارسنا في مصر وجميع المدارس التقليدية في العالم تعلم التلميذ وكأنه منفصل عن المجتمع. ثم هي لا تجعله يعيش في المدرسة أي لا تجعله يتعلم أن يعيش. وهو هذا السبب غير سعيد بتلمذته غير هانئ بحصة الدرس. وذلك ما إن يدق الجرس في نهاية الحصة حتى يهرع الصبيان صائحين زائطين كأنهم قد أفرج عنهم من السجن فيخرجون في فناء المدرسة يجرون ويثبون فرحين بهذه الحرية بعد قيود الدرس.

ثم هم بعد أن يتركوا المدرسة يكرهون دروسهم فلا تكاد تجد تلميذا في شهر الإجازة الثلاثة أو الأربعة يحول فتح كتاب من هذه الكتب المدرسية التي تألم منها وعوقب عليها في الأشهر التسعة السابقة. وهو حين يحصل على شهادة انهائية من المدرسة التي هو فيها يكف عن الدراسة ولا يستزيد من الثقافة. فكأن الامتحان النهائي كان بداية الجهل المقصود المدبر.

أما المدارس النهضة التي دعا إليها ديوي والتي أخذت بها حكومات كثيرة في أنحاء العالم المتمدن فلا تزال إلى الآن قلة ولكنها القلة الميمونة التي يتطلع إليها آلاف المعلمين والاجتماعيين لكي تعم وتنتشر في جميع الأقطار. فالتلميذ يدخل في هذه المدرسة فلا يجد جدولا خصص الحساب أو اللغة أو الجغرافيا. وإنما هو يجد معلمته شابة أنيقة أنيسة قد تقعد مع تلاميذها أو تلميذاتها ثم تسألهم ماذا نفعل اليوم، ويتناقش الصغار مع معلمتهم عن برنامج اليوم وعما تم في اليوم السابق وما لم يتم من الأعمال، لأن جميع الدروس في المدارس النهضة أعمال. فيمر أعضاء هذا الفصل من تلاميذ ومعلمة على قدم المساواة بأعمال اليوم السابق في المناقشة والتعليق والاعتراض فيقال إن هذا الصبي قد أحسن وذاك قد أخطأ. وأن العمل الفلاني لم يتم وأنه يحتاج إلى استئنافه هذا اليوم ونحو ذلك. ولنذكر أن جميع

التلاميذ يعملون هنا متعاونين وليسوا متبارين . لأن المجتمع المنشود من المدرسة الناهضة هو مجتمع التعاون الذى يجب أن يقوم على أن يخدم الفرد المجتمع وألا تكون غايته أن يكون أفضل من غيره وأثرى وأحظى . والمعلمة عالمة من اختبارات تسير مع الصبيان أو تسايرهم ولكنها ترشد وتوجه وتنصح من حيث لا يحسون تفوقها وسيادتها . فإذا انتهت مراجعة الأعمال عن اليوم السابق شرعوا جميعا فى عمل هذا اليوم الذى قد يكون درس التاريخ الذى يحتاج الى زيارات متكررة لأحد المتاحف ، أو درس الجغرافيا التى لا تدرس من الكتاب فقط بل تدرس بالعمل و إليك مثالا :

أرادت إحدى المعلمات أن تدرس مع تلاميذها الذين تتراوح أعمارهم بين الحادية عشرة والثانية عشرة نظام البريد . وهى لم تختر هذا الدرس اعتباطا ، وانما هى اختارته لمناسبة جعلت لتلاميذ يسألون عن كتابة الخطابات وارسالها فعمدت الى حضار الظروف والخطابات وكلفت أحد الصبيان شراء الطوابع وأخذ كل تلميذ يكتب خطابا . فكان كل خطاب موضوعا للإنشاء تقرؤه المعلمة وتصلح هى وسائر التلاميذ ما فيه من أخطاء لغوية أو إنشائية . ثم كان على التلميذ الذى كلف شراء الطوابع أن يقوم بحسابها ويجمع نقودها و يميز بين أثمانها مما هو لخارج البلاد أو لداخلها . ثم بعد ذلك استأذنت المعلمة وكيل مكتب البريد فى بلدتها فزارته مع التلاميذ وجعلتهم يشتركون فى وضع الأختام على الظروف وفى التحدث إلى جميع الموظفين وفى التمييز بين الأعمال المختلفة البريدية من إرسال الخطاب العادى إلى الخطاب المسجل إلى الصك البريدى إلى الحوالة العادية والحوالة المؤمنة . يتناول كل تلميذ جميع هذه الأشياء و يقرؤها و يتعرفها . ثم يتفضل وكيل المكتب بإخبارهم عن أعماله وتبعاته ومرتبه والبلاد التى يرسل إليها خطابات مكتبه . ثم تعود المعلمة إلى المدرسة وقد جمعت مئات الطوابع الأجنبية وعلى كل طابع منها رسم الملك أو رئيس الجمهورية أو أحد التماثيل فتشرح لهم وهم فى شهوة الاطلاع الذى أحدثته كتابة الخطابات وزيارة المكتب البريدى نظام البريد فى العالم وكيف نشأ . فتجد هنا الفرصة لدرس التاريخ والجغرافيا فإن كل تلميذ يخبر عن البلدة التى سيسافر اليها خطابه فترسم الخريطة بهذه البلدان وتقاس المسافات بالنسبة المئوية على الخريطة .

فهذا مثال أو هذا درس من دروس المدرسة الناهضة ، فإن هذه المدرسة لا تفصل بين مواد التدريس ، فليست حصة للحساب وأخرى للجغرافيا وأخرى للتاريخ . بل هى تجمع المواد التدريسية فى موضوع واحد يشغل التلاميذ فيتعلمون منه جميع هذه المواد كلما اضطروا إلى تعلمها . وهذا هو التعلم بالعمل .

وجميع الدروس تجرى على هذا المنوال ، فهناك مثلا فصل يدرس بناء البيوت ، فتقوم المعلمة بإحضار مواد البناء التى يشتريها التلاميذ مادة بعد أخرى من حجر أو خشب أو طوب

أو زجاج أو معادن. ثم يبنى المنزل على قياس صغير ثم تأخذ المعلمة فصلها إلى أحد المقاولين وهو يسر بأن يحمل هؤلاء الصغار إلى المحجر الذى يقطع منه الحجر للبناء فيتحدثون إلى العمال ويجادلون المهندسين. ثم تعود المعلمة وقد وجدت فى هذا العمل دروسا مختلفة من الحساب والهندسة والكيمياء واللغة يتعلمها هؤلاء الصغار وهم يلعبون أو كأنهم يلعبون ويتعلمونها متعاونين غير متبارين.

هذا هو الفرق بين المدرس التقليدية والمدارس الناهضة: الأولى تنفصل من مجتمع والثانية تعيش فيه. الأولى تعلم وكأن غايتها التعلم فقط والثانية تعلم وغايتها المجتمع. الأولى تجعل التلاميذ يتعلمون بأن يعيشوا والثانية تجعلهم يتعلمون وكأنهم لا يعيشون. وقد كان المدافعون عن المدارس التقليدية يقولون إن هذه المدارس الناهضة إنما تزيف التعليم وتغرس العصيان فى قلوب الصغار الذين يخرجون منها وهم لم يحسنوا شيئا ولم يتعودوا عادة المدرس. ولهذا السبب عمدت ولاية نيويورك إلى تجربة عظيمة لكى تعرف قيمة هذه المدارس الناهضة وهل صحيح ما يقال عنها من فوائد أو ما يحتج عليها به من مضار. فأحلت سبعين مدرسة من مدارسها الابتدائية وبها نحو ٧٥ ألف تلميذ إلى مدارس ناهضة وألغت البرامج القديمة وجعلت المعلمين المؤمنين بالنظريات الجديدة يتولون التعليم فيها. وكان ذلك سنة ١٩٣٥ أى أنه قد مضى عليها الى الآن نحو ٦ سنوات فماذا كانت النتيجة ؟

كانت النتيجة أن المدارس الناهضة أثبتت تفوقها على المدارس التقليدية. فقد امتحن تلاميذها مع تلاميذ المدارس التقليدية فوجد أنهم يساوونهم من حيث اتقان القراءة والكتابة والحساب، وهى المواد التى يوجه اليها الاهتمام فى جميع المدارس الابتدائية فى العالم. واذا كان هناك تخلف فهو مما لا يؤبه به إذ لم يزد على ٢٪ أى إذا كان التلميذ فى المدارس التقليدية قد حصل فى المتوسط على ٥٠ درجة فى القراءة والكتابة والحساب والجغرافيا والتاريخ واللغة فإنه قد حصل فى المدارس الناهضة على ٤٩، ولكن هناك الطفائف الجوهرية التى يمتاز فيها تلميذ المدارس الناهضة، فإن له شخصية ترى فى ثقته بنفسه وفى اتزانه الاجتماعى. إذ هو يعرف كيف يقعد فى أى مجتمع ويتحدث حديثا نيرا عن المسائل العامة فى لهجة بعيدة من الخجل. وهو يقتنى الكتب التى لم يعرفها فى مدرسته ويقرؤها. وهو فضولى الذهن يحب أن يعرف، كما أنه يجهل المباراة ويحب التعاون، فهو أنيس بعيد عن الخصومة. وهو اجتماعى يحب وطنه حبا بصيرا ويهتم بشئون العالم ويعرف كيف يتناول الجريدة اليومية ويضع عينه فيها على الأهم قبل المهم من الأخبار، ويسأل السؤال المفيد ويتفهم ويتعرف الحقائق الجديدة. وبديهى أن مثل هذا الصبى عند ما يبلغ سن الشباب لن يكون صفرا فى المجتمع بل سيكون عضوا نافعا فيه يطلب إصلاحه ولا يخالف أوضاعه مخالفة لإجرام أو انزياح.

وهذه التجربة التى قامت بها ولاية نيويورك هى مصباح جديد سوف يستضىء به جميع الاجتماعيين فى العالم ما

سلامه موسى

الطفولة السعيدة

كنز الشباب والكهولة

لا تقع العين على منظر أجمل ولا أبهج من رؤية الأطفال الأصحاء يمرحون ويلعبون كأنهم الفراش المرفرف ، أو العصافير فى مطلع الربيع ، ولكن هذا المنظر البهيج قلّ "مع الأسف" أن يضم أطفالا مصريين ، فهو فى الغالب منظر أطفال الأجانب القاطنين فى هذه الديار .

هـذه الطفولة السعيدة المرحة الصحيحة هى عدة الأمم الناهضة ، ولبنات المستقبل تتطلع اليه فى وثوق واطمئنان ما دامت تملك هـذه الثروة من الأطفال الأصحاء السعداء . فالصحة والسعادة تشكلان الأجسام والعقول والنفوس ، وتؤثران فى الأخلاق والسلوك . وتضمنان النهوض بأعباء الحياة فى كفاية وطموح .

وهـذا الطفل النظيف الصحيح السعيد فى كنف أسرته وكنف المجتمع الذى يعيش فيه ، سيكون فى الغد رجلا قوى البنية سليم التفكير صحيح النفس بعيدا عن المرض والكآبة واليأس والفشل ، وسيرد الى أسرته ومجتمعه جميلهم عليه ، زيادة فى بناء الأسرة والمجتمع ، ونفعا الإنسانية وتجديدا فى كيانها بما لقى من صحة وسعادة وتفاؤل فى طفولته .

وازن بين هذا الطفل وبين غالبية أطفالنا المصريين الذين تبدو عليهم القذارة والمرض والكآبة ، حتى أبناء الأسر الغنية الذين لا تجد فيهم المرح ولا تلمح عليهم السعادة ولو كانوا نظيفين مترفين ، لأن السرور لا يعم منازلنا المصرية التى تتراوح بين الكبت والانقباض وبين التدليل والاستهتار وكلاهما شىء آخر غير السعادة والسرور

ولعل هـذه هى العلة الحقيقية فى كآبة أطفالنا أواستهتارهم ، فالأسرة وهى التى تطبع الأطفال بطابعها غير موجودة فى مصر . ذلك أن الأسرة القديمة كان يسودها الوقار والانقباض فلم يكن يتاح للأطفال فيها أن يمرحوا ويسعدوا لأن حركاتهم مقيدة ، والوقار الذى يحيط بهم يبعث فيهم الوجوم والركود ، ويجعلهم يشيخون قبل الأوان ، وتذهب طفولتهم دون أن يشعروا بها .

فلما خرجنا من هذا الطور من أطوار الأسرة ، خرجنا إلى الاستهتار والتفكك فأضحى لكل فرد فى الأسرة شأن يغنيه ، وانحلت الروابط بين أفرادها وخرج كل منها على هواه ، إلى زياراته ومواعيده ومشاغله ، فلم يبق للأسرة كيان ، ولم تعد جماعة منظمة لها مشارب

متحدة وأغراض عامة تمسكها بعض الوقت فى المنزل أو سواه، وتجعل للأطفال فيها حصة معلومة يستمتعون فيها بالجو العائلى السعيد .

وعلة أخرى . . . هى أننا لم نفهم بعد قيمة الطفولة فى حياة الفرد وحياة الشعوب ، فمرحلة الطفولة لا تزال فى نظرنا فترة مهملة ننتظر أن تنقضى حتى تأخذ الأطفال بالتربية والتهذيب . وحتى ينالوا عنايتنا بعد أن يكون أثر هذه العناية ضئيلا ، إذ الثابت أن سلوك الطفل يظل متأثرا بما اكتسبه فى سنواته الخمس الأولى .

أما الآخرون فقد فهموا قدر الطفولة ، وعلموا أنها منبع الثروة القومية ، فانحترا وأمريكا وأمم الشمال — بل اليابان — تجعل للطفولة موسما للعناية البالغة ، ولا تصرفها أشد المشاغل والكوارث عن العناية بالأطفال .

وها هى ذى انجلترا لا تلهيها الحرب الطاحنة عن رعاية الأطفال فتجعل فى مقدمة هموم الحرب نقلهم إلى أماكن أمينة داخل البلاد وخارجها حرصا على حياتهم وعلى سلامة أعصابهم من ويلات الحرب الجهنمية .

وللطفولة فى اليابان أعياد على مدار السنة لا يخلو شهر من شهورها دون عيد للأطفال يجتهد فيه الكبار بكل ما يمكنون فى إدخال السرور الى نفوسهم الصغيرة . أما الأعياد القبلية التى يختص بها الكبار هناك فلا تقاس مظاهرها البهيجة فى شىء بأعياد الصغار .

وفى الأمم الشمالية — قبل أن تدهمها جيوش البربرة الجرمان — بلغت العناية بالطفولة ألا يوجد طفل وحد مهمل مهما يكن شاذا أو مريضا . فلكل من هؤلاء قسط من العناية والتوجيه الذى يناسبه ويستغل القدر الضئيل الذى وهبته له الطبيعة من المواهب .

أما فى أمريكا فإنى أوجه النظر الى الكلمة المنشورة فى هذا العدد تحت عنوان "أحدث الوسائل لتوفير سعادة الطفل فى البلاد الأمريكية" للربية الفاضلة "السيدة منى صدقى" ففيه تفصيلات عن تجارب عملية فى هذا الميدان نستطيع فى مصر أن ننتفع منها بالشىء الكثير .

فى مصر عشرات الألوف من الأطفال المشردين فى الطرقات ، وعشرات الألوف من المشردين كذلك فى البيوت ، وأسمى هؤلاء الأخيرين مشردين ! لأن طفولتهم تضيع فى عبث فارغ وإهمال شنيع يجعل الفرق بينهم وبين المشردين محصورا فى الشكل دون الموضوع .

فأما القسم الأول فمن العبث أن ننتظر مجهود الحكومة وحده فى التشاطم ، فذلك عمل من أعمال خدمة الاجتماعية لا الحكومية . تطالب به الأمة وهيئاتها المختلفة ، وتنهض به المخصصات والتبرعات لا الميزانية وحدها . وعمل لهيئات رسمية لا يصح أن يتجاوز الإشراف والتوجيه ورسم الخطط ، وإن تكن الهيئات الأهلية فى أوربا وأمريكا هى التى نهضت وحدها حتى برسم السياسة ووضع القواعد بعد التجارب المستوفاة .

وأما القسم الثانى فيحيل إلى أن التقليد فى البيت وفى المدرسة تتصافر على كبت غرائزه وسرقة طفولته وعدم الاعتراف بها ، أو على إهمالها والاستهتار بقيمتها فتنشأ كما يشاء هما الاهمال والاستهتار .

فالكبار عندنا فى المنزل مشغولون بأنفسهم لا يشركون أطفالهم فى لعب ولا مرح ، ولا يحاولون أن يدخلوا السرور على قلوبهم الصغيرة حتى فى الأعياد التى يتخمونهم فيها بأنواع الأكل والملابس دون حركة أو حياة .

وفرق كبير بين ما يعده الكبار للأطفال فى عيد الميلاد وطريقة التى يعرضون بها هدايا " الكريسماس " وبين ما نعده نحن لأطفالنا فى العيد والطريقة الجافة المبتذلة التى نقدم بها ملابسه وحلواه والحوه التى تعقبها تذاكر الدواء وزيارة الأطباء !

أما فى المدرسة فالامتحان من خلف الأطفال والمدرسين يلهب ظهورهم بسياطه ولا يدع لهم فرصة لتفكير فى السعادة ولاستمتاع بمرح الحياة . وحتى ما يسمى " النشاط المدرسى " أصبح العمل فيه خاضعا لسياط الامتحان بفضل " المعارض " ورغبة المدارس فى كئوس التفوق على حساب الأطفال الأبرياء !

وعلى ذلك فنحن فى حاجة إلى عقلية جديدة تنظر إلى مرحلة الطفولة إذا شئنا شبابا طيبا وكهولة سعيدة . فى حاجة إلى عقلية تدع الأطفال يعيشون وهم يتعلمون . ولا تحاول سرقة طفولتهم فى البيت أو فى المدرسة وحرمانهم منها بتكبيرهم قبل الأوان ، كما تحذر من المبالغة فى التدليل المائع الذى يقف بنمو الأطفال العقلى والنفسى عند مرحلة الطفولة فيعيشون أطفالا وهم شبان ورجال .

وخير الوسائل لتحقيق هذا الغرض فى المنزل هو مشاركة الأطفال ألعابهم وتفكيرهم والأخذ بيدهم قليلا قليلا فى طريق تحمل التبعات بحسب السن المتدرجة حتى تسير التربية وسطا بين الكبت والتدليل .

أما فى المدرسة فطرق التربية الحديثة قد حلت هذه المشكلة ، ولكن النظام المدرسى عندنا لا يزال يتبع الطرق القديمة على الرغم من قشور التجديد والترقيع فى الطرق والمناهج والعناية الشكلية بالألعاب الرياضية والنشاط المدرسى .

ولسنا فى حاجة إلى هذا الترقيع بقدر حاجتنا إلى التجديد الكامل فى النظام والاتجاه ، لندخل على نفوس أطفالنا النشاط والمرح والاستمتاع بأطايب الحياة .

حول أزمة الزواج

كيف تبحث المشاكل الاجتماعية

للأستاذ س . ق

تتردد على الألسنة منذ سنوات حكاية أزمة الزواج ، وتبذل اقتراحات متناثرة حولها وحول أسبابها وعلاجها فيتناولها بعضهم من الوجهة الأخلاقية ويشير بإلغاء البغاء ومراعاة الحشمة فى الأزياء ورعاية الآداب العامة ومنع الاختلاط ، ويتناولها بعضهم من وجهة شبيهة بالاقتصادية ، فيشير بسن قوانين لتحديد المهور وإلغاء أو تخفيف نفقات الحفلات والجهاز ، ويتناولها بعضهم من الوجهة التأديبية فيشير بفرض ضرائب على العزاب وبذل المعونة للأزواج . . الى آخر هذه الاقتراحات .

والمشاكل الاجتماعية لا تعالج بمثل هذا النحو من الاقتراحات المرتجلة ، ولا يصح تناولها من وجه واحد أو وجوه متقاربة . فميزة المشاكل الاجتماعية أو صعوبتها منشؤها أنها مشاكل معقدة متشابكة متعددة الأسباب كثيرة المنحنيات والالتواءات .

وفى هذا المقال أريد أن أرسم الخطوط الرئيسية لبحث مشكلة كمشكلة أزمة الزواج ، وأن أضع البرنامج الذى يمكن تناولها على أساسه تناولا شاملا سليما دون أن أضع اقتراحات معينة . فوضع الاقتراحات نتيجة لدراسات و إحصاءات هى التى أوجه النظر الى العناية بها فى هذا المقال .

قبل كل شىء يجب أن نحدد معنى " أزمة الزواج " وأبسط تعريف لها : هو وجود عدد كبير من الشبان والشابات فى سن الزواج أو بعدها ، لا يريدون التزاوج ، أو يريدون ولكن تحول بينهم وبينه الحوائل على اختلافها ، أو وجود عدد من الشابات لا يقابله عدد من الشبان فى مجموعة الأمة ، ولا بد أن تكون النسبة فى هذه الحالات كلها مرتفعة حتى يصح أن نقول : إن هناك أزمة .

ومجرد الملاحظة الشخصية لا يكفى للحكم فى هذه المسألة ، فلابد من الإحصاء العام ، قبل أن نتوهم وجود أزمة لا وجود لها ، أو ننفى وجود أزمة حاصلة ، وعلى ضوء الاحصائيات نتبين نوع الأزمة ودرجتها فنحسن العلاج . ويخيل الى أننا نتأثر بالحالة فى بعض المدن فنضخم حجم هذه الأزمة أكبر من حقيقتها ، والاحصاء هو الذى يعصمنا من التوهم والخيال .

ثم ينبغى أن نبحث العلاقة بين هذه الأزمة — على فرض وجودها — و بين الحالة الاقتصادية العامة ومستوى الدخل الفردى ، فكثيرا ماتقوم العقبات الاقتصادية وهبوط الدخل دون تحقيق رغبة الكثيرين فى الزواج ولا سيما فى المدن و بين المتعلمين من سكانها خاصة ؛ إذ أن مستوى الحياة فى نظر هؤلاء أعلى ، ومطالبها أكثر ، ونفقات تربية الأبناء فى وسطهم أضخم ، فاذا لم يكن لهم دخل معين أو إذا هبط إيرادهم الفردى أحجموا عن الارتباط العائلى على غير استعداد .

وعند النظر إلى هذه الناحية نحتاج للبحث فى علاقة سنى الدراسة طولا وقصرا بهذا الموضوع لنرى إن كان طول فترة التعليم سببا من أسباب ارتفاع السن قبل الارتباط الزوجى ، وهل يستطاع التوفيق بين الرغبة فى التعجيل بالزواج و بين المحافظة على مستوى علمى خاص . كما نحتاج للبحث فيما إذا كان يستحسن فى هذا المجال الاكثار من التعليم الصناعى والزراعى القصير الأمد ، مما يخرج طبقة من العمال يسدون حاجة السوق ويستعجلون الكسب و بناء الأسر فى سن مبكرة .

ثم لا بد من بحث مسألة نظام التوظف والعمل ، وما إذا كانت أوضاعه الحالية تكفل للشبان موردا ماليا يعينهم على الارتباط العائلى فى فترة قصيرة بعد التحاقهم بالعمل ، وهذا يلمس مسألة الحد الأدنى للابتداء فى المرتبات والأجور : هل تبدأ مرتفعة مع قلة العلاوات ، أم تبدأ منخفضة مع سرعة العلاوات إلى مستوى خاص يكفل الحياة ، وأى الحالتين يساعد على بناء البيوت وتكوين العائلات .

وهنا ترد على الذهن مسألة توظيف الفتيات ، وما إذا كان هذا يساعد على حل الأزمة أو على تفاقمها ، وأحسب أن كل فتاة تعمل فى موضع شاب إنما تغلق بيتا وتهدم أسرة بل تشدها قبل وجودها . فالشاب لو أخذ مكانها لاستطاع أن يتزوج بها أو بأختها . أما هى فلا تستطيع إلا أن تسد باب الرزق على منزل زوجية سائح فى عالم الآمال .

فإذا فرغنا من الناحية الاقتصادية نظرنا الى الناحية النفسية فى الموضوع . وعندئذ نبحث علاقة الأزمة بالاضطرابات السياسية والحربية والاقتصادية العامة والخاصة . فالزواج استقرار أو طلب للاستقرار ، وهو الاضطلاع بتبعة والإقبال على بناء . و لملاحظ أن الاضطرابات العامة كحالة الحرب التى نحن فيها تعمل فى اتجاهين متواريين فى هذه المسألة : فهى تدعو الى الخوف والاحجام عن الابتداء بتبعات جديدة ، فتعمل من هنا على تعويق خطوات الزوج ، وهى من الناحية الأخرى تلهب غرائز الأمم المعرضة للفناء أو النقص لتتدارك هذا الخطر بالتزوج والتوالد ، وكذلك تحفز الكثيرين لاغتنام الأيام التى لا يدرون كم بقى فيها كى يستمتعوا فيها بحياة زوجية سعيدة ، كما أن الحياة المضطربة فى الخارج قد

تحفزهم — تحت إرهاق الحضارة — إلى طلب مأمن مستقر يأوون إليه وهو بيت الزوجية الرتيب، ومن هنا تعمل الاضطرابات على حث خطوات الزواج، ولا بد لأى باحث اجتماعى أن يتبين أولا أثر هذه الحالة فى المجتمع الذى يريد دراسته وأى الخطين متوازيين أسرع تحركا وأطول امتدادا.

والحالة الخلقية عامل نفسى لا ينبغى إهماله، فحينما يسود الاضطلال الخلق بين الجنسين وتحكم الأنانية، وتنهار الطبائع البشرية التى تميل فى حالة السلامة إلى الانشاء والبناء وتهرب فى حالة المرض من الجهد وتنفر من التبعات، حينئذ تتفاقم أزمة الزواج وتفشو وسائل الإرواء الغريزى المنحطة، لأن الحياة نفسها تفقد قيمتها وتهبط منزلتها فى نفوس الأحياء. وارتفاع المستوى الخلق والنفسى عامة يتبعه الإقبال على الحياة المنتظمة الراقية فى البيوت العفيفة.

فلا بد من دراسة هذا الجانب بلا تحيز ولا تطير. وفى أثناء هذه الدراسة يفيد الباحث أن يعلم الكثير عن عدد البيوت التى تحطمت بالطلاق أو غير الطلاق، وأن يفحص عن أسباب تحطمها. كما تفيده المعرفة الحقيقية لكل ما يتعلق بالبغاء السرى بجميع درجاته والطبقات التى تزاوله من الجنسين. أما البغاء العلنى فلا أرى له كبير خطر فى هذا الموضوع. فالمعروف أن أحط الطبقات هى التى تزاوله، وأنه لا يفشى فى النهاية عن الزواج ولا يصد من يريد بناء الأسرة عن بنائها. وهو أقرب إلى أن يكون مرضا من أن يدخل فى الجانب الأخلاق فى الحياة. وإن كان هو فى ذاته وصمة إنسانية ينبغى محوها، ولكن بعد سد منابعه التى تتذذ بالبغايا دون الاقتصار على سد مصابه وحدها بإغلاق المواخير.

ولا أحاول أن أنكر الأثر النفسى للغلاء فى المهور ونفقات الزواج والحياة الزوجية فضلا على الأثر الاقتصادى — ولكنى لا أميل إلى المبالغة فى تضخيم هذا الأثر، فتلك المغالاة نفسها عرض من أعراض حالة نفسية خاطئة. وهى بتقويم الحياة بمظاهرها لا بحقائقها، وهى حالة تتفشى فى عهود الاضطلال النفسى وتختفى فى عهود التماسك والقوة.

والبحث فى هذه الحالة ينبغى أن يتناول حقائقها العميقة لا أعراضها الظاهرة، وأن يتناولها فى معرضها النفسى العام لا فى إطارها الذاتى الضيق، فحين تصحح مقاييس الحياة عامة بالتربية الصحيحة تحط قيمة المظاهر التى يحرص الكثيرون عليها وتبرز قيمة الحقائق التى لا يلتفتون إليها وتصبح سلامة الطباع وقوة الأخلاق وتوافق الأمزجة والتعاون بين الزوج والزوجة أهم من المهور والجهاز ومن الحفلات والنفقات.

* * *

وكل ما تقدم إنما هو نظرة إلى الموضوع من أحد جوانبه الكثيرة. فيبقى مثلا أن نسأل أنفسنا:

هل يحسن بنا أن نشجع الزواج ، أى أن نكثر من النسل ونزيد من التعداد بمختلف وسائل التشجيع و بمكافحة عوامل الإحجام ، قبل أن نتخذ خطوات اقتصادية — وربما سياسية — معينة ؟

لقد تزايد عدد السكان فى مصر فى خلال الأربعين عاما الأخيرة بمعدل ٦٦ فى المائة تقريبا أى الثلثين ، و إذا استمرت نسبة الزيادة مطردة فسيبلغ التعداد فى سنة ١٩٥٧ نحو عشرين مليونا من السكان . ولكن زيادة مساحة الأراضى المنزرعة لم تزد فى الفترة التى حددناها إلا بنحو ٢٥ ٪ ولا ينتظر أن تزيد فى العشرين سنة القادمة إلا بمعدل نحو ١٥ ٪ على أحسن تقدير.

وقد كان من آثار زيادة نسبة المواليد عن نسبة زيادة الأرض المنزرعة هبوط شديد فى متوسط الدخل ، معناه الهبوط فى مستوى المعيشة ، الذى يتبعه حتما انتشار الأمراض وضعف الصحة العامة ، كما تتبعه زيادة عدد الجرائم و بخاصة جرائم السرقة والسلب والنهب ، و جرائم القتل فى بعض الأحيان ومعنى هذا كله هبوط المستوى الاجتماعى العام .

نعم إن النهضة الصناعية عوضت شيئا من تناقص نصيب الفرد من الغلة الزراعية ، ولكنها لم تسد إلا جانبا صغيرا نسبيا من هذا التناقص ، ولا ينتظر لأسباب كثيرة أن تتغير هذه الحال كثيرا فى المستقبل القريب .

فهل يحسن بإزاء هذه الحالة أن نعمل على قلة النسل ؟ وما الوسيلة التى نختارها ؟ أتكون أزمة الزواج حلا تختاره الطبيعة لتحقيق هذه الغاية ، أم نتدخل نحن بوسائلنا الصناعية للحيلولة دون تضخم السكان ، أم نفكر فى وسائل أخرى تكافئ الزيادة المنتظرة ؟

يرى الدكتور "كايلاند" مدير قسم الخدمة الاجتماعية فى الجامعة الأمريكية فى بحث قيم له عن " مشروع لتنظيم السكان" ، فى مصر نشر بالمقتطف أن من الضرورى كإحدى وسائل التنظيم الكثيرة التى ذكرها العمل على تحديد النسل (أولا) برفع مستوى تفكير الجمهور المصرى فيما يختص بالتوالد والغرض منه والظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة . و (ثانيا) بإنشاء مستشفيات لإرشاد الجمهور إلى وسائل منع الحمل. و (ثالثا) بسن القوانين تدريجيا لمنع توالد غير الصالحين من الأشخاص الذين هم عالة على المجتمع .

و يرى أن موارد مصر الذاتية لا تتسع إلا لاثنى عشر مليونا من السكان كى يعيشوا عيشة معقولة . وأن كل زيادة على هذا العدد إنما تأتى على حساب مستوى المعيشة ، وذلك يجب العمل السريع على تخفيض عدد السكان فى المستقبل بدلا من الزيادة المطردة المنتظرة.

و يكتب الأستاذ عبد المجيد نافع عضو مجلس النواب المصرى فى مجلة الشؤون الاجتماعية مقالا عنوانه " الدعوة إلى تحديد النسل جريمة قومية لا ضرورة اجتماعية " تمكن معرفة محتوياته من عنوانه !

وهـذا الرأى وذاك لا بد من استعراضهما عنـد البحث فى أزمة الزواج ، وعلى ضوء الاعتبارات المختلفة نستطيع أن نحـدد موقفنا من مشكلة النسل التى تمت بصلة وثيقة إلى موضوع الزواج .

وهنا تعرض للباحث مسـألة أخرى ، وهى أن الأزمة إن وجدت فإنما توجد غالبا بين الطبقات المثقفة التى تحسب للحياة حسابها وتريد لأبنائها مستوى خاصا وتخشى ألا توفر لهؤلاء الأبناء ذلك المستوى فتفرق من الزواج كارهة ، أما الطبقات الجاهلة الفقيرة فهى ماضية فى الزواج و لتناسل تستجيب لداعى الغريزة ، ثم لدواع اقتصادية تجعل انولد رأس مال لأبيه ،لأنه يعمل و يأتى بإيراد مهما صغر فهو زيادة ضرورية فى الدخل .

ومعنى هذا أن العناصر الممتـازة تتناقص وتضمحل ، والعناصر المنحطة تتكاثر وتنمو ، وفى هذا خطر على مستوى الأمة الاجتماعى والعقلى والصحى يجب الانتباه إليه عند التفكير فى المسألة بوجه عام .

فهل يحسن والحالة هذه أن نعمل على تحديد النسل فى الطبقات المنحطة ، وعلى تكثيره فى الطبقات الممتـازة ؛ وهل نملك وسائل التحديد والتكثير ؟

هذه مسائل تستحق النظر فى أثناء البحث المفروض .

ثم إن الحـديث عن ضيق الرقعة المصرية بالقياس إلى تكاثر السكان يثير التساؤل عما إذا كان يمكن إيجاد منافذ للهجرة ، وأقرب هذه المنافذ هو السودان شطر الوادى الأعلى ، وهـذا يقتضى بحوثا سياسية واقتصادية لا يحسن إغفالها عند بحث أزمة الزواج ومشاكل التعداد .

* * *

هـذه أظهر مواد البرنامج الذى نختاره لبحث هـذه الأزمة — على فرض وجودها — ووراءها مواد أخرى تتفرع عنها ولا تتجاوزها ،والفحص عن هذه المواد وتحقيقها لا يكون ارتجالا ولا يوكل للنزعات والآراء المختلفة ، ولكن يجب أن يوكل إلى الحقائق الإحصائية ، و إلى الأرقام والتقديرات المضبوطة .

و يمكن أن تشكل لجنة عامة تنقسم إلى لجان فرعية تتولى كل منها مادة من هذه المواد التى استعرضناها ثم تصفى هذه اللجان بحوثها وتوازن بينها مجتمعة ، وترى ما تستطيعه الدولة وما لا تستطيعه منها ، ولكى أبرز هذه المواد خالصة أخصها فى النقط التالية :

(١) هل توجد أزمة زواج ؟ وما هو مداها ؟ وفى أى الأوساط ترتفع أو تنخفض نسبتها ؟

(٢) ما العلاقة بين هـذه الأزمة و بين الحالة الاقتصادية بوجه عام ومستوى الدخل الفردى بوجه خاص ؟

(٣) ما مدى الارتباط بين الأزمة و بين سن التعليم ونوع الدراسة ؟

(٤) هل لنظم التوظف والعمل أثر فى إحداث الأزمة من الوجهة الاقتصادية والعملية ؟

(٥) ترى يساعد توظف الفتيات على شدة اعتراضها ؟

(٦) إلى أى حد تؤثر الاضطرابات النفسية سواء بسبب الاقتصاد أو الحرب أو الأخلاق فى الإعراض عن تكوين أسر جديدة ؟

(٧) هل عوامل الهدم فى هذه الأسر أوفر أو أقل من عوامل البناء ، وما أثر التربية المدرسية والمنزلية فى تعديل هذه الحالة وما وسائل هذه التربية ، وهل يحسن أن يتدخل التشريع فيها ؟

(٨) هل من مصلحة المجتمع المصرى أن يشجع التزاوج والتناسل أم أن يحدد النسل ، وما الوسائل التى يحسن اتباعها ؟

(٩) ما مدى مقدرة الدولة على ضمان زيادة الدخل القومى بنسبة زيادة التعداد ؟

(١٠) هل نملك منافذ للهجرة وهل نستطيع توفير وسائلها المادية ؟

وقبل أن تبحث هـذه المواد بحثا مستفيضا يحسن إرجاء الاقتراحات المرتجلة المتأثرة بملاحظات شخصية أو نزعات فكرية ، فالمجتمع هو الحياة ، والحياة أعقد ما واجه الجنس البشرى من المشكلات .

س . ق

الاقتصاد والغلاء

فى أيام الحروب تشاهد ظاهرتان دائمتان تعمل كلتاهما على زيادة الغلاء وارتفاع الأسعار :

أولاهما . قلة السلع المعروضة فى الأسواق لأسباب شتى فى مقدمتها كثرة ما تستهلكه المصانع الحربية من الخامات ، واشتغال هذه المصانع بإخراج أدوات الحرب عن إخراج أدوات السلم ، وتأثير الحصر بجميع أنواعه فى نقل البضائع من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك ، وكثرة ما تتعرض له وسائل النقل من الضغط والتلف مع اشتغالها على الأكثر بنقل المواد الحربية إلى الميادين المختلفة . وقد بلغت هذه الظاهرة أقصاها فى الحرب الحالية بسبب كثرة ما تستهلكه من أدوات الحرب المتعددة الأنواع ، وبسبب فتك أدوات القتال بوسائل النقل وشدة الحصر بمختلف وسائله .

والظاهرة الثانية . هى كثرة النقود المتداولة فى الأسواق بسبب نفقات الحرب ذات الأرقام الفلكية ، وكثرة ما تنفقه الحكومات على المجندين والعمال ؛ وتجاوزها حدود إصدار أوراق النقد المعتادة مما يؤدى إلى التضخم النقدى وتناقص الرصيد بالقياس إلى العملة المتداولة . ولسبب موضعى فى بعض الممالك المستوردة هو بقاء الأموال فى داخل البلاد لنقص الاستيراد من جهة وانقطاع السياحة من جهة أخرى ، كما هو الحال فى مصر .

وكلتا هاتين الظاهرتين تعمل على إيجاد حالة من الغلاء الطبيعى — ولو لم يحاول التجار خلق الغلاء المصطنع — لأن النقود الكثيرة معناها المقدرة على الشراء ؛ وزيادة الطلب — والسلع القليلة معناها قلة العرض ، وهنا ترتفع الأسعار تبعا للقاعدة الاقتصادية المعروفة .

وكثيرا ما يكون رفع الأسعار ظاهرة مقصودة من ظواهر التضخم المالى ، فى الدول المحاربة ، لأن الغلاء يكف مقدرة الجمهور على الاستهلاك فتتوافر الخامات والمصنوعات لآلة الحرب التى يتوقف عليها بقاء الأمم أو فناؤها فى الحروب الحديثة .

وفى مصر تبدو الظاهرتان الآنفتان على أشدهما . فقد قلت السلع المعروضة فى السوق قلة واضحة بسبب صعوبة الاستيراد من المواد المصنوعة ، كما قلت بعض السلع التى تنتجها مصر ذاتها سواء فى ذلك الزراعية منها والصناعية . فأما الزراعية فقد تأثرت لنقص السماد ولتصدير بعض الحاصلات فى ظروف دولية قاهرة . وأما الصناعية فتأثرت كذلك بنقص ورود موادها الخام وقطع المصانع البديلة وسواهما . وكانت النتيجة العامة هى اختفاء كثير

من المواد وقلة بعضها فى السوق المصرية . أما زيادة النقد المتداول فظاهرة كذلك، إذ بلغ نحو ٥١ مليونا من الجنيهات أى بزيادة نحو ثلاثة وثلاثين مليونا عن أيام السلم واشتد الطلب على البضائع نظرا لوجود عدد كبير من الجيوش المختلفة فى مصر فوق سكانها .

وكان من مقتضيات هذه الحالة أن ترتفع الأثمان بعض الارتفاع الطبيعى ، ولكن طائفة التجار انتهزت الفرصة فضاعفت نسبة الغلاء المتوقعة أضعافا كثيرة ، واستخدمت جميع الحيل والوسائل لجعل هذا الغلاء المصطنع أساسا للتعامل فى السوق ، فتارة تختفى السلع من الأسواق حتى ترتفع أثمانها فى التسعيرة أو يضطر المستهلكون لشرائها بالأثمان المفروضة مهما ارتفعت ، وتارة يغلقون محالهم ويضربون عن البيع حتى تجاب مطالبهم ، وتارة يوحون إلى عملائهم فى الأقاليم ألا يرسلوا إليهم شحنات من الحاصلات حتى لا تستولى عليها الحكومة .

وقد أصدرت الحكومة من الأوامر واتخذت من الإجراءات ما يكافئ هذا الجشع ويقاوم هذه الوسائل؛ ولكن هذا لا يكفى ما لم يتخذ الجمهور من الوسائل الخاصة ما يقف موجة الغلاء الطاغية التى تهدد الكيان الاقتصادى والاجتماعى للدولة .

فلو فرضنا أن الإجراءات الحكومية قد أفلحت فى مقاومة الغلاء المصطنع فستبقى بعد ذلك أسباب الغلاء الطبيعى وهى قلة السلع المعروضة وزيادة النقد المتداول ، ولا حيلة للحكومة فى مقاومة هذه الأسباب إلا بفرض نظام البطاقات وتحديد كميات الاستهلاك . ولكن حالة الإنتاج فى مصر تجعل من المتعذر ضبط مصادره وكمياته ، إذ أن القائمين بمعظمه أفراد لا شركات ولا هيئات منتظمة ، فكل فلاح ينتج الحبوب واللبن والزبد والسمن وحيوانات الذبح بطريقة غير محدودة ولا مضبوطة ، ويستطيع بيعها فى داخل قريته بعيدا عن الأسواق التى يمكن تنظيم المبيعات فيها .

وخلاصة هذا كله أن نظام البطاقات فى مصر يصعب تطبيقه وترتفع نفقات هذا التطبيق وإجراءاته إلى حد قد يجعله مستحيلا بالقياس إلى بعض المواد، فوسيلة الحكومة إذن محدودة فى تنظيم الاستهلاك وتقليل كمياته .

ولكن الجمهور يملك هذه الوسيلة كاملة إذا اختار طريق القصد والاعتدال فى الاستهلاك بنسبة نقص السلع الموجودة أو بما يقرب منها؛ وهو حينئذ يساعد نفسه خيرا مما تستطيع الحكومة أن تساعده ، إذ أنه يوجد قاعدة بين نسبة الموجود والمطلوب من الضروريات والكماليات .

غير أن هذه الوسيلة رهن بالتضامن الاجتماعى بين الجميع ، فلا تكون مقدرة البعض على الشراء حافزا لهذا البعض على استيفاء مطالبه كاملة كما لو كانت الدنيا رخاء والظروف مواتية ،

وعاقبة مثل هـذا الإشباع وخيمة على الطبقات التى لا تهيئ لها مواردها مجاراة المطامع الأشعبية للتجار ورغبتهم المتحدده فى رفع الأسعار .

وقد اعتدنا أن نسرف فى كثير من الكماليات ، وأن نسرف كذلك فى تناول بعض أصناف الأغذية الدسمة كاللحوم والسمن ، وعاقبة هذا الإسراف سيئة على الصحة — فضلا على الناحية الاقتصادية ، فالبدانة فاشية فى مصر بسبب الاكثار من الأكل الدسم المتعدد الأنواع . ونسبة الكروش المتضخمة والأعناق المتورمة نسبة عالية فى مصر، وهؤلاء لسوء معرضون لجملة أمراض ، منها السكر وتضخم القلب والسكتة . فمن العناية بالصحة فوق الواجب القومى والاقتصادى أن نقلل من كميات المواد الدسمة فى الطعام فنوفر صحتنا ونقودنا ونرحم الفقراء العاجزين عن الضروريات .

وقد أرسل دولة رئيس الحكومة نداء مدويا بضرورة الاقتصاد فى كل شىء ، فمن الواجب أن يتلقى الشعب هذا النداء لا على أنه صوت الحاكم الآمر، ولكن على أنه صوت الناصح المشفق من عواقب الإسراف .

إن الأمم الغنية الواسعة الموارد تلجأ فى هـذه الايام النكراء إلى الاقتصاد الكامل لا فى الكماليات وحدها بل فى الضروريات أيضا ، فالجراية المخصصة للفرد فى انجلترا من اللحوم لا تزيد على ما قيمته ثمانية بنسات فى الأسبوع أى ما يساوى ثلث رطل من اللحم . فأين هذا مما نغدقه نحن على مطابخنا ومطاعمنا من اللحوم والطيور فى غير حساب ؟

لقد آن لنا أن نقلع عن هذا الاسراف حتى نوازن بين الموجودات وبين الاستهلاك . وبغير هذه الوسيلة لن نستطيع مكافحة الغلاء ، الذى يجرى وفق قوانين اقتصادية طبيعية حتى لو بطلت أطماع التجار وسكنت شهواتهم الملحة فى رفع الأسعار .

الزكاة نظام اجتماعي

يحتمه الوجدان ويقره الدين

للأستاذ الشيخ مصطفى الصاوى

المدرس بالأزهر الشريف

لا بد للإنسانية فى حياتها، من أن ترتكز على مبدأ التعاطف والتراحم. فلا يستقيم نظامها إلا حيث تكون متعاطفة متراحمة. وإلا حيث تكون متعاونة متضامنة، فلذلك جاءت شرائع السماء داعية إليه فى حرارة وصراحة، حاثة على تحقيقه فى إيجاب وتحتيم، فاستنت تلك الشرعة العظيمة، شرعة الحث على مواساة المنكوبين، والعطف على الفقراء والمساكين. شرعة الزكاة التى جعلها الدين الاسلامى ركنا من أركانه، ودعامة من أقوى دعائم النظام الاجتماعى، الذى لا بد منه لاستقرار الحياة ونظامها، فمن يتيسر للبشرية أن تقطع مراحل الحياة، بدون ألم أو مشقة، ومن غير أن تتعطل أوصار السير، إلا بالتعاون والمعاضدة والتعاطف، وأحل طريق للمعاونة وأفضل سبيل للتعاطف هو مبدأ الزكاة التى فرضها الله على عباده الموسرين لإخوانهم المعسرين.

وكان هذا التعاطف ضروريا لحياة الانسانية، لأن الله قد خلق أفرادها متعاونين فى المواهب، مختلفين فى المراتب، فجعل منهم قويا وضعيفا، وغنيا وفقيرا، وذا موهبة وقدرة على الكد والاكتساب واجتلاب الأرزاق من شتى الطرائق، وعاجزا عن الكسب قد حرم تلك الموهبة، فوقف فى ميدان الحياة جامدا، لا يستطيع الكسب، ولا يقدر على جمع الرزق، ذلك ليبلو الله الناس، وليتجلى الفرق بين المخز الشحيح البخيل والسمح الندى الكريم.

ففريضة الزكاة ترجع فى الحقيقة إلى تبادل الرفق والمعونة بين الجماعة الانسانية، مرتكزة على مبدأ التعاطف والتراحم، قد أوجبها لتحقيق مبدأ الإيثار المحمود، مبدأ السماحة والكرم والندى، ولتستأصل من النفوس مبدأ من أخطر المبادئ على كيان النظام البشرى العام، ذلكم أيها السادة هو مبدأ الأثرة الممقوت المدمر الهدام.

فالزكاة تدعو إلى اسمو الروحى، وتحث على التحلى بالنبل والكمال، فكما أنها تحث على الإيثار وتدعو إليه، فهى تحارب الأثرة فى النفوس حربا صروسا، لتقضى عليها القضاء الأخير، ذلك ليسلم العالم من خطر ذلك المبدأ الهدام، الذى لو تحقق لرأيت الفوضى ماثلة فى أبشع صورها وأدق نظمها.

فلولا قانون العطف الجاذب بمغناطيسيته قلوب الموسرين بالعطف على المعسرين، لرأيت الأثرة جاثمة على النفوس، مسرعة الى الفوضى، تطلقها من عقلها، فتراها فاشية تلك

معالم النظام دكا ، ثم تزها تحل وسائل التدمير والتخريب ، مكان أسباب النظام والتعمير ، فيفسد هذا النظام الكونى الذى تراه سائدا .

فالزكاة إذن أيها السادة هى النظام ، وهى العمران ، وهى هناءة البشرية وأمنها وسلامتها ، ثم هى بعد مطهرة الأموال ونماؤها ، قال تعالى : "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ" . أرانى أيها السادة قد بالغت فى وصف الزكاة ؛ ولكن إذ عرف أنها نظام الحياة البشرية ، وأنها إسعاد لأولاد آدم ، غنيهم وفقيرهم ، وأن ليس حظ الغنى منها بأقل من حظ الفقير ، عرف أنى لست مبالغا ، وأنها مبدأ جدير بالعناية ، حقيق أن يعده الاسلام ركنا من أركانه .

فالزكاة صمام للإنسانية مجتمعة ، ولأفرادها كلهم على السواء ، من حيث إن ظروف الحياة قلب ، وأحوالها متغيرة ، لا دوام لها ولا استقرار لشؤونها ، فالغنى اليوم لا يضمن فى الغد بقاء غناه ، والقوى الآن لا يملك استمرار قوته ، والعزيز الساعة ، لا يهيمن على تصرف القدر المستور المغيب بعد ، فيطمئن الى دوام عزه ، و بقاء سطوته ، وآيات التصرف فى الكون نواطق بهذا شواهد عليه .

واذا كانت أحداث الزمان ومفاجئات الأقدار تنتاب الانسانية كل وقت على حين غفلة منها كما ذكرنا ، فلا بد لها من حصن تتحصن به وملاذ يؤويها ، وملجأ تفزع اليه اذا مستها الضراء وعركتها الأيام وطحنتها رحى القدر ثم قذفت بها فى أحضان البأساء والضراء .

فاين ذلك الحصن أيها المستمعون الكرام . ثم أين ذلك الملجأ والملاذ اذا لم يكن فى شرعة الزكاة وكنفها الحريز ملجأ حصين من نوائب الدهر وحوادث الأيام .

أيها السادة :

قد يقول قائل مالنا نرجع الى التشريعات القديمة التى لا تلائم العصر الحاضر ولا تساوق المدنية الحديثة ، فى حين أن العلم والفكر قد قدما للبشرية من الأوضاع ما يكفل سعادتها واستمرار هناءتها ، فهاهى الدول الغربية قد نظمت الاحسان فأنشئت الملاجئ والمصانع والمصحات والمدارس .

ولكنى أقول : هذا صحيح ولكنه لم يف بالغرض المطلوب فلا تزال البشرية مع هذا التنظيم تعانى البأساء والفقر وما هذا الإحسان المنظم فى شتى صوره إلا نوعا من العطف الذى احتوى كل أنواعه مبدأ الزكاة . ولو أن هذا القائل تأمل نظام الزكاة الشرعية مليا وعرف سر التشريع فيها لكفى نفسه مؤونة هذا السؤال .

على أن ماتدعونه تنظيم الإحسان ليس فى نظر المنطق الاجتماعى السليم الا من كبرى الجرائم ، ذلك لأن قصاراه إجراء الأرزاق على قوم سجناء فى الملاجئ ، فهو يحفظ عليهم حياتهم حقيقة

ولكنه مع ذلك معطل لمواهبهم محدّ لحوافزهم ، قد قتل فيهم روح الحركة الناشطة والدأب المحمود ، فهم لا يستطعون استجابة لدعوة المواهب ولا تلبية لنداء الحوافز .

أما مبدأ الزكاة فقد جعل الفقير حرا فيما يعطى له ، فقد يتخذه وسيلة للكسب وتواة للعمل فتتسع بالتدريج دائرة عمله وتكثر موارد رزقه فيمسى معطاء للزكاة مفرجا عن المكروبين عونا للبؤساء والمعوزين ، ويصبح مطلوبا بعد أن كان طالبا ، والوقائع شاهدة بهذا مقررة له فكم غنى افتقر بعد غناه ، وكم فقير ابتسمت له الحياة وصادفه القدر فأصبح ثريا كبيرا بفضل مواهب كانت تموت لو انفق عليه فى الملجأ .

وقد يقول بعض المفكرين إن الحكومات لو قامت بإنشاء المعامل والمصانع والملاجئ وما إليها ما رأيت بائسا ولا فقيرا ولا استغنى العالم كله عن نظام الزكاة .

وجوابنا عليه بواحد من أمور ثلاثة :

الأول — ماذا يصنع فى العواجز والعجائز وذوى العاهات والزمنى وأولئك لا يستطيعون العمل ؟

الثانى — أن الحكومات مهما أوتيت من القوى الفكرية والمالية لا تستطيع أن تقوم بكل شىء فى سبيل أولئك ، وهى أيضا لا تستطيع أن تمنع طوارئ الزمان فقد تحفها الأقدار بالفيالق والكتائب من هؤلاء وأولئك فتعجز عندئذ وهل هى ستعنى بهؤلاء وذلك يقتضيها صرف الوقت والمال فى شؤونهم أم تعنى بالشؤون العامة للدولة .

الثالث — وهو فى نظرى أبلغ من الأولين ذلك أن كل شعب يعتمد على حكومته فى كل الشؤون لهو الشعب الذى لا يزال طفلا يحتاج الى إشراف أمه والالتجاء اليها لأقل موجب وإن شعبا على هذا الوضع يجب أن يستبعد عند الحساب من عداد الشعوب الناهضة .
أما بعد فإن نظام الزكاة نظام محكم متين يرمى الى مقصد نبيل فذ دعا الفرد الى الاستقلال الذاتى والعمل الفردى والتفكير الشخصى بحوافز من فطرته كما دعا الجماعة الى العمل الاجتماعى والتفكير الاشتراكى بجعل للفرد ما للفرد وللجماعة ما للجماعة ، وكفى بذلك دليلا على أن وضع السماء حكيم وأن أوضاع البشرية خلو من الحكمة ولا تعمر الا قليلا .

أرأيتم أيها السادة أن تشريع الزكاة نظام يقوى روح الكمال والاستقلال فى الشخص ثم كيف يبيد الأثرة ويحلى الإيثار مكانها ، ثم أرأيتم كيف أنه سبيل اليسر والرخاء بين جميع أفراد القافلة البشرية ، ثم أرأيتم أنه يحول بين الأنظمة وعوامل التخريب والتدمير .

فنظام الزكاة على النمط الذى حدده الإله الحكيم ضرورى لحياة الانسانية محتم لسير هذا العالم فى دائرة النظام القويم ، فلا يستغنى عنه الناس ما داموا مختلفين فى المراتب قد فضل الله بعضهم على بعض فى الرزق اللهم الا اذا أراد الله أن يبدل المخلوقات ويغير هذا النظام بنظام

الخير يجعل الناس سواء فى أرزاق لا تتفاضل بينهم . وهذا لن يكون ولو كان لفسدت السموات والأرض بفقدان قانون تتدافع فى شارع الذى أراده الله ولا راد لما أراد ، فإذن يجب أن يسود التشريع السماوى فى الزكاة ، وأن يعمل به على وضعه الصحيح ليحيا الناس اخوانا متحابين وتنتظم سير البشرية فى أحيائه فيحل الوئام محل الحرب والخصام .

فالزكاة إذن أيها السادة هى الحصن الذى يأوى اليه كل من غالبته الأيام فغبنه وجاهدته الأحداث بنهبته ، فاذا ما آوى اليه المحروب المجهود وجد فيه أنس الطمأنينة وراحة القلب والعقل بعد ذلك العراك الجبار وهذا الصراع الرهيب فيستريح ثم يستجمع نشاطه إن كان فيه بقية من نشاط ، ثم يعود الى مصارعة الأيام ومحاربة الأزمات واقتناص أسباب الحياة بعد أن يكون قد هدأ من حرب الأيام فتره لم تتنته فيها العرى والجوع ، ولم يهدم بناء أمله يأس أو قنوط ، ذلك لأنه وجد فى شرعة الزكاة جنة تقيه شر ذلك كله . ثم رأى فى قلب الإنسانية الرحيم الذى عرف حكمة الزكاة فأداها بعد أن تأكد من أنها نفع متبادل يعمل وشائج الانسانية ويحمل كلها ويرفه عن معدمها خير ملاذ يأوى اليه من غائلة الأيام وحدتها وثورة الأحداث وشدتها .

ذلك ما أنفع هذا العلاج الذى يحل سلسلة الآمال فى الإنسان متصلة الحلقات مطردة السير ، ويحول بين الانسان وبين ضلالك بعوامل اليأس أو القنوط . والانسان كثيرا ما يجد السلوى فى الأمانى والآمال .

ومبدأ كهذا له كبير الأثر فى هناءة البشرية وطمأنينتها ، وهو السبيل المعبد لسير القافلة البشرية فى طريقها الى النهاية متساندة الركب آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان ، أقول إن مبدأ كهذا أيها السادة يجب الايمان به والعمل فى سرعة على إقامة بنيانه ، كما يجب أن تفرح الانسانية بذلك التشريع الذى حفظ نظام الاجتماع من التداعى والانحلال وكان سببا فى الإبقاء على بنائها وصيانتها من الانهيار .

وبذلك تبين أنها ضرورية لمجتمع الانسانى كله ، لأن الغنى فى حاجة اليها كالفقير بل أشد لا كما يفهم البعض من أن الزكاة مجرد إحسان من الأغنياء وتبرع باليسير من المال للفقراء لا بل هى ميدان تتبارى فيه العواطف ، ومضمار تتسابق فيه النفوس والمشاعر ، من أحرز فيه قصب الرهان فهو الفرد الكامل الذى نضحت بشريته فتحققت إنسانيته ، ومن فترت فيه همته وقعدت به جبلته فليس للإنسانية بسبيل .

ولو أن الناس أقاموا الزكاة ما رأوا خطرا ولا دهمتهم تلك المفزعات ، ولا فاجأتهم تلك المروعات ، ولا حاطتهم تلك المدلهمات من قذائفها ولا أمطرتهم سحب الطائرات بوابل من غيثها المنهمر الرهيب .

فما كانت تلك الأرزاء التي تحيق بالانسانية إلا أثرا مباشرا لتذمر بعض الانسانية من البعض ، ذلك التذمر الذي بعثه من مرقده إمساك البعض الأول عن البعض الثاني الذي قام يطلب سبب حياته ، وهو لن يصل اليه إلا اللين فوصل اليه بالعسف والجبروت ، فما كانت أيها السادة تلك الثورات المدمرة والاشتراكيات الثائرة على اختلاف أنواعها إلا بسبب انعدام مبدأ الزكاة والضلال في طريق طلبه ، فكانت ثورات وكانت اشتراكيات مدمرات لم تستقر ولم تهدأ حتى امتشق الحسام فهدمت صوامع وبيع وخربت بيوت وشردت ملوك .

ولو أنهم أيها السادة اذ أرادوا تحقيق مبدأ الاشتراكية المنظمة لجأوا الى تشريع السماء في الزكاة لتغيرت وجهة التاريخ ، ولرأيت الأمن سائدا والطمأنينة شاملة والناس في رغد من الحياة رغيد ، ولكنهم ضلوا السبيل فعموا عن الحق وباءوا بالهلاك المبين .

أليس الفقير أيها السادة في حاجة الى حفظ حياته يعمل لها بكل ما أوتي من قوة فاذا لم يجد ما يحفظ حياته فإلى أين يلجأ ؟ لا جرم أنه مرغما سيتخذ طريقه في طلب الإبقاء على نفسه مهما كلفه ذلك من تضحيات ، فتراه قد استحال من انسان وديع هادئ قانع خاضع للنظم الى وحش ضار وحيوان مفترس يدمر كل ما يعترضه في طريقه الى الحياة ثم تراه قد ثار على النواميس القائمة ثورة عاتية لا تحمد مغبتها ، فيعتدي على مال الأغنياء طالبا القوت فإن منعه حارب المانعين حربا لا هوادة فيها فإما أن يتم له النصر والغلبة ، وإذ ذاك تسود الفوضى وتعم البلاد ، وإما أن يخر صريعا في ميدان المطالبة بالقوت بعد جلاد ونضال ، وحينئذ تفقد البشرية بعض أفرادها ويأخذ بناء الانسانية في التدهور والتداعي ، ثم لا يجد الغني بعد ذلك من يساعده على استثمار أمواله وتنميتها ، ومعنى هذا أن يقف دولاب العمل ويختل الناموس البشري العام وفي هذا وذاك كل الويل والأخطار على أولاد حواء .

وبما ذكر تجلى أيها السادة عاقبة منع الزكاة ، فماذا على الناس لو أقاموا هذا الحصن ليكون ملاذا للناس ؟

مصطفى الصاوي .

المجهودات السياسية والثقافية

لترقية السواد فى الأمم المتمدنة

للأستاذ س . م

أعظم مايحتاج اليه النظام الديمقراطى أن يكون الشعب راقيا قادرا على إدراك مصالحه الحقة يستطيع التمييز بين برامج الأحزاب التى تتولى الحكم، كما يمكنه أن يفطن للزائف والصحيح من الدعايات التى تعج بها منابر الخطباء وصفحات الجرائد وأمواج الأثير. لأن الشعب الذى يعجز عن تقدير مصالحه الحيوية قد ينتهى يوما ما إلى الانقياد إلى دعاية دكتاتورية تقضى على نظمه الدستورية والاجتماعية والاقتصادية وترده إلى الوراء مئات السنين .

زد على هذا أن الرقى العلمى يتسلل إلى مختلف المصالح الانسانية وما دام الشعب يسير على النظام الديمقراطى فانه لايمكن تعميم الاصلاحات العصرية التى تحتاج إلى البصيرة العلمية إلا إذا كان إدراكه يمتد إلى تقدير العلوم العصرية والايمان بفوائدها . لأنه حين يجهل هذه العلوم يعود عقبة فى طرق الاصلاح المختلفة . وليس من شك فى أن الاصلاح سواء فى الصحة أو الهندسة أو الزراعة أو الصناعة يحتاج إلى الفنيين المتخصصين ولكن التنفيذ فى الأمم الديمقراطية يتوقف على رضى الشعب واقتناعه بفائدة هذا الاصلاح .

ومن هنا قيمة التعليم العام الذى يتناول جميع أفراد الشعب شبانا وفتيات ويرتفع بهم سنة بعد أخرى إلى ألوان من الثقافة تنير بصيرتهم الوطنية وتنبه أذهانهم وتجعل كل جيل منهم أرقى من الجيل السابق بمقدار رقى المعارف الانسانية . فقد شرعت أوربا منذ أكثر من مئتى سنة فى تعميم التعليم الابتدائى فلما وثب المجتمع الأوربى وثباته الأخيرة بقوة النهضة الصناعية الآلية إضطرت هذه الأمم إلى أن ترفع أيضا مستواها التعليمى حتى كاد يكون التعليم الثانوى عاما وإلزاميا ومجانيا بين الشبان والفتيات الذين لم يحصل آباؤهم على أكثر من التعليم الابتدائى . وهذه المدارس الثانوية تسمى " مدارس التكملة " . وأحيانا يحد الصبى المنتهى من التعليم الابتدائى نوعا آخر من التعليم الثانوى يتجه به نحو الفنون والصناعات . وهذه المدارس بعضها نهارى وبعضها ليلى ينفسح فيها المجال لتعليم الشاب الذى يتكسب أو الشاب الذى يجد الفراغ الكافى : الأول يلتحق بالأقسام الليلية بعد أن يعود من مصنعه ، والثانى يلتحق بالأقسام النهارية . وبهذه المدارس ارتفع المستوى الثقافى والفنى بين جميع العمال الأوربيين وخاصة فى الأمم الغربية الشمالية وفى الولايات المتحدة الأمريكية . ولذلك لم يعد كبيرا على أحد هؤلاء العمال أن يقرأ الكتاب العلمى وأن يتابع

المناقشة الفنية فى موضوعات مختلفة تمس حياته الاجتماعية أومصالحه الصناعية أوالوطنية، بل لقد عمدت الجامعات الكبرى مثل جامعة أكسفورد ، إلى إيجاد الأقسام الخاصة للعمال يلتحقون بها و يعيشون فى المنطقة الجامعيـة بالنظام الداخلى و ينالون منهـا الثقافة العـالية فى التاريخ والآداب والفلسفة أو العلوم العصرية مثل الكيمياء أو البيولوجيا أو الفيزياء . وقد حبست الأوقاف من الأثرياء على تعليم هؤلاء العمال لكى ينالوا قسطا من الثقافة الجامعية بالمجـان أو بأقل من المصروفات . ومعظم المنتفعين من العمال بهذه الميزات هم أولئك الذين يتولون إدارة النقابات وشركات التعاون وأندية العمال ونحو ذلك من الاشراف على حركات العمال — هذا الاشراف الذى يحتاج إلى صفات خاصـــة فى المتزعم سواء أكان رئيسا أم سكرتيرا أم مستشارا .

ومن المجهودات الثقافية التى يقصد منها إلى التيسير على الفقراء لكى ينالوا أقصى ما فى مستطاعهم من التحصيل العلمى أوالأدبى، إجازة الانتساب فى كثير من الجامعات وخاصة تلك الجامعات الأمريكية التى تأخذ بالأساليب العصرية المبتكرة فى التعليم والتثقيف . فان العـامل الذى يضطر إلى أن يقضى حياته فى قرية نائية يستطيع أن يحصل على شهادة جامعية بالمراسلة وهو مقيم فى قريته حيث يتكسب لعيشه . وقد يكون غرضه نيل الشهادة الجامعية وهو الأقل ، أو محض الثقافة العامة وهو الأكثر ، بل ان بعض الجامعات تعمد إلى نوع من الاستعمار فتبعث بفروعها الى الأحياء النائيـة ، وتقوم بدعاية واسعة لاجتذاب الشبان والفتيات لكى يدرسوا و يحققوا الرقى المنشود حتى يصبح ذكاء الأمة وقد عيء للاصلاح، فلا يجد دعاته مقاومة أو عقبة فى تحقيقه. وقد يدهش القارئ إذا عرف أن بعض هذه الجامعات يجيز للمسجونين الذين يقضون أيام العقوبة بل سنيها فى السجن أن ينتسبوا إلى الجامعة، وأن يدرسوا بالمراسلة حتى إذا خرجوا من السجن لم يعطوا "كشف سوابق" يؤخرهم و يعثرهم و يعطل عليهم وسائل التكسب والعيش ، بل هم يعطون شهادة جامعية تشهد لهم بالمهارة والحذق فى علم أو فن معين يستطيعون أن يجدوا بهما العيش الراقى والتكسب الوافر الذين لم يكونوا ليحصلوا عليهما قبل دخولهم فى هذا السجن . وهذا من مبتكرات المجهودات الثقافية التى تبذلها الولايات المتحدة لاصلاح الفاسد من الأخلاق بالتعليم لا بالعقوبة .

وقد قرأنا من قريب سيرة أحد هؤلاء المتعلمين فى السجن وهو جان ثالتين الذى تعـلم فى الصحافة ونال الشهادة الجامعية فيه من جامعـة كالفورنيا حين كان فى أحد سجون هـذه الولاية . فلمـا أفرج عنه كان خريج جامعة بدلا من أن يكون خريج سجن ، وأصبح صحفيا ومؤلفا له مقامه الاجتماعى بعد أن كان مجرما يطارد للشبهة أو للتهمة .

ولا تكاد تخلو جامعة أمريكية من " قسم لخدمة عامة " أى تلك القاعة الرحبة التى يجتمع فيها أفراد الشعب لكى تلقى عليهم المحاضرات فى شئون مختلفة كما نرى فى مثل الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى قاعة بورت .

وهناك ابتكار آخر تختص به الأمم الاسكندناوية أى نروج وأسوج وفنلند ودنمركا هو "مدارس الشعب". وهى هذه المدارس التى يعيش فيها الطلبة من الفلاحين والعمال على النظام الداخلى، فترة تتراوح بين أربعة أشهر وستة أشهر كل عام. لا يقصد منها تعليم الطلبة فنا معينا أو صناعة خاصة لكى يزيدوا بها كسبهم؛ وإنما هم يتعلمون ويدرسون دراسات عالية مثل الفلسفة والاجتماع والآداب والبيولوجيا والسيكولوجيا وغايتهم الرقى والاستنارة، حتى إذا عادوا إلى مصانعهم أو مزارعهم استطاعوا أن يحيوا الحياة الراقية على مستوى رفيع فى المنزل والشارع والنادى والمكتب والمصنع والمزرعة يقرأون أمتع الكتب ويتخيرون أفضل الجرائد والمجلات ويلبون اللهو البرىء السامى. وهذه المدارس جميعها حرة ينشئها من يريد ويعلم فيها أساتذة مختلفون فى المذاهب الاجتماعية أو السياسية أو الفلسفية، وهم وحدهم الذين يقررون نظام التعليم ويتخيرون المواد دون أى تدخل من الحكومة التى ليس لها إلا أن تقدم الاعانة المالية لهذه المدارس حتى تستطيع الأخذ بالنظام الداخلى للطلبة دون أن ترهق بتكاليف إيوائهم وطعامهم. وليس فى هذه المدارس امتحان، لأن جميع الطلبة يأتون إليها متطوعين، وهم يدرسون مختارين ثم يعودون إلى مصانعهم أو مزارعهم للعمل والتكسب، ويعزى الرقى الزراعى القائم على نظام التعاون فى دنمركا — هذا الرقى الذى ليس له شبيه فى العالم — إلى هذه المدارس، لأن دنمركا كانت أولى الأمم الشمالية التى أخذت بنظامها .

وهذا الكفاح الثقافى نجد منه مثالا آخر فى إيصال الكتاب إلى المنزل . فإن المكتبة العامة المجانية فى المدينة الصغيرة أو الكبيرة تجد أن زائريها تتكون كثرتهم فى أغلب الأحيان من سكان الحى الذى يحيط بالمكتبة أو يقرب منها. أما سائر السكان فيجدون أن بعد المسافة بينهم وبين المكتبة يبعدهم منها ماديا ومعنويا فلا يغشونها للقراءة ولا يستعيرون منها .

ولذلك تعمد المكتبة إلى اقتناء السيارات الكبيرة وتحشوها بآلاف المجلدات ثم ترسلها إلى المنازل فى هذه الأحياء أو إلى القرى النائية، حتى إذا وصلت السيارة نزل وكيل المكتبة وأخرى من حوله من السكان بالقراءة يعرض عليهم هذا الكتاب أو ذاك ويشرح موضوعه ويوضح مزاياه ويعيرهم الكتب لشهر أو شهرين يعود بعدهما لكى يستبدل بها كتبا أخرى . وهذه المكتبة المتجولة قد أصبحت من المؤسسات الاجتماعية التى لا تخلو منها قرية فى الولايات المتحدة وفى بعض الأقطار الأوربية .

على أن وسائل الثقافة لم تقتصر فى أيامنا على المدرسة والجامعة والمكتبة. فان الراديو فون والسينماتوغراف والجرائد والمجلات قد أصبحت هى الأخرى تنشر الثقافة وتنير الأذهان .

والقارئ الذى يشترى عدد الأحد من جريدة "النيويورك تيمس" الذى يبلغ أكثر من مائة صفحة لو أنها رتبت فى قطع الكتاب المتوسط لبلغت ٦٠٠ صفحة يجد فيها إلى جنب الأخبار العالمية ألوانا من العلوم والآداب، بل الفلسفات التى تكفيه قراءة لأسبوع كامل أو أكثر. والجريدة الراقية تجعل للخبر قيمة ثقافية لأنها تختار من الأخبار ما له خطورة وتوجيه فى السياسة أو الاجتماع. وفرق عظيم بين خبر تنشره مجلة مختلفة عن الطعام الذى تأكله ممثلة و بين خبر تنشره جريدة أو مجلة راقية عن مشروع جديد للإصلاح فى إحدى المدن أو أحد الأقطار. ثم هناك القصص والمقالات الاقتصادية والعلمية أو الأدبية التى تجعل القارئ على دراية بشأن التطور العالمى والتاريخ الجارى. ونحن فى مصر لا نرى من المجلات الانجليزية سوى ما يسف منها و يسخف. (والعرض على قدر الطلب) ولكننا نجهل تلك المجلات الأخرى التى تصدرها جامعات أمريكا أو التى تصدر عن لندن وتتناول بحث الموضوعات التى تمس ارقى البشرى بل تعينه وتوجهه. ولو شئنا ذكر الأسماء لذكرنا العشر والعشرين من هذه المجلات.

ثم هناك الراديوفون الذى تستأثر الدعاية بمعظم وقته، ولكن العلوم والآداب تجد مع ذلك الفرصة للتسلل اليه و إثارة المستمعين بالحسن المفيد من الثقافة العامة. و يمكن القارئ المصرى الذى يعرف الانجليزية أن يدرك مدى الثقافة وعمق المعارف التى تلقيها محطة الاذاعة البريطانية فى لندن مما ينشر أحيانا من إذاعاتها فى مجلتها التى تسمى "ذى لسنر" التى تباع أحيانا فانهم هناك يرمون الى تنوير الشعب و ينظرون إلى الثقافة باعتبار أنها كفاح يراد منه التربية والترقيـة.

بل كذلك السينماتوغراف الذى لا تستغنى عنه مدرسة أو جامعة، بل كلتاهما تستخدمه فى القاهرة، فى ايضاح المعارف العلمية والجغرافية والتاريخية بما يجعل فهم العلوم ميسرا موضحا للطلبة ولغير الطلبة.

وخلاصة القول إن الأمم المتمدنة تجاهد وتكافح وتستعمل سلاح الالزام والعقوبة أحيانا وسلاح الإغراء والترغيب أحيانا أخرى لكى ترقى شعوبها وتنيرها وتعلمها وتجعلها كفؤا للنظام الديموقراطى الذى يجعل كل شعب ولى أمر نفسه وعلى دراية بشؤونه ومصالحه. وولاية الأمر تحتاج قبل كل شيء الى الفهم والمعرفة، فهل نحن معتبرون؟

س . م

مشكلة التعطل

بين المتعلمين

عرض ، ومقارنة ، وتعليق

للأديب عبد الحميد المشهدى

تناول الكثيرون من علماء الاجتماع فى مصر، مشكلة التعطل بين المتعلمين، بكثير من العناية والدرس ، و بروح فياضة بالاخلاص والوفاء لمستقبل هذا البلد المنهوك ، ولو لم تعن مجلة الشؤون الاجتماعية ، و يعن القائمون عليها بغير هذا الموضوع ، لأجزاهم ذلك فى باب القيام بالواجب . وفى حل جميع المشاكل الاجتماعية المصرية ، المتفرعة عن هذه المشكلة الكلية ، والمتولدة عن هذا المرض المزمن، وذلك لأنها ليست مشكلة بضع مئات من الشبان ضاقت عنهم وظائف الدولة والشركات والمصارف ، أو قصر اعتماد السلفيات عن امدادهم بما يلزمهم منها . بل هى مشكلة الكنوز المعدنية المطمورة والثروات المصرية البكر ، والصناعات الشاغرة ، والدخل الضامر الهزيل ، والتعطل المتفشى بين الجميع ، يزداد بازدياد النسل تعقيدا ، و بتطور الزمن المتثائب التواء ، بل هى مشكلة الجهل تتفرع عنها مشكلات الفقر و لمرض وسوء الخلق .

وذلك لأن عدم توجيه التعليم وجهته المناسبة لحالة البلاد — موقعا وطبيعة وثروة وسكانا واستعدادا — حرم البلاد كلها من ثروة مواردها ، وكنوز مرافقها صناعة وتجارة ، وجعلها تعتمد فى حياتها على ما توارثه الخلف عن السلف من أمر الزراعة فى أسلوب فطرى كسيح، مما أدى بالبلاد إلى ما ترزح تحته من قوارص الفقر المدقع و إنهاك المرض المضنى، ولواذع الخلق المهلهل .

إذن فالمشكلة ليست مشكلة المتعلمين المتعطلين ، بل هى مشكلة الأمة بأسرها ، و إلا أفليس ضعفا فى رجولتنا وعارا على كرامتنا ، ووصمة لنا أمام الأجيال ، أن تستورد مصر الزراعية من الألبان ومنتجاتها فى عام ١٩٣٨، بما قدر رسميا بـ ٣٢٤,٩٠٠ جنيه مصرى ومن بلاد لم تهبها الطبيعة ما وهبته مصر من وفرة المياه وخصوبة التربة؟ وأين التربة المصرية من أرض انجلترا والدانمرك أرض الرمال والجليد ! ثم أليس عجيبا أن تستورد مصر الزراعية حيوانات حية بما قدر بـ ٣٠٦,٠٠٠ جنيه فى عام ؟ ثم أليس أعجب من ذلك أن تستورد لحوما وأسماكا محفوظة وطازجة بما قدر ثمنه بـ ٢٨١,٥٠٠ جنيه، رغم ما لديها من الأراضى المهملة والشواطئ الممتدة على ساحل البحرين الى مسافة ١٥٠٠ ميل بحرية، ورغم النيل يضرب من خط الاستواء الى البحر الأبيض، وما يتفرع عن ذلك من البحيرات والنهيرات والجداول؟

ولا أدرى بماذا أصف استيراد مصر الزراعية أيضا خضرا وفواكه و بقولا جافة ومحفوظة وطازجة ، ولا أريد أن أعرض بالتفصيل لما نستورده من المنسوجات القطنية والحريرية الطبيعية والصوفية وأكياس الجوت والورق والأسمدة مما قدر ثمنه بـ ٨,٥٥٩,١٠٠ جنيه ، وكلها صناعات ، لا أقول يجب أن تقوم وتزدهر فى مصر حتى تنى حاجة الاستهلاك المحلى اليها ، بل يجب أن تفيض عن حاجتها الى جاراتها وشقيقاتها القريبات ، لأن مصر كانت مهدا لأكثر هذه الصناعات منذ آلاف السنين ، ويجب أن تعود اليها أقوى ما تكون ازدهارا ، وأسرع ما تكون دورة ، وأكثر ما تكون انتاجا وأعم نفعا ، ولعل هذا ما عناه سعادة توفيق دوس باشا حين عرض فى محاضرته عن " موارد مصر الطبيعية " لمشكلة الفقر فى مصر ، واستعرض أسبابها . ولخص أدواءها بما عبر عنه "بالموارد البشرية" وقصد به الى " اليد المدربة والجسم السليم والعقل المثقف والذهن المتنور المفتوح " ثم ذكر سعادته "أن الموارد لا قيمة لها الا بمقدار ما ينتفع بها الانسان ، وانتفاع الانسان بالشىء لا يكون الا بالتدريب والتعلم والتثقيف ، فاذا شئنا أن تزيد ثروة بلادنا ، وأن نستغل تربتها ونستنبط كنوزها ، فالوسيلة الأولى الى ذلك قبل كل شىء وفرة الموارد البشرية ... لأنها الوسيلة الى استغلال الموارد الأخرى" ثم ضرب سعادته المثل بسويسرا والدانمرك باعتبارهما "أقل الأقطار حظا من هبات الطبيعة ، إذ ليس فيهما فحم ولا زيوت ولا معادن ، وأرضهما الصالحة للزراعة ليست من النوع الجيد ، ولكن كلا منهما غنى بالموارد البشرية ، ومن ثم صارت سويسرا من أغنى أمم الأرض نسيا بفضل ما تخصصت فيه من الصناعات الفنية الدقيقة ، وصارت الدانمرك من أغنى الأمم الزراعية بالرغم من أن أرضها ليست من الخصب بالمكان الذى تحسد عليه " .

على أنه قد يكون من قصر البحث أن نعتبر مشكلة المتعلمين المتعطلين ، مشكلة الأمة فى اجتماعياتها وداخلياتها فقط ، بل يجب أن ننظر لها كمشكلة من مشاكل السيادة القومية فى الداخل والخارج ، لأن العالم كان إلى ماقبل الحرب الحاضرة — يكاد ينقسم إلى أمم صناعية سابقة أو حاكمة ، وأمم زراعية لاحقة أو محكومة . فالتفوق الصناعى غالبا أكبر مظهر من مظاهر القوة وأسطع عنوان من عنوانات السبق الغالبة ، والأمة التى لا تأخذ بأسباب الصناعة والعلم ، ولا تضرب فيها بأوفر سهم ستظل كالبقرة الحلوب تقدم حياتها لقاء ملء بطنها بالكلأ ... ولن تأخذ الأمة بأسباب الصناعة والفن والعلم ، مالم تقذف فى ميدانها العالى وانى مستواها الرفيع بأعز أفلاذها ، وأنضج رءوسها ، وأحر دمائها ، وأصلب أعوادها ، لا أن تقدم لها أبناء المحسوبيات دون التقاء ، وترف لها ربائب الغنى وصنائع الثراء .

وأجمع الباحثون ، وتؤيدهم الأرقام الرسمية ، على أن بين القلة المصرية المتعلمة تعطلا فاضحا ، كما أجمعوا على أن لهذه الأزمة أثرها المباشر فى تعقد الموقف الاقتصادى العام ، وأن فى ازالة هذا التعطل ، وحل هذه الأزمة — مفتاح المستقبل الاقتصادى الذهبى ، وزيادة

الدخل على نحو ٩٣ ٪ من سكان البلاد ، ممن لا يربو دخل الفرد بينهم عن ستة جنيهات فى السنة ، بينما دخل الفرد الانجليزى مائة جنيه فى مثل هذه المدة ، غير أن هؤلاء الباحثين اختلفوا حول أسباب هذه الأزمة ووسائل علاجها ، فسعادة الدكتور السنهورى بك وكيل المعارف يرى "أن يكون التعليم وثيق الاتصال بالمرافق الاقتصادية . وأن يكون توجيه التعليم بحيث يتمشى مع نمو مرافق البلاد . فوجد هذه الجيوش المنعطلة من المتعلمين الميادين الاقتصادية التى تعمل فيها ، فترى كل متعلم يعمل لنفسه فيكسب قوته ، ويعمل لوطنه فيعلى شأن البلاد بالزيادة فى قواها المادية والاقتصادية . ويحسن أن يوجه التعليم بحيث تحول الكثرة من المتعلمين لا الى التعليم الجامعى ، بل الى التعليم الفنى المتوسط من مدارس تجارية وزراعية وصناعية ، موجود الآن بعضها ، وينبغى استحداث البعض الآخر . ومن هذه المدارس التى يجب أن تنتشر فى جميع البلاد يتخرج الجنود فى الميادين الاقتصادية المتنوعة ، أما القلة المنتخبة من المتعلمين . فهذه هى التى توجه الى التعليم العالى . . على أن ينتقى الطلبة الصالحون ، فلا يبقى بال الى كثرة العدد وحشد الآلاف من الطلبة فى هذه الكليات ، بل يعنى بوجه خاص بصلاحية الطالب لتلقى التعليم الفنى العالى ، حتى يجد البلاد حاجتها من الفنيين الذين يستطيعون استغلال الثروة المصرية استغلالا كاملا" .

ويتفق صاحب العزة الأستاذ أبو سيف راضى بك مع سعادة السنهورى بك فى أن نهضة التعليم يجب أن تساير احتياجات الاقتصاد المصرى ، لتحصل الموازنة — فى الخريجين — بين العرض والطلب ، فإن " نسبة من تعدهم مصر لدراسة الحقوق والتجارة أكبر من بريطانيا العظمى ذات الثروة الهائلة والتجارات العظيمة " .

وفى الحق أن مقارنة سريعة بين كليات جامعة فؤاد الأول لسنة ١٩٣٧ تتمخض عن فرق هائل بين عدد خريجى هذه الكليات : فقد تخرج فى هذا العام ٢٠٨ من كلية الحقوق و٢٨٢ من كلية التجارة و ١٩١ من كلية الزراعة و ٦١ من كلية الآداب و٨٢ من كلية العلوم و١٢٠ من كلية الطب ، بينما تبحث الشركات فى مصر عن خريجين فنيين فلا تجد ، فتضطر مصلحة العمل إلى أن ترخص باستخدام أجانب من الخارج حتى بلغ عددهم نحو الألف فى عام واحد ! !

ولعل أعجب من ذلك أن تنشأ جامعة فاروق الأول بالاسكندرية ، على غرار زميلتها فى مصر ، دون استحداث كليات فى فنون جديدة ، ودون نظر الى احتياجات البلاد فى التعليم الفنى والصناعى على الرغم من أنه ليست لدينا الى الآن كلية بحرية تجارية أو حربية ، ونحن على أبواب نهضة بحرية واسعة .

وإذا أردنا أن نستعرض مقارنة أخرى بين المدارس الصناعية والفنية وبين المدارس الثانوية ، اقشعرت الجلود لهول الفرق بين الرقمين ، وزحف جيش الثانويين الى طريق

مجهول أو موهوم أو خادع ، بينما البلاد تنتظر بشر الأمل على يد هؤلاء المتعلمين فى غير جدوى ولا نفع ، بعد أن دفعت من أقواتها لميزانية المعارف أكثر من أربعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات ، هذا و يضيف راضى بك الى العلاج المتقدم عنصرين آخرين :

أولهما — أن تجد لغة البلاد سبيلها الى شركات الأجانب وبنوكها ، وأن تسود هذه اللغة فى مخاطباتها وحساباتها ، لأن ذلك يفتح مجال العمل لعدد عظيم من الشبان المصريين المتعطلين ، و يكون له أثره المحمود فى تقوية التعاون والنفع المتبادل بيننا و بين نزلائنا الأجانب .

وثانيهما — تربية الطالب تربية استقلالية يعتمد فيها على نفسه ، و يشرب منها حب الاقدام والمغامرة حتى يأنف روح التوسل والاستشفاع من أجل الوظيفة الحكومية ، ولا تقصر همته دون الكسب من الطريق الحر النزيه .

وينضم الدكتور على عبد الواحد وافى فى كتابه (البطالة ووسائل علاجها) إلى ماتقدم من علاجات و يزيد عليها :

أولا — أنه يجب أن يمنح التعليم الثانوى شيئا من الاستقلال عن التعليم العالى ، وأن يشكل بالشكل الذى يتفق مع الأغراض التى تقصد منه ، ولاسبيل إلى ذلك إلا "بتخليص تربيتنا الثانوية من تلك الصبغة النظرية البحت التى تسود مناهج التعليم وطرق تدريسها" .

وثانيا — صبغ التعليم بالصبغة الاقليمية لفتح ميادين واسعة للارتزاق والكسب ، كل فى دائرته وميدانه بالطرق العلمية والفنية وهو مايتمشى مع رأى سعادة حافظ رمضان باشا فى مقاله (إحياء الصناعات الريفية) كحل لبعض نواحى الأزمة الحاضرة .

* * *

وقد تحدثنا فى هذا الموضوع إلى صاحب العزة الدكتور محمد بك صبرى السربونى لما له من الالمام الواسع فى هذه الناحية باعتباره مديرا سابقا للبعثات المصرية فى الخارج فكان مما فيما حدثنا عنه ، أن هذه ليست أزمة المتعطلين المتعلمين بقدر ما هى أزمة التعليم فى مصر و بعده عن الكمال وعما يسمونه فى البلاد الصناعية الراقية "شرف العمل" فهى السبب الأول فى هذا التعطل حتى بين الصناعيين والفنيين أنفسهم ولا ذنب لهؤلاء الخريجين ولا عيب ، إذا سميناهم بأنصاف المتعلمين ، وما سبب كل ذلك فى مهده الأول ، إلا سوء اختيار أعضاء البعثات الفنية تحت ضغط الجاه والمحسوبيات ، فتضيع أموال الدولة على حفنة من أبناء الأغنياء وصنائع التدليل فى بعثات إلى الخارج ، و يضل بسببهم من أبناء البلاد جيل بعد جيل فى بيداء النظم الهائمة ، و يذهب إلى الخارج من ثروتها القومية مئات الملايين من الجنيهات ، ثمرة الجهل باستغلال مرافق البلاد وموارده الطبيعية ، بينما تنقم الكفايات المحرومة من حقها — على المجتمع ، وتهمل من واجباتها

ثم يتفاعل كل ذلك في جسم الأمة هزات وزلازل عنيفة قد تميد بتوازنها وتضطرم بمستواها وتقعد بها عن السبق في مضمار الحياة الناهض السريع .

كانت نهضة التعليم في عهد محمد علي الكبير لا تذكر ، ومع هذا فقد نهضت بجيل كامل في جميع النواحي العلمية والفنية والصناعية ، وظلت آثار هذه النهضة حية مؤثرة إلى ما بعد عهد إسماعيل ، وذلك بفضل حسن اختيار أعضاء البعثات إلى الخارج ، ورائده في ذلك النبوغ والكفاية بصرف النظر عن مستوى أسرهم ونشأتهم الدراسية ، فكان من بينهم القائد البحري وناظر الحربية العظيم حسن باشا الاسكندراني سنة ١٨٥٥ ، وعثمان نورالدين سر عسكر ورئيس العمارة البحرية سنة ١٨٢٨ و بهجت باشا المهندس وناظر المعارف والأشغال سنة ١٨٧٢ ، ومحمد مظهر المهندس الكبير الذي بنى منارة الاسكندرية والقناطر الخيرية وأحمد يوسف فازوغلي مهندس المعادن المعروف الذي زار مناجم المكسيك ، والشيخ احمد العطار المهندس الميكانيكي في سنة ١٨٣٢ ، وعبد القادر باشا حلمي خريج جامعة فينا والسياسي العبقري المعروف بمواقفه التاريخية في حكم السودان ، ومحمود باشا الفلكي المعروف والمسمى أحد شوارع القاهرة الكبيرة باسمه .

والدكتور محمد علي باشا البقلي واسماعيل باشا محمد وغيرهم كثير ممن نبغوا في العلوم والفنون والصناعات وممن وسع بعضهم كتاب سمو الأمير عمر طوسون عن البعثات المصرية في عهد محمد علي .

اجل استطاع محمد علي أن ينهض بمصر بفضل هذه العبقريات ، فأين آثار بعثاتنا اليوم من بعثات الأمس ، رغم تطور الزمن وتقدمه ، ورغم التفوق في العدد ، ورغم الفارق في الانفاق ، وحسبك أن تعلم أن مرتب العضو في بعثة محمد علي كان يتراوح بين ثمانين قرشا في الشهر وأربعة جنيهات .

فصمام الموقف وعلاجه يتلخص في توجيه بعثات صناعية وعلمية وفنية كبرى ، مع مراعاة الكفاية والنبوغ فقط ، حتى إذا أتموا دراساتهم علميا وعمليا ، فتحوا لمصر آفاقا جديدة في العلوم والفنون والصناعات ، فيحسن أبناء البلاد استغلال مرافقها ، فتعمل كل يد متعطلة و يستنير كل ذهن مظلم ، و يصح كل جسم مريض ، وتطهر البلاد من الأوضار والمفاسد الاجتماعية ، بفضل وفرة الثراء وغزارة الانتاج وسمو التشريع ، ويمكن لمصر أن تثب إذ ذاك في الميدان الدولي إلى الصف الأول .

أقول علميا وعمليا و اضغط على الأخيرة بشدة لأن هذا ما ينقصنا بعد استكمال هذا التعليم فخريجو الجامعات في أوربا لا ينتهون من دراساتهم العلمية ، إلا ليبدأوا دراسات عملية كأصاغر العمال ، بينما بعثات البحارة المصريين هجروا سفينتهم لأنهم أنفوا الحياة العملية فيها وأن بعض الطلبة المصريين في الخارج يبزون زملاءهم الأوربيين في الدراسة والامتحان ، ولكن هؤلاء الزملاء يسبقونهم بالنجاح في الحياة العملية .

هذا هو علاج الداء عن موطنه وما عداه علاج لأعراضه. و إن ظلت برامج التعليم والتربية على وضعيتها الحالية ، فستظل المشكلة قائمة وستظل أعراضها متجددة مهما عولجت بأنواع العلاجات الأخرى ، ومهما كثرت أمثال المدارس الحالية .

صحيح أن الحالة الدولية لا تسمح الآن بمثل هذا العلاج الحاسم ، وان إصلاح ما أفسدته الحرب سيحتاج الى بضع سنين ، ولكن آحاد السنين لا يعد شيئا مذكورا فى حياة الأمم ، وفى مجال التطور والاصلاح العام ، ولوزارة المعارف من ميزانيتها البالغة ٤,٦٥٠,٢٠٠ ما يشجعها على المضى فيما نقترح سيما إذا ضغطت باب الكماليات ، فتحدث بهذا الاصلاح تحولا كبيرا ، وتعيد الى الأمة سعادتها المسلوبة وهدوءها المزق ومركزها الممتاز بين العالمين .

لأن يأخذ أحدكم حبله ، فيأتى بحزمة حطب على ظهره ، فيبيعها ، فيكف الله بها وجهه ، خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه .

حديث شريف

برامج مجموعة

للأستاذ عماد الدين عبد الحميد

تشعر مجموعات الأمم أو غالبيتها بالرغبة فى أن يكون حالها أسعد مما هى عليه ، إذا استثنينا طوائف أو طبقات محدودة ، تجد مصلحتها فى أن تبقى حال المجموعة على ماهى عليه ، وتبقى نظمها كما هى .

ولا تفتقر الغالبية فى أى أمة من الأمم ، إلى جماعة صغيرة أو كبيرة من أبنائها ، تفكر — مجتمعة أو فرادى — فى أفضل صورة يمكن أن تصير إليها حال المجموع .

وقد تتفق هذه الجماعة الصغيرة ، أو آحادها ، العمر فى التفكير ، فيما يجعل من الأمة مجموعا أقرب إلى الكمال المثالى فى السعادة كما تصورها أذهان الناس لأصحابها . وتعيش الجماعة المفكرة معلومة من الأمة أو تحيا مجهولة منها ، لكنها فى أى من الحالين — ما دامت تفكر — تصلح سبيلا طيبة إلى إصلاح شامل وتقدم مقبول . وأقول إنها تصلح سبيلا طيبة لهذا الاصلاح ، ولا أقول إنها سبيل طيبة له ، حتى يقدر لتفكير هذه الجماعة مجتمعة — أو لتفكير آحادها منفردين — أن يخرج إلى المحيط الذى تحيا فيه أو يعيشون ، فيستمع إليه كل من لم يستمع إليه من قبل ، . ويناقش الناس هذا التفكير — أيا كان لونه أو كانت قيمته — مناقشة جدّية مجدية ، تصل به إلى أن ينقد بينهم نقدا كافيا ، يسمح للناس بأن يتبينوا موطن القوة فيه وموطن الضعف ، ويخطو هذا التفكير الأول إلى التنفيذ ، عندما ينشر بين الناس كبرنامج معلوم ، له أنصاره وله خصومه .

والخير للأمة ، كل الخير ، فى أن تنشر هذه البرامج المختلفة بين الناس جميعا ، ليميزوا السليم منها ويعرفوا الفاسد ، ولا بد من أنهم سيتفقون أخيرا ، أو تتفق غالبيتهم ، على برامج لإصلاح المجموع ، برامج سياسية واقتصادية وعلمية وصحية وغير هذه من صنوف البرامج .

وعند ذلك ، ترى الأمم أمرا طبعيا فى أن تطلب جعل هذه البرامج أساسا لنظمها ودستورا لحكامها ومحكوميها . وتبقى الأمم ساهرة على تنفيذها ، كل يصون نفسه عن إتيان ما قد يخالف أحكامها ، وكل يظل متوثبا ليحاسب المسئولين عن رعاية تنفيذ هذه البرامج : ماذا ارتكبوا من خطأ أو إهمال أو تقصير ، وماذا عملوا موافقا للصواب والتزامات واجباتهم المفروضة ؟

وتبقى البرامج معمولا بها ، حتى يقدر لجماعة أن ترى الأخذ بغيرها من البرامج ، فتختار عنها بديلا . والخير للأمة دائما فيما تختاره ، ما دام اختيارها صادرا عن تفكير مطلق ، ومناقشة حرة ، وإرادة كاملة

بهذا وحده يمكن أن يكون تفكير الجماعات والآحاد تفكيرا نافعا فيما ، يؤدى إلى تقدم معلوم ، ويصل بالشعوب إلى مراتب العزة القومية والنهوض ، كما يصل بالآحاد إلى أن يحتلوا مراكزهم الاجتماعية الطبيعية . ولم يكن التفكير الحبيس فى ذهن صاحبه — فى يوم ما — سبيلا حقيقيا عمليا لإصلاح ما ، ولن يكون كذلك فى يوم من الأيام ، ولم تكن البرامج السجينة فى عقول أربابها — فى يوم ما — سبيلا حقيقيا عمليا لإصلاح ما ، ولن تكون كذلك فى يوم من الأيام . بل لا بد للتفكير — أيا كان لونه أو كانت قيمته — من أن يطلق من أسره وأن تحطم عنه القيود ، ليخطو خطواته الطبيعية إلى الحياة ، فيكون ذات يوم شيئا جديرا بالاحترام وحقيقا بأن ينتصر له الأنصار .

ولا بد للبرامج السجينة فى عقول الناس من أن تفتح لها الأبواب الموصدة ، لتخرج إلى حيث تسعى بين الناس ، فيعلم الخير منها من لا يعلم ، ويعرف الشر . . . ويفيد الناس أخيرا من خيرها ويتقوا شرها بقدر ما تسمح لهم ظروفهم . أما التفكير المقيد ، وأما البرامج السجينة ، فكأنها لم تكن ، لا تفيد الأمة منها شيئا . وإن كانت تخسر بدونها أشياء كثيرة . تخسر الأمة نتاج تفكير أبنائها وثمرة عقولهم الناضجة . . . وتخسر شعورها بإنسانيتها وبحقها فى أن تدلى بما تهوى وما تريد . . . وتخسر تقرير نظمها ووضع سياسة حكمها وفق مشيئتها ما دامت تحرم من أن تبوح بما يجول فى خواطر الآحاد .. وتخسر الوقت ... والزمن ... والتاريخ !

إن التفكير حق لكل بشر من قديم الأزل ، وإعلان هذا التفكير هو السبيل وحده لتخرج البرامج من الأذهان إلى الأذهان ، فتتفاهم العقول للخير ، حتى تستقر عند الصالح العام . وإعلان هذا التفكير حق لكل أحد وواجب عليه ، حق له كفرد له إنسانيته وله بشريته التى تميزه عن سائر الحيوان . وحق له كعضو فى مجموع أمة لها أن تقرر مصيرها وأن تضع نظمها كيف تريد ، وهو واجب عليه كفرد تجاه نفسه ، عليه أن يعلن تفكيره ، حتى لا يورثه — ما ظل سجينا : اليأس والحسرة ، فيهبط به عن مستوى الإنسان ... وواجب عليه كعضو فى مجموع الأمة ، عليه أن يعمله لتفيد الأمة من مختلف الآراء ، وليفيد هو أخيرا كعضو فى هذا المجموع البشرى .

لقد خرجت بعض البرامج عندنا فى هذا البلد من الأذهان ، لكنها حبست فى الورق . حبست فى صفحات الصحف والمجلات ، وحبست فى سجلات جلسات مجلس الشيوخ وجلسات مجلس النواب ... ، وحبست فى كتب تصدر على مر الأيام ، وحبست فى تقارير خبراء وفى مذكرات موظفين مسئولين ... ، حبست بين سطور هذا الورق حتى كأنما ضاعت قيمتها بين ضجة آلات الطباعة ! أين ذهبت هذه البرامج التى قدر لها أن تخرج من الأذهان ، وأن تصير شيئا معلوما قابلا للبحث والمناقشة والتقرير والتنفيذ ... ؟ إنها لم يبق منها غير تلال من الورق سجنت فى دور محفوظات الدولة والهيئات والآحاد .. لا يفرج عنها إلا بعد سنين ، ولا يفرج عنها لتجد سبيلها إلى الحياة الحرة ، بل لتحرق وتذهب رمادا ... وتخلى أمكنتها لتلال من الورق ، أخرى تحبس ... لتحرق بعد حين !

وأصحاب هـذه البرامج المحبوسة فى الورق ، ما بالهم لا يتحمسون لبرامجهم ، وما بالهم لا يجددون دعوتهم إلى الأخذ بها كلما رأوا لهذا التنفيذ وقتا مناسبا ... ؟ بل ما بال بعض هؤلاء — أو أكثر هؤلاء — ينسون هذه البرامج أو يتناسونها إذا آل إليهم سلطان التنفيذ ..؟ ما بالهم يتنكرون لها ، فينفذوا فى حاضرهم نقيض ما كانوا يقررون فى أمسهم القريب...؟ !

هذه ظاهرة خطيرة الشأن ، جديرة بأن ينتبه الناس إليها ، وأن يتساءلوا عن أمرها . إن هذه البرامج المحبوسة فى الأذهان ، أو المحبوسة فى الورق ، ثروة اجتماعية كبرى من حق المجموع أن تجـد الأولى سبيلها إلى الظهور ، وأن تجد الأخرى سبيلها إلى المناقشة والتقرير ثم التنفيذ . وبقاء هذه البرامج محبوسة فى الأذهان أو فى الورق ، خسارة على الأمة جسيمة ، يسأل عنها ، أمام الضمير البشرى ، أولئكم الذين حبسوها فى أذهانهم أو فى أوراقهم ، وأهملوا فى إطلاقها من قيدها ، أو جبنوا دون ذلك . ويسأل أيضا أولئكم الذين كان فى مقدورهم أن يمهدوا لهذه البرامج أن تطلق من أسرها ، لكنهم حالوا دون ذلك ، أو قصروا فيه ما

عماد الدين عبد الحميد

الصراع بين الحكومة والتجار

موقف الشعب منه وواجبه فيه

للأستاذ "س . ."

بين الحكومة والتجار صراع دائم منذ نشوب الحرب أخذت مظاهره تتضح وتشتد فى الأيام الأخيرة ، والأجدر أن نسميه صراعا بين المجتمع والتجار ، فما تصنع الحكومة شيئا إلا أن تحاول تغليب مصالح المجتمع على مطامع فئة صغيرة تريد الغنى الفاحش السريع على حساب المستهلكين ، ولو تعرض كيان الأمة كله للفوضى والاضطراب .

بدأ هذا الصراع برفع أسعار بعض المواد التى تعد فى المرتبة الثانية من الضروريات كالسكر والكبريت والبترول ، ثم أخذ يشمل كل شيء حتى امتد أخيرا للضروريات الأولية كالخبز واللحوم والسمن والزيوت ، ولم تبق سلعة واحدة لم يشملها الغلاء المصطنع الذى تحركه شهوة التجار للغنى والثراء .

رفع التجار الأسعار ، ففرضت الحكومة تسعيرة لكثير من المواد ، ولكن الفئة القليلة حاولت التفلت من الخضوع للتسعيرة حينا من الزمن ، فاشتدت الحكومة فى المراقبة والعقوبة ، وعندئذ لجأ المستربحون إلى طريقة أخرى هى إخفاء السلع من السوق حتى يرغموا الحكومة على رفع الأسعار ويرغموا المستهلكين على طلب السلع دون التقيد بأسعارها الرسمية ، وحينذاك سنت الحكومة أمر الاستيلاء واستولت بالفعل على كثير من الموجودات فقاوم التجار هذا الإجراء بأن أوحوا إلى عملائهم ألا يصدروا إليهم شيئا من الأقاليم حتى لا تضبطه الحكومة فى الأسواق ...

تلك خطوات المعركة باختصار ، ويؤلمنا أن نقول : إن حيل التجار اللئيمة تكاد تغلب الإجراءات الرسمية المستقيمة ، فالواقع أن المستهلك يقرأ الأوامر والقوانين فيفرح ، ولكنه حين يهبط السوق ليشترى يجد أوامر وقوانين أخرى تنفذها طائفة المستربحين المستغلين ، ويجد الغلاء يشمل كل شيء ويجد نفسه مضطرا للشراء بالأسعار المفروضة ، وإلا حرم نفسه وعائلته كل الضروريات أو بعضها وهذا ما لا يستطاع .

وإذا حاولت الاحصاءات الرسمية لأسعار المعيشة أن تعتمد على أرقام التسعيرة الجبرية ، فإنها لا تصور الحالة الحقيقية الواقعة فى الحياة ، وفى هذا خطر كبير ، إذ أن هذه الإحصاءات تغر وتخدع ، وتعطى المسئولين عن تقدير الأجور والعلاوات وتصريف الشؤون الاجتماعية فكرة خاطئة عن الظروف التى يخضع لها الموظفون والعمال وباقى طبقات الشعب فى هذه الأيام .

ولا بد لهذه الحال من علاج فان عواقبها خطيرة . وقد بذلت الحكومة — من ناحية التشريع — مجهودا مشكورا ، ولكن يجب أن تبذل من ناحية التنفيذ مثل هذا المجهود ، وأن يبذل الشعب — لحماية نفسه — أكثر مما يبذله الآن ، فما تستطيع الحكومة وحدها مكافحة ما كانت جهودها أن تنهض بمكافحة كل تاجر من أقصى البلاد إلى أقصاها ، ما لم تنعقد نية المستهلكين على حماية أنفسهم من هذا الاستغلال البغيض .

وفيما يلى سنحاول تفصيل ما ينبغى عمله لوقف هـذا السعار الذى انتاب طائفة من التجار !

من خير ما علمت من وسائل مكافحة الغلاء المصطنع ، ما كان متبعا فى أيام الحرب العظمى الماضية من عد كل موظف وزارة التموين من رجال الضبطية القضائية ، مع مكافأة كل من يستطيع منهم ضبط مخالفى التسعيرة بنسبة معينـة من قيمة ما يضبطه ، أو بمكافأة تقدرها المحكمة العسكرية فى حالة عدم تقويم المخالفة المضبوطة .

وأقول : إن هذا من خير ما أتجه التفكير بالقياس إلى عادات الشعب المصرى وروحه العامة وظروفه الخاصـة ، فالواقع أن روح الشعب وظروفه كلها تضعف من أثر القوانين وأثر المجهودات الحكومية ، فأظهر ما يتميز به أنه متسامح إلى درجة التفريط فى حقوقه ، كاره لكل ما يجره إلى دور الحكومة ولو كان شاهدا بريئا أو صاحب حق ، فهو يفضل أن يكتم الشهادة وأن يترك حقه على أن يجره ذلك إلى المحاكم وإجراءاتها الطويلة المعقدة .

وليس هذا مجال التفصيل فى شرح أسباب هذه الحالة النفسية ، ولكن يمكن تلخيصها فى أنه شعب طال عليه الظـلم حتى نسى حقوقه الأوليـة ، ولقى من اضطهاد الحكام على اختلاف جنسياتهم ما كرهه أن يقدم لهم معونة ، وقامت الحوائل بينه وبين هؤلاء الحكام حتى اقتنع بأن شكواه لاتجدى وأنهم لا يعنون بشأنه أية عناية .

ولا بد أن تمضى فترة طويلة فى النظام الديمقراطى حتى تتغير هذه العقيدة ، وحتى يقتنع الجمهور بأن بينه وبين حكامه صلة وثيقة ، وأن هؤلاء الحكام خدمه لاسادته وأن مصلحته ملحوظة ، وشكواه مسموعة .

وأمر آخر هو الجهل الذى يحول بين الغالبية وبين فهم القوانين والأوامر التى قامت على عقلية أخرى غير عقلية الشعب المصرى لاقتباسها من قوانين أوربية وضعت لمجتمعات راقية . تلك القوانين التى تفرض فى الجمهور الأمى الجاهل المتأثر العـلم بآراء " دالوز " وقانون " نابليون " فقد قامت الجفوة بين هذا الجمهور وبين القوانين التى لا يفهمها والتى لم تستمد من طبيعته وظروفه حتى ليكره أن يساعد على تنفيذها ولو جاءت فى صالحه !

وأمر ثالث وهو طول الاجراءات وبطؤها وسوء ما يتعرض له من يريد الاستمساك بحرفية القوانين وتنفيذها من ضياع وقت، وتوبيخ فى كثير من الأحيان يصبه عليه من يطلب إليهم تنفيذها من رجال البوليس المثقلين بأضعاف ما يطيقون .

وأشد من هـذا كله أثرا فى تساهل الجمهور وعدم تمسكه بتنفيذ القوانين عامة وأوامر التسعيرة خاصة ، هو نظرة المجتمع السيئة لمن يريد الاستمساك بالقانون ، نتيجة لكل ما تقدم ، فمن سـوء الحظ أن هذا المجتمع ينظر إلى مثل هـذا الرجل نظرته إلى متحذلق متكلف . ولا يهضم تمسكه بحقه وحق المجتمع بل يقابله بالهزء والتهكم ويحاول أن يساعد المخالف للقانون على مخالفته !

وليس هذا بالغريب بعد بيان أسبابه السابقة ، ولكنه وخيم العاقبة على المجتمع . ومن الواجب محاولة تغيير هذه الروح بجميع الوسائل الممكنة . ولاسيما فى شئون التموين .

ومن أبدع الوسائل ذلك الذى تقـدم ذكره ، وهو تخصيص مكافأة لمن يضبط تاجرا يخالف التسعيرة ، فهذه المكافأة تحفز الفرد على مخالفة روح المجتمع التى مر ذكرها ، وتجعل مقابلا لمـا يصادفه من العناء فى إثبات المخالفة ومن ضياع الوقت الذى لا بد منـه مع الإجراءات المطولة والقائمين بها المثقلين بعشرات من أمثالها .

ولست أرى مبالغة ولا فوضى فى منح هـذا الحق لكل موظف فى الدولة لا لموظفى التموين وحدهم ، فالموظفون منبثون فى كل مكان وفى جميع بلاد المملكة ، وشعور التجار بالرقابة عليهم من هذا العـدد الكبير كفيل أن يبث فى قلوبهم الرعب وأن يقفهم عند حد معقول من الجشع الاثيم .

ومن الضرورى ألا نحابى العاصمة دائما بل نشرك معها الريف فى العناية ، فموظفو التموين هم غالبا فى القاهرة ، أما الموظفون جميعا فموزعون فى بلاد ومدن شتى هى كذلك فى حاجة للعطف عليها ، وغل يد المستر بحين فيها ، ووسائلهم هناك أشنع وأعنف من وسائلهم فى المدينة إذ يأمنون كل مراقبة أو مؤاخذة .

ومتى أخذ كل موظف فى مراقبة السوق عند شراء لوازمه — وتشدد فى تنفيذ التسعيرة اقتدى به الجمهور كله ، وزالت هذه الروح المتهاونة المتساهلة ، وبدا القانون صديقا للشعب لاعدوا له كما يتوهم ، فنفيد من هذا كسبا اجتماعيا آخر هو التقريب بين الشعب والقانون .

* * *

على أن هذا كله لا يجدى مالم تكن الاجراءات سريعة وحاسمة ، ومالم يتشبع القائمون على تنفيذها بالغيرة عليها والتحمس لها وعد أنفسهم مجندين فى معركة يجب أن ينتصر القانون والمجتمع فيها على فئة غاشمة لا تستحق العطف ولا الرحمة ولا الإمهال .

ولابد لمن يعلم ثقل المهمات الملقاة على عاتق رجال البوليس أن يعطف عليهم ويقدر موقفهم ويعتذر لهم عن كثير مما يبدو منهم من ضيق الصدر بالشاكين المتزاحمين ، ولكن مشكلة الغلاء تستحق منهم تضحية جدية . تستحق منهم أن يفتحوا صدورهم لكل شاك وأن يقبضوا بيد من حديد على مخالفى القانون وأن يعدوا هذا خدمة للوطن لاتقل عن خدمة الجنود فى الميدان شرفا ونفعا .

أما إجراءات المحاكمة فينبغى ألا تزيد على أسبوع ، فالسرعة لاتقل قيمة عن شدة العقوبة ، والعبرة لا تتم إلا بالشدة والسرعة معا .

وعلى ذكر الشدة أرى — من الوجهة الاجتماعية — أن أشد العقوبات هولا وخشونة لا تعد قاسية بالقياس إلى صنيع التجار فى هذه الأيام ، فالمصادرة بلا تعويض والجلد وإقفال المتجر إقفالا دائما ، كلها عقوبات جائزة وعادلة فى مثل هذه الظروف .

ويجب أن ننظر إلى فعل هؤلاء المستربحين لا على أنه طلب للربح الفاحش فحسب ولكن على أنه محاولة لتجويع الشعب وبث المبادئ الخطرة بين صفوفه وزعزعة الكيان الاجتماعى كله بطريقة لاتقل شناعة عن السرقة والغش والنهب معا .

وإذا كان القانون يعاقب من يحاول بث المبادئ الاجتماعية الخطرة بنشرة أو خطبة بالسجن والحرمان من الجنسية والنفى ، فإن عمل هؤلاء التجار يجب أن يلقى أشد من هذه الجزاءات ، إذ أنه محاولة عملية لبث هذه المبادئ ، أثرها أبلغ وأسرع من آثار الخطب والنشرات .

وبعد ، فقد قررت الحكومة زيادة عشرة فى المائة من المرتبات الصغيرة والأجور لتيسر على أصحابها وسائل الحياة ووعدت بالتفكير فى إجراءات أخرى ولكن مادا تجدى هذه الزيادة وأضعافها إذا استمرت الأسعار فى الصعود وإذا صحب هذا الصعود اختفاء السلع واحدة بعد أخرى من الأسواق .

إن المضطر يركب الصعب ، والأفراد حين تلح عليهم الحاجة إلى الضروريات يضطرون لأداء ما يطلبه التجار من فادح الأثمان ، فمن الواجب أن تقوم بجانب الأوامر هيئة كثيرة العدد واسعة الانتشار كهيئة الموظفين لتضرب على أيدى طلاب الربح بل ناهشى لحوم البشر وشاربى دماء الانسان .

ومن سوء الحظ أن أصحاب الايرادات العالية لا يتضامنون مع ذوى الدخل القليل فى مكافحة الغلاء المصطنع . فهم يجدون من أموالهم مايسمح لهم بشراء كل مايطلبون — حتى الكماليات — بالأسعار المطلوبة . والتاجر الذى يجد من يشترى سلعته بالثمن الفادح لايبيعها بطبيعة الحال للعاجز عن أدائه .

ولو تضامن القادرون مع العاجزين على دفع هـذا البلاء فكفوا أيديهم عن الشراء متى تجاوز السعر حدا معينا ، لاضطر التجار الجشعون إلى الاقتصاد فى تقـدير الأسعار وقنعوا بربح كبير ولكنه معقول ، وكسب مجموع الأمة بهذا التضامن المحدود .

وما دام هؤلاء السادة المترفون لا ينوون الاقتصاد الاختيارى بعد هذه النذر التى كان آخرها خطاب دولة رئيس الحكومة ، فان من واجب الدولة أن تتدخل فتجبرهم على الاقتصاد فى الاستهلاك رحمة بالعاجزين عن الضروريات .

فمن ذا الذى يقول بأن مصر الأمة الزراعية يجوز أن يبلغ رطل اللحم فيها سبعة قروش ، ورطل السمن عشرة ، وأقة الخضر من ثلاثة إلى خمسة قروش ، والكرنبة الواحدة سبعة ، وأقة العنب كذلك إلى آخر هذه الأسعار الفاحشة فى الغذاء اليومى للناس ؟

إن جشع التجار وترف المترفين ركنان أساسيان للغلاء المصطنع على هذه الصورة . وقد قدمنا وسائل مكافحة الجشع ، وها نحن أولاء نذكر وسائل مكافحة الترف .

أولى هذه الوسائل تنظيم الاستهلاك وتقليله بطريقة البطاقات ، وإن يكن هذا النظام صعب التطبيق فى بلد كمصر يتعذر فيه ضبط كمية الانتاج فى كثير من المواد ولا سيما ما تنتجه الأرياف . ولكن هذا لا يمنع محاولة تطبيقه بقدر الامكان .

وقد عزم أولو الشأن على منع ذبح الماشية يومين فى الأسبوع . ولا ضير — فى اعتقادنا — لو جعلت أيام المنع ثلاثة ، فالطبقة المتوسطة لا تزيد بطبيعتها على الأيام الأربعة الباقية ، والطبقة الثالثة وهى تشمل تسعة ملايين على الأقل من الشعب لا تذوق اللحم إلا فى المواسم والأعياد . أما طبقة المترفين فيجب أن تزيل عن أكتافها وعن بطونها بعض الشحم الذى تكدس على مر الأعوام بطريق الاقتصاد فى الطعام !

إن الترف فى مثل ظروفنا الحاضرة جريمة قومية ، فاذا لم يكف عنها مرتكبوها كان من حق الدولة أن تتدخل لترغمهم على تجنبها ، فهم لا يأكلون لحوم الانعام ، بل ينهشون لحوم الطبقات البائسة ويسلمون ما ينهشونه للتجار فيعتصرونه دما سائغا يستحيل بعد لحظات إلى جنيهات !

* * *

وتحضرنى بهذه المناسبة فكرة زيادة الأعباء على كاهل القادرين وتخفيفها عن كاهل العاجزين ، ففرصة الحرب والغلاء الفاحش فرصة طيبـة لتعديل الميزان الاقتصادى حتى يستطيع الفقراء والمتوسطون الحياة المعقولة ، وحتى تحدد مقدرة الأغنياء على الشراء حين تفرض عليهم أعباء تناسب ثرواتهم الضخمة . فيقتطعون ما يفرض عليهم من الجزء المخصص لمشترياتهم . وبهذا يخف الضغط عن السوق ويتعادل العرض والطلب بعض التعادل .

ولو تم هذا لما كانت أزمة الحرب شرا خالصا ، ولكان هذا بعض العزاء عما صحبها من ويلات ، ولتحقق على يدها شىء من العدل الاجتماعى نسبق به موعده المرقوب وهو آت ولا شك عن قريب .

" س . . . "

الشيخوخة المبكرة

يجب أن تنضج ولا تشيخ

كان الدكتور وليم أوسلر يقول "عندما يبلغ الانسان سن الأربعين يكون قد وصل الى منتهاه في الكفاءة، فاذا بلغ الستين وجب أن يعطى الكلوروفورم لكي يموت في غير ألم"

وهذا القول يدل على الظن السيء بالشيخوخة قبل الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة التي درست فيها أحوال الشيخوخة وأطوارها وأصبحت علما يبحث تحت اسم "الأورولوجية" ولم يكن أوسلر هو العالم الوحيد الذي كان يسيء الظن بالشيخوخة ويعتقد أنها التفكك أو الانهيار للقوى الجسمية أو الذهنية ، فان الرأي الطبي العام في القرن التاسع عشر كان يتجه هذا الاتجاه ، وكان سن الستين أو السبعين على الأكثر ترمز الى نهاية العمر مع التحطم والهرم والعجز ، لكن منذ أوائل هذا القرن أخذ التفكير العلمي ينصب على الشيخوخة ويبحثها من النواحي المختلفة البيولوجية والكيمائية والنفسية ، ورأينا مشليكوف العالم الروسي يعدها مرضا يمكن معالجته بنوع خاص من الطعام أو بعملية جراحية لقطع القولون أي المعدة الغليظة : كما رأينا أبحاثا أخرى يقوم بها شتناخ وفرنوف يقصد منها الى معالجة الشيخوخة بالغدد الصماء . وقد أسرف دعاة هذه المعالجة في الدعاية لها وتجاوزوا حدود الحقائق ولكن هذا الاسراف يجب ألا يمنعنا من الاعتراف بأن كثيرا من هذه المعالجة قد أثمر الثمرات النافعة في الاقلال من أمراض الشيخوخة وفي التوجيه الحسن للصحة العامة بين المسنين . كما أن السيكلوجيين الذين بحثوا نفسية المسنين خرجوا منها بنتائج مدهشة كان لها أعظم التأثير الحسنة في الشيخوخة . حتى للمستطيع أن يقول : إن كثيرين من الشيوخ يمكنهم إذا اتبعوا المعارف الحديثة أن يهنأوا ويعيشوا مستمتعين بعنفوان شيخوختهم الى نحو الثمانين والتسعين .

ويجب أن نميز حين نبحث الشيخوخة بين السن الزمنية والسن الجسمية والسن الذهنية لأن الشيخوخة لا تحسب بالسنين فقط ولا بصحة الجسم فقط بل يجب أن تحسب أيضا بالصحة النفسية أو شباب النفس الذي قد يعيش الى جنب شيخوخة الجسم : فقد يبلغ رجل سن الخمسين ومع ذلك يتصدع جسمه وتتكلس شرايينه فيشيخ بل يهرم وهو في هذه السن ، لأنه لم يعن بالعناية الصحيحة بصحته حين كان في سن الأربعين أو الثلاثين . وكثيرا ما نرى رجلا في السبعين مشرق الوجه يتألق بريق عينيه ويتحرك في نشاط جسمي وذهني لأنه قد ادخر قوته وصان صحته في الثلاثين أو الأربعين من سنيه الأخيرة . بل أحيانا نجد

الجسم المتهدم مع الذهن المتيقظ والنفسية الشابة التي تكسب الشخصية بريقا واشراقا فتنسى المرض وتنسى الشيخوخة إزاء يقظة الذهن واشباب النفس .

والشيخوخة التامة هي شيخوخة الجسم والذهن والنفس ، واذا ترافق هؤلاء الثلاث — وقلما يحدث هذا — فان الانسان لا يستطيع الحياة ولا يجد مغزى للبقاء .

وأعظم مايقينا أمراض شيخوخة الجسم هو الانقع أيام شبابنا في مرض من الأمراض الرئيسية التي تصيب القلب أو الكليتين أو الرئتين أو الكبد . وألا نسرف بالانغماس في الخمر أو التدخين أو الشهوات الجنسية أو الانغماس في الطعام . فان الجسم السليم مدة الشيخوخة هو الجسم النحيف الذي يخلو من مرض في عضو من الأعضاء الرئيسية . والترهل أيام الكهولة بتكدس الشحم وانبعاج البطن هو شر مايؤهلنا لأمراض الشيخوخة ، وكثير من الناس يحفرون قبورهم بأسنانهم لشرههم الى الطعام الدسم الوفير . وأولئك الذين يحتفظون بأجسامهم سليمة الى سن السبعين والثمانين هم المعتدلون الذين لا يملأون بطونهم بطعام أو شراب بل يقنعون بأول الشبع ويحتفظون بالوزن الخفيف الذي لا يرهق القلب ولا يكلف الأعضاء الداخلية التكاليف الباهظة في أداء واجبها وقد ثبت من التجارب أن اختيار الطعام الذي يحوي المقادير اللازمة من الأملاح والفيتامينات بين الفئران قد زاد أعمارها نحو الثلث وليس بعيدا أن يحصل الناس على مثل هذه النتائج إذا هم اتبعوا جميع الاكتشافات العلمية الخاصة بالتغذية .

ولكن مهما تكن العناية بالجسم وصيانته من الأمراض وتغذيته بأصح الأطعمة فانه لا مفر من الدخول في طور الشيخوخة ثم الهرم ثم الموت ، ولكن هناك شيخوخة مجدية ناجعة يلتذها صاحبها ويحس فيها نشاطا وتفاؤلا ، كما أن هناك شيخوخة عقيمة عاطرة يحس فيها صاحبها أنه زائد لا قيمة له في المجتمع . وهو يعيش وكأنه ينتظر الموت وكأن هذه الدنيا ليست له بل إنها وقف على الشباب . ولمثل هذا وضع بتكين كتابه " الحياة تبدأ في الأربعين " كما وضع غيره كتابا بعنوان " الحياة تبدأ في الخمسين " .

ذلك أن كثيرا مما نسميه شيخوخة إنما هو في الحقيقة شيخوخة الذهن والنفس . لأن الجسم في الستين أو السبعين قد يكون معافى سليما ليست به علة في كبد أو قلب أو غيرهما من الأعضاء الرئيسية . ولكن الشخص المسن يتقاعد ويكف عن النشاط لا لشيء إلا للعرف الاجتماعي السائد الذي يقول بأنه قد بلغ الشيخوخة وتوجه الشيب فيجب عليه أن يأخذ بوقار الشيوخ ، إذا سار انحنى وتمهل ، وإذا قعد ارتمى وتنهد ، وإذا تكلم خفض صوته . وعليه ألا يبالي هندامه أو يتأنق في طعامه . وهذه الحال النفسية تحدث عنده انكفافا وإحجاما واعتزالا وهو يتزل عليها لاعتقاده أن المجتمع ينتظر منه هذه الحال ، فلا يمكنه أن يفكر في

مشروع جديد أو يجاري إخوانه ممن هم أقل عمرا فى أحاديثهم أو اتجاهاتهم فتركد نفسه ويتقاعد جسمه ويشمله جو مظلم من التشاؤم وتوهم العجز والخوف من المستقبل والكراهة للإقدام. ونحن حين نتوهم الشيخوخة ونصورها فى أذهاننا إنما نصورها بحالتها النفسية التى وصفنا أكثر مما نصورها بحالتها الجسمية. وهذا الخطأ الذى يقع فيه المسنون هو الذى يعجل بهم إلى الهرم ويحطم أجسامهم وأذهانهم معا وهذا ما أثبتت السيكلوجية الحديثة إنه خطأ فادح. لأنه حتى حين يشيخ الجسم يبقى الذهن نشيطا محتفظا بجميع قواه. وقد كان المظنون إلى وقت قريب أن الشاب أذكى من الشيخ. ولكن اتضح أن الفرق بين الاثنين إنما هو فى السرعة لا فى القدرة. فاذا أعطينا شابا فى العشرين وشيخا فى السبعين ليست بينهما فروق سيكولوجية مشكلة تحتاج إلى الحل أو كلمات يطلب منهما استذكارها أو عملا يحتاج إلى المرانة اليدوية أو الذهنية وجدنا أن الشاب يسبق الشيخ فى السرعة. ولكنه لا يزيد عليه فى القدرة. بل إن القدرة عند الشيخ تزيد على مثلها عند الشاب لأن الأول قد انتفع باختباراته واستطاع أن يستغل تجاربه. فمتى كان هناك عمل ليست السرعة ضرورية فيه كان الشيخ مفضلا على الشاب. فاذا فرضنا مثلا أن جيشا يحارب وكانت قيادة المعركة العامة تتطلب من القائد أن يأخذ بالروية وإطالة النظر فانه يجب أن يكون من الشيوخ. أما إذا كان الأمر يحتاج إلى السرعة فى التفكير والبت السريع فى الرأى كما يحدث مثلا لقائد الغواصة إزاء البوارج المعادية أو لقائد فرقة تقاتل فى مأزق فان الشاب هنا يفضل على الشيخ.

والذى تثبته الأبحاث الحديثة أن الذهن لا يشيخ ولكن عمله يبطؤ. وأن الشيخوخة هى حال سيكلوجية أكثر مما هى حال جسمية، وأنه ليس هناك سبب لأن يتقاعد الشيوخ عند ما يبلغون الستين أو السبعين.

وأعظم ما يهدم الشيخ المسن هو اعتقاده بأنه يجب أن يكف عن النشاط وأن التعلم ليس من شأنه. وأن اعتياد عادة جديدة أو دراسة من جديد ليس من حظه. وقد كان الرسام المثال ميخائيل انجيلو يقاد وهو أعمى بعد أن تجاوز التسعين من عمره لكى يتحسس بيديه التماثيل فيقول: "ما زلت أتعلم" ولكن قل أن نجد مثل هذه الشيخوخة الشابة التى تقتصر على آفات الجسم وتحتفظ بشباب الذهن إلا فى العبقريين الذين استطاعوا أن يتغلبوا على العرف الذى يطالب المهنيين بأن يهنوا ويتهدموا ويتحطموا أمام من حولهم من معاشريهم وأن يقضوا نهارهم متأوهين وليلهم يقظين مؤرقين.

وما أجدرنا فى مصر بأن نفكر فى الشيخوخة وأن نرد إليها اعتبارها. وليس هذا بالتوقير والإحالة إلى التقاعد بل بمطالبة الشيوخ بأن ينشطوا ويعملوا وأن يذكروا أن الذهن حتى مع تحط الجسم يبقى سليما قادرا على التفكير الصحيح متطلعا للدرس والاهتمام. ويجب لهذا أن

نحض جميع موظفينا الذين أحيلوا على المعاش أو الذين يرشحون لهذه الإحالة عن قريب وكذلك غيرهم من القائمين بالأعمال الحرة بألا يستسلموا للشيخوخة استسلام العجزة الواهنين. بل عليهم أن يشغلوا فراغهم الجديد باهتمامات جديدة وهوايات طريفة لا يقصدون منها إلى التسلية وقتل الوقت بل إلى المنفعة والكسب والترقية الشخصية ، وعليهم أن يرفضوا التقاعد كما لو كان الحكم بالموت ، لأن المتقاعد إذا شرع فى الاستسلام ورضى بالترهل وخضع للسنين لم يلبث أن يجد جسمه قد انحنى وأنه قد مات ولم يبق عليه إلا الدفن . وإذا كنت قد بلغت الستين فانظر فى هذه النصائح العشر واعمل بها :

(١) إذا استطعت فلا تستقل من عملك ، وإذا اضطررت إلى الاستقالة فاشرع فى أعمال واهتمامات جديدة

(٢) اجعل وجودك مثمرا ولا تترك ذهنك خاملا لا يعمل .

(٣) اهتم بالمسائل العامة وتعرف إلى الناس وراسل أصدقاءك ومعارفك واستخدم كل فرصة لترقية نفسك .

(٤) مارس أعمالك بنفسك ولا تعتمد على غيرك فيها .

(٥) دع الطبيب يكشف عن صحتك مرة فى كل ستة أشهر كشفا عاما .

(٦) لا تستسلم . واعلم أن الشيخوخة هى حالة ذهنية ، فاجعل ذهنك نشيطا فقد تكون أدق تفكيرا وأعمق بصيرة من كثير من الشبان .

(٧) لا تعش فى الماضى بل اشغل نفسك الآن . اجتمع بأصدقائك فى النادى ، واشترك فى المناقشات ، والق الخطب ، واقرأ الكتب الطبية ، وضع المشروعات للمستقبل . فان أمامك كثيرا من السنين التى تحتاج لهذه المشروعات إذا لم تعترف بالهزيمة .

(٨) التفت لطعامك ، ولا تأكل كثيرا من الأطعمة الدسمة .

(٩) لا تؤثر حياة الوداعة والقعود بل أنشط واسع .

(١٠) لا تنس أن معظم نقائصك إنما هى فى مخيلتك فقط ، وأن الطب الحديث يمكنه أن يعوضك الكثير من النقائص الحقيقية . وأن خبرتك فى السنين الماضية تجعل لآرائك قيمة عظيمة فلا تخش اللوم أو التعيير . لأنك فى الحقيقة لم تشخ ولكنك نضجت .

دوافع العمل

للأستاذ سليم فريد

قد يجد الواحد منا فى نفسه أحيانا رغبة قوية فى العمل ، بينما تضعف هذه الرغبة أحيانا أخرى . وقد يرجع هذا إلى نوع العمل نفسه ، غير أنه يندر تعرف الأسباب الحقيقية التى أوجدت هذا التفاوت . ومما لا جدال فيه أننا نرى عاملين لهما نفس المقدرة والذكاء ، قد مرن كل منهما مرانا كافيا ، ولكن أحدهما ناجح ، بينما الآخر غير ناجح .

ولا شك أن طول المرانة والنشاط والاجتهاد ، من أهم ما يجب توفره فى العامل ليكون إنتاجه مرضيا ، ولكن مما لا ريب فيه أن رغبة العامل نفسه فى العمل و إقباله عليه من أقوى الأسباب التى تجعله ناجحا فيه . ولقد اتفق الباحثون على أنه اذا لم تكن للعامل هذه الرغبة ، فإن عمله يكون ناقصا ، أو إذا تم فعلى طريقة غير مرضية .

والواقع أننا نقنع دائما بكلمة أو عبارة نقولها ، لنسدل الستار على الجهل ، أو لنضع حاجزا يمنع من الاستمرار فى العمل بنجاح ، فنسمع من يقول : هذا العامل كسول ، أو أنه لا يصلح للعمل ، أو ليس لديه رغبة فيه . بينما اذا تعطلت إحدى الآلات ، لا نقول عنها مثل ذلك الكلام ، بل نفحصها لنعرف سبب تعطلها ، وقد نحضر لها إخصائيا لإصلاحها أما العامل المسكين فعلاجه الفصل من عمله فورا ، فنقضى على حياته وحياة أسرته .

* * *

ولقد بحث بعض أصحاب المصانع فى أمريكا وأوربا هذا الموضوع ، وانتهوا إلى أنه ليس من العدل أن ننسب إطلاقا عدم نجاح العامل الى كسله ، أو إهماله ، أوعدم صلاحيته للعمل وبحثوا أسباب ذلك ، فأدى بحثهم الى نتائج حاسمة ، أغلبها خارج عن إرادة العامل نفسه . ومما وصلوا اليه ، أن الكسل أوالإهمال الظاهر اذا لم يكونا ناتجين عن الشروط القاسية التى استخدم بموجبها العامل ، فهما ناشئان من عدم امرانه مرانة كافية فى حرفته ، أو أنه قد لا يصلح لهذه الحرفة بينما يليق كل الياقة لحرفة أخرى .

وعلى رأس النتائج التى وصلوا اليها " الرغبة فى العمل " . وهى نتيجة اتفقوا جميعا على أنها أس نجاح العامل . ولكى نفسر هذه العبارة يجب أن نسأل أنفسنا أولا : لماذا نشتغل؟

إن الرجل العادى أصبح معتادا على عمله اليومى ، فهو لا يسأل نفسه ذلك السؤال ، وإذا سأل فهو واصل حتى إنه يشتغل ليكسب عيشه . وهذا صحيح ، فكلنا نشتغل لنكسب عيشا ، ولكن هذا سبب بسيط جدا لا يجوز اعتباره دائما أساسيا للعمل . فهناك أسباب

أهم ، تقوى فى أنفسنا الرغبة فى العمل فتزيل ما قد يعترضنا من ضجر ، وتخلصنا منه . والطبيب الذى مثلا يسابق القطار ، فهو فى الواقع عند ما يكون مشغولا بوجه كل اهتمامه إلى سلامة القطار وركابه أكثر من الرغبة فى كسب العيش ، وهو يجد فى عمله ويحافظ على قطاره ليصل فى الميعاد المحدد ، دون أن يفكر فى أنه يعمل ليكسب عيشه ، لأنه بهذا يعد نفسه فى خطر فقد وظيفته .

وكذلك العمل الذى يحتاج فى عمله الى البحث والتفكير ، تراه يركز كل نشاطه فى التغلب على الصعوبات التى تعترضه ، وإن فى سير المخترعين لأكبر دليل على ذلك .

وبعض الناس يشتغلون ولا ينظرون الى كسب العيش قبل نظرهم الى إنجاح نتيجة عملهم للناس ، كالموسيقيين مثلا . فالموسيقى يفكر ويعمل ليخرج قطعة موسيقية رائعة ، قبل أن يفكر فى كم سيكسب من دراهم مقابل بيع قطعته .

إذن فليس كسب العيش فقط هو السبب الذى يحثنا الى العمل ، بل إن الرغبة فى العمل ذاته ، واللذة التى نشعر بها فى أثناء أدائه ، هما السبب الذى يدفعنا إلى العمل والاستمرار فيه .

ونخرج من هذا كله ، إلى أن الرغبة فى كسب المال ، أو الحصول على وظيفة ، أو الوصول إلى شهرة ، والخوف من سوء السمعة ، أو فقد الوظيفة ، كل هذه الأسباب مجتمعة هى التى تدفع الناس الى العمل حتى ولو لم يكن لذيذا . وكلما قويت هذه الأسباب وزادت ، قويت الرغبة فى العمل وزادت أيضا .

ويجب ألا ننسى أن النشاط الانسانى يعتمد كثيرا على التغييرات التى تطرأ على الجسم فمثلا إذا زادت كمية الطعام التى يتناولها الانسان أو قلت عن القدر العادى ، أو إذا لبس شخص غرفة شديدة الحر صيفا ، قارسة البرد شتاء فإن إنتاجه فى مثل هذه الأحوال يكون قليلا وكذلك الحال مع العامل الذى يصيبه صداع دائم أو الذى لا يعتدل فى طعامه فإن رغبته فى العمل تقل ، وهذا يقلل من إنتاجه أيضا .

للخمر والمخدرات تأثيرها القوى من هذه الناحية أيضا ، فهى كما تؤثر فى الصحة والأخلاق تحد كذلك من نشاط العمل . ولذلك تجب مراعاة قواعد الصحة مع العمل . فبعضهم يحتاج الى ألعاب رياضية ، والبعض يحتاج الى النصح والارشاد .

وشروط العمل المثلى لا تتطلب مجهودات عضلية قوية ، خصوصا فى العمل الذى لا يحتاج فى عمله الى قوة العضلية . وكثيرا ما نشاهد عاملا قوى البنية يقل إنتاجه عن زميل له لا يساويه قوة .

وإلى جانب هذا ، قد يصاب العامل بعوارض نفسانية أو اجتماعية أو أزمات مالية ، لا قبل له باحتمالها ، فيقل إقباله على العمل ، وقد تكون هذه العوارض من جانب العامل نفسه ، كافراطه فى المأكل أو عدم اهتمامه بصحته العامة ، أو بسبب منغصات عائلية ،

وقد تكون من جانب صاحب العمل أو رؤساء العامل . كانقاص الأجور أو عدم توافر الشروط الصحية فى المصنع ، أو المعاملة الجافية القاسية .

غير أنه على الرغم من كل ذلك ، يجب ألا ننسى أن التمرين الصحيح فى الصغر وتعود المبادئ الطيبة ، من شأنه أن يفيد العامل فائدة كبرى . وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها ، وهى ذات أثر قوى جدا فى نجاح العامل أو فشله . فمعظم العمال يبدأون حياتهم العملية والآمال تملأ نفوسهم ؛ ولكن اشتغالهم فى حرفة لا يتقنونها أو مرتباتهم مرتبة غير كافية عليها أو وجودهم تحت إشراف رئيس جاف غليظ الطبع من شأنه أن يحطم تلك الآمال من الصغر .

والعامل — بسبب ذلك — ينتقل من حرفة إلى أخرى دون أية نتيجة مما يضطره آخر الأمر الى التماس أى عمل يكفله مؤونة العيش ، وفى نفسه غصة ، فهو يريد العمل الذى يليق به ، ويريد عملا يتدرج به الى الرقى . ولكن لا يجد ما يحقق رغبته فتتجمع الآلام فى نفسه وقد يأتى يوم تنفجر فيه هذه الآلام المكبوتة وفى هذا كل الخطر .

وهذا نفس ما يعانيه شباب اليوم فى مصر . فالواحد منهم قد تعلم وتثقف ثقافة خاصة تؤهله لنوع خاص من العمل ، ولكنه لا يتمكن من الحصول على العمل الذى يرغب فيه ، فيقبل أى عمل يكفيه مؤونة العيش والألم يملأ نفسه ، وهو فى هذا الوضع الغريب يعتبر فى الواقع متعطلا لأنه لا يؤدى العمل الذى يليق به .

ولقد عرفوا فى أوروبا وأمريكا كل هذه الحقائق فدرسوها ومحصوها من وجهة علمى النفس ووظائف الأعضاء ، وانتهوا الى ضرورة مساعدة العمال أدبيا قبل الناحية المالية ، وإلى أنه من الضرورى جدا دراسة الحرف والأعمال من ناحية الشروط اللازمة لها وانكشف على العامل قبل أن يقبل فى أى عمل .

بقى أن نسأل أنفسنا : كيف نقوى الرغبة فى العمل ؟ يعتمد كثيرون فى أواخر حياتهم العملية أنهم قد فقدوا كثيرا فى المرانة الخاطئة ، بل لقد فقد كثيرون عملهم بسبب ذلك . ولكن هذا يرجع الى العامل نفسه ، لأنه فى أول الأمر تتاح له الفرصة للسير فى الطريق الصحيح ، وهو نفسه يفضل هذا الطريق .

ولا ننسى أنه بعد اختراع الآلات ، وانتشارها فى العالم ، قل الاهتمام بتدريب العمال على الحرف التى تحتاج الى الأيدى أكثر من الآلات . بينما زاد الاهتمام بتدريب العامل على الاشتغال بالآلات أو قل : إن الاهتمام صار يوجه الى الآلات قبل العامل ...

ولذلك نجد معظم العمال الناجحين إنما يعود نجاحهم على أنفسهم فقط ، ولمراقبتهم لزملائهم لا الى تدريب الرؤساء لهم ، وهذا له عيبه بطبيعة الحال . لأن العامل الذى يعمل بجوارى قد يكون ماهرا فى عمله ، فأستفيد منه ، وقد يكون متأخرا فيه فيصيبنى ضرر من تقيده .

ولقد اتبعت بعض المصانع طريقة حسنة فى حد ما ، وذلك بوضع العمال الجدد تحت إشراف عمال مهرة إخصائيين ، بدل تركهم لأنفسهم ، وهذه الطريقة هى عيبها أيضا .

لأن العامل المدرب يتبع نفس الطريقة التي درب بها لما كان صغيرا ، فتجده ينهر ويسب العامل الجديد ، ينعته بالكسل والأهمال وقد يضربه ، معتقدا أنه بذلك يخلق منه عاملا ناجحا ، بينما هو في الواقع يضره من حيث يريد نفعه . وبذلك تقل رغبة العامل الصغير في العمل ، وقد ينتهي الأمر بتركه للعمل نفسه .

كل ذلك يمكن التغلب عليه بسهولة عن طريق "الرغبة في العمل" وهنا نضرب المثال الآتي :

منذ خمسة عشر عاما أو أكثر ، أجريت تجربة مع بعض العمال في انجلترا لمعرفة الطريقة الصحيحة للمهنة على حرفة ما . فجيء بفرقة من العمال الجدد ودربوا بالطريقة العادية تحت إشراف عامل خبير ، ثم جيء بفرقة ثانية من العمال الجدد أيضا ، ودربوا بطريقة تتفق والشروط الجثمانية والنفسية اللازمة للحرفة نفسها . وبعد أربعة أسابيع كان نجاح الفرقة الثانية يزيد ٢٢ في المائة على نجاح الفرقة الأولى على الرغم من أن عمال هذه الفرقة دربوا في خمسة أسابيع .

وبالبحث وجد أن سبب هذا التفاوت بين الفرقتين هو أن الارشادات التي أعطيت لعمال الفرقة الثانية كانت على أساس روح المودة وبيان الأخطاء التي يقع فيها العامل مع ذكر السبب وطريقة إصلاح الخطأ ، كما أنه روعي في أثناء العمل الشروط الصحية بمعنى المحافظة على العامل تماما في أثناء العمل حتى لا يصاب بأية إصابة ، بذلك أقبل عمال الفرقة الثانية على عملهم في شغف وثقة واطمئنان فنجحوا جميعا ، بينما لم ينجح عمال الفرقة الأولى لعدم توافر تلك الشروط لهم .

إذن نعود إلى القول ، بأنه من الظلم أن نصف عاملا ما بالكسل أو الإهمال أو الغباء إلا بعد تعرف سبب ذلك ، ولو اتبعت الطريقة التي تكلمنا عنها في تدريب العامل لأخرجنا منه عاملا ماهرا نشيطا . ولا ننسى أن العامل "الأوسطي" الذي يدرب العامل الجديد ، قد يكون ماهرا في حرفته . ولكنه ليس ماهرا في تدريب العمال . وبذلك يقع اللوم على العمال بينما الملوم هو "الأوسطي" . وكثيرا ما نسمع شكايات العمال من "الريس" بل من المدير نفسه ، لأنه يعاملهم بشدة وقسوة دون سبب .

الرغبة في العمل موجودة عند الجميع ، وهذه الرغبة يمكن كبتها اذا ضغطنا على العامل بأن نشغله ساعات طويلة ، أو نرهقه بالعمل ، أو نعطيه أجرا لا يتناسب مع عمله ، أو أن يكون مكان العمل لا يصلح لحرفته أو غير صحي ، أو أن نعامله معاملة سيئة أو نعهد اليه بعمل لا يجيده أو لا يليق له . كما أنه من السهل تقوية هذه الرغبة في النفس ، اذا تلافينا كل تلك الأسباب . وبذلك نريح العامل ونسهل له جودة الإنتاج ، فيرضى عن عمله ، ويرضى صاحب العمل عنه .

سليم فريد

درجات التعب

والتدبير الصحي للعمل الذهني

التعب الذهني ، مثل الهم النفسي ، يكثر في المدن ويقل في الريف ، فكما أن المطامع تتردد في المدينة وتقناعة تستقر في الريف كذلك النشاط يحتد أحيانا في المصنع أو المكتب إلى حد التوتر في حين يعتري هذا النشاط إلى حد التراخي في الريف ، ويمكن أن يقال على وجه العموم إن إيقاع الحياة في الريف أبطأ مما هو في المدينة حيث السرعة بل أحيانا العجلة والهرولة لراحة الأعمال وقوة الابداع .

ومن هنا ضرورة التدبير الصحي للعمل في المدينة ، حتى لا يؤدي التعب إلى الانهيار العصبي الذي يشل علاجه ، والتعب قد يكون ذهنيا عصبيا أو جسميا عصبيا ، وهو في هذه الحالة الثانية يتركز من الأعراض ما يستدعي الراحة والاستجمام بالكف عن العمل ، والعضو الذي يعمل بهذه الحالة يستطيع إلى راحة يده أو ذراعه في فترات معينة ، وكذلك الحال في شرود الذهن عن عمل ما .

ولكن التعب الذهني الخالص ليست له مثل هذه الأعراض ، بل إن هناك أعراضا تشبه أعراض التعب وتحول دون الحقيقة ، فقد يكره أحدنا بعض الأعمال ويرى منها أو يسأم العمل بعد ساعة أو أقل ، وليس به من تعب حقيقي ولكنه السأم والضجر على نفسه وأنه تعب ، وهناك فرق عظيم في النشاط بين شخصين لا لأن أحدهما أكثر جدا من الآخر ، بل لأن أحدهما راغب فيه مقبل عليه في حين يعمل الآخر وهو كاره متبرم ، والأول لا يتعب غير التعب الحقيقي بعد ساعات من النشاط المتزن الذي يحمل النفس على نفسها فيغير ويبسط ويحس ذلك التعب الوهمي الذي يرجع إلى السأم .

وما دام لكل منا حده أو طاقته في التعب ، فإحساسنا بدرجة من درجات التعب هذا الإحساس الذي قد يحسا على طلب الراحة أو التسلية قد لا يعده شخص آخر داعيا إلى الراحة . والتعب الذهني والعصبي هو الذي يصاحبنا لغموض أعراضه ، ويعد ميومان Meumann أعظم السيكلوجيين الذين درسوا التعب وأعراضه وعلاجه ، وهو يرى أن علاج الأصلي للتعب هو الراحة . ولا يقوم الترفيه الذهني أو العصبي بشرب فنجان من القهوة مثلا أو الاستماع إلى أغنية أو تلمس لعب الشطرنج أو الحركات الرياضية مقام الاستلقاء أو الاضطجاع على فراش مع النوم إذا كان هذا مستطاعا ، ويجب أن يكون النوم هنا زائدا على القدر المعتاد ، وإذا كان أحدنا في مكتبه وأحس التعب ووثق أن هذا التعب ليس ناشئا من التبرم والسأم وكراهة الرئيس أو كراهة العمل فإن خير ما يريحه هو الكف التام عن العمل مع اتخاذ الجلسة المريحة التي تقارب الاستلقاء أو الاستلقاء نفسه مدة عشر دقائق

وإذا كان هذا المتعب قد عاد للقيلولة فيجب أن يزيد مدتها مع الاحتراس من أن تؤدى هذه الزيادة إلى السمن تبعا لقلة استهلاك الطعام ، ولذلك يحتاج إلى أن ينقص طعامه مع زيادة نومه .

وقد وجد بالتجارب التى قام بها المعلمون فى مدارس مختلفة أن المناوبة بين الدرس والرياضة لا تزيد النشاط الذهنى بل تنقصه ، فى حين أن الراحة التامة تجدد هذا النشاط ، كذلك أثبتت التجارب فى المصانع أن ترفيه بالطعام الخفيف والموسيقى والألعاب المختلفة لا يجدد نشاط العمل كما يجدده النوم أو الاستلقاء مع الكف التام عن الحركة ، وما كنا نعتقده من أن مجهود الجسمى يجدد النشاط ويعدنا للمجهود الذهنى ليس صحيحا ، لأن الشخصية الانسانية كم لا يتجزأ وراحة الجسم راحة للذهن تؤدى إلى راحة الجسم والعكس صحيح كما أن تعب أحدهما يؤدى إلى تعب الآخر .

ولذلك ينبغى للمصطاف الذى يشتد الاستجمام واستعادة نشاطه بقضاء أسبوع أو شهر عند الشواطئ أن يقضى يومه الأول فى المصيف فى البيت ويكف عن جميع ألوان النشاط إما نائما أو مستغنيا كالنائم ، وهو سيجد بعد هذه الراحة القصيرة — التى يستطيع أن يطيلها إذا أحس حاجة لذلك — أن يستمتع بالاصطياف أكثر مما لو أقبل على النشاط من اليوم الأول .

ويرى ميومان أن تعب الذهنى يتدرج فى أربع درجات يحسن بنا أن نعرف أعراضها المنذرة لكى نحتاط لها ونتوقى أخطارها .

فأول هذه الدرجات أن كمية العمل تزداد ، فى حين أن الكيفية تنقص ، أى أن مجهودنا يؤدى الى انجاز مقدار كبير من العمل ، ولكن الجودة تقل ، ولذلك تعشو الأغلاط فنحن هنا فى هرولة بلا تدبير .

والدرجة الثانية هى النقص فى الكمية والكيفية معا ، فالعمل قليل والنوع سيئ والدرجة الثالثة — اذا استمررنا على العمل ولم نلتفت الى الانذار — تسمى بهبوط ذهنى وجسمى ، فنحن ننسى الأسماء ونخطئ فى الحساب ونحمل الشىء بيدنا فيسقط ، ونعثر فى المشى ، ونحتاج الى أن نحمل على أنفسنا حملا عنيفا لكى نؤدى العمل الخفيف ، وهنا الانذار يهيب بالكف عن العمل .

فاذا لم تردعنا هذه الحال واستمررنا على العمل فإننا نقع فى الدرجة الرابعة من التعب ، وأعراضها تهيج وتفزز كأنها حمى ، وعندئذ يحسن المتعب عمله كما وكيفا ، فالمقدار يزيد والنوع يجود ، وقد وصف غير هذه الحال بأنها " نشوة التعب " ، والعاقبة المألوفة هذه الدرجة هى التهافت أو الانهيار العصبى والذهنى ، فإن المتعب قد صار مريضا ، وهو محتاج الى العناية فى السرير ، لأنه قريب عندئذ من النيوروز ومن النورستينيا .

هذه هى الدرجات الأربع للتعب ، وأعراض كل منها واضحة يمكن لأى منا أن يعرفها فى نفسه وأن يتوقى الخطير منها اذا أحس درجتها الأولى .

الجانب الاجتماعى

فى الشعر الحديث

شوقى — حافظ — مطران

للأديب أحمد عبد المجيد الغزالى

انتهينا فى مقالنا السابق إلى هذه الأسئلة " هل كان لشعر شوقى أثر فى توجيه حياتنا الاجتماعية إلى هدفها المرجو المنشود ؟ والى أى مدى احتفى شوقى بالناحية الاجتماعية ؟ وهل زحم حافظا فى هذه الناحية أم زحمه حافظ ؟ وكيف كان لون تلك الظروف التى أحاطت بالشاعرين ؟ ومن منهما كان حرا طليقا فأمسك عن الشدو والتغريد ؟؟ ثم أخيرا ما موقف شاعرنا مطران من صاحبيه ؟ هل جال معهما فى هذا الميدان جولات موفقة ؟ ثم ما قيمة الأثر الذى تركه هذا الثالوث فى مجتمعنا المصرى ؟ وهل قنع المجتمع بهذا الأثر الذى تطالعنا به دواوينهم ؟ أم طالبهم بأكثر من هذا فلم يستجيبوا ؟

وسأحاول الإجابة فى هذه السطور بادئا بشوقى الشاعر الذى شغل اسمه فترة طويلة من الزمن ، فمن حقه أن يتقدم صاحبيه ، وسيدور كلامنا على الشعراء الثلاثة فى حدود الفكرة الاجتماعية ، التى توافرنا عليها فى دراسة أشعارهم و بيئاتهم .

ما من كاتب فى مصر إلا وكتب عن شوقى ، مجاملا أو متجنيا ولن تستطيع العثور على كلمة بريئة من الهوى والغرض ، ولو ألقى المهاجمون " بعض أسلحتهم " وواجهوا شاعرنا شوقى بحقيقة شاعريته مجردة لكان لكلامهم أثر كبير ، فيما يهدفون اليه .

لا نريد أن نسترسل فى هذه الناحية ، فالكلام فيها يطول و يطول ، وليست من موضوعنا ، والذى لا مراء فيه ، هو أن شوقى وصل الى نباهة شأن ، وذيوع صيت قل أن يصل إليهما شاعر ، وذلك بعد أن أعدلها جاهدا كافة " الوسائل " التى ضمنت له الوقوف فى الطليعة . وقد تهيأت لشوقى ظروف خاصة لم تتح لسواه مكنته من النجاح فى مضمار الشهرة والظهور وقد ساهم شعر شوقى الذى خص به المجتمع فى العمل لهذه الشهرة وذلك الظهور ، على الرغم من ندرة هذا الشعر وقلته ، بجانب ما قاله شوقى فى فنون أخرى ، فقد عاش الشاعر صدرا من حياته غير حافل بما يضطرب حوله من أحداث اجتماعية وما يقوم من مشاكل مختلفة تتناول المجتمع المصرى تناولا غير كريم ... ظل شوقى على هذه الحال ردحا طويلا من

الزمن كان فيه وثيق الصلة بالقصر ، مشغولا بأقيال مصر وسادتها يتغنى مآثرهم و يشيد بآثارهم ولم ينس سلاطين بنى عثمان وأبطال الحرية والدستور العثمانى .

كل ذلك لفت شوقى لفتا لاهوادة فيه ولا رفق ، عن حاجات المجتمع ومشاكل البيئة فإذا استطاع أن يشير وهو فى هذا المقام ، الى إصلاح المجتمع ، والعمل على رفع مستواه ، ألمع الى ذلك فى قصائده وأمداحه ، وحاول أن يصل عن هذا الطريق الى تحقيق آمال المجتمع وأمانيه :

ولا جال إلا الخير بين سرائرى لدى ستة خيرية الرغبات

و يمدح الخديو عباسا فيقول ،

لا يظهر الكبراء آية عزهم حتى يعزوا آية الأفكار

وفى قصيدة أخرى يقول له :

ترك النفوس بلا علم ولا أدب ترك المريض بلا طب ولا آس

هذه الأبيات المبثوثة فى شعر شوقى ، لايمكن أن تنهض بمطالب المجتمع المثقل بأعباء الزمن ، وتكاليف الأيام .

عاد شوقى من منفاه سنة ١٩١٩ ، فراقب عن كثب ، شؤون المجتمع ، وسجل فى شعره أحداثه وضمنه رغباته ، ولكن بعد أن ملأ حافظ جنبات انوادى ، بأناشيده وألحانه ، وصور آلام المجتمع وآماله ، فى صدق و إخلاص على طريقته وأسلوبه ، وسنرى عند الكلام عن حافظ ، أنه لم يدع لشوقى فى هذه الناحية مجالا ، الا واقتحمه و برز فيه . . .

قلنا آنفا إن شوقى قرب من المجتمع كثيرا بعد عودته من أسبانيا ، ولعله أحس فى أعماقه إحساسا غامضا ، واختلج فى وجدانه شعور مبهم ، نحو حق هذا الوطن عليه ، فاشتاق العودة ، فى عنف وحرارة ، ليتدارك ما فاته فى ظل الوطيفة :

لكن مصر ، و إن أغضت على مقة عين من الخلد بالكافور تسقينا

على جوانبها ، رفت تمائمنا وحول حافاتها قامت رواقينا

ملاعب مرحت فيها مآربنا وأربع أنست فيها أمانينا

* * *

استقبل شوقى وطنه بعد ما برحت به النوى ، فلم تكد تطأ قدمه أرض الوطن حتى قابل مشكلة التموين التى كانت شغل البلاد الشاغل إذ ذاك ، والتى هى مشكلة اليوم فتناولها فى هذه القصيدة التى حيا بها مصر ، وهو ينثر الدمع ، و يذيب سواد القلب :

أنادى الرسم لو ملك الجوابا وأجزيه بدمعى لو أنابا

وقل حقه العبرات تجرى و إن كانت سواد القلب ذابا

ويدعو الجميع إلى نصرة الحق وحمايته

عباد رب الله حاموا بمصر ... أيملا سقت فيهم أم سرابا
أمن لكل بريء ما عقاب ... ومن لكل الفقير ولا عقابا ؟
أصيب من الدهر كل صابر ... أشد من الزمان عليه نابا

ثم يستدرك لأكف ، ويستحيها ، لطبقات البائسة الفقيرة وهي سواد الشعب :

أتسمع رحمة في كل بلد ... ولست تحس للبر انتدابا
أكل في كتاب الله إلا ... زكاة المال ليست فيه بابا
إذا ما المعدمون شكوا وحموا ... فدستهم وسمع الغوث السغابا

ثم تسمعه يحذر من عمال حتلاء ، وتركهم لعوادي الدهر وكوارث الليالي ، ويخشى أن تقسو شرا مستطير على بلاد ، ويعيشوا فيها ذئابا مفترسة ضارية :

ولم أر مثل سوء الخير كسبا ... ولا كخسارة السوء اكتسابا
ولا كالوقت بؤسى شاء ... إذا جوعتها انتشرت ذئابا

وهناك طائفة عامة تحتقرها ، لا ينبغي أن يتناساها الشاعر الاجتماعي لأنها خليقة بخطره ، عظيمة الأثر في تقدم المجتمع ونهضته :

أيها العاملون أنتم الـــعمر كدا واكتسابا
واعمروا الأرض فالعلا لا سعيكم أمست يبابا

ثم يوصيهم ويقفهم على مطالبه بحقوقهم ، ويحضهم إلى الجد والدءوب :

أيها العاملون كالنحل ارتيادا وطلابا
في كفور الطير الرز في محيا ودهابا
اطلبوا حق يدين واجعلوا الواجب دابا
وستلقوا منح الله لكم بابا فبابا

ويخلص من قضية العمل إلى قضية المرأة ، فيحث على تعليمها وتثقيفها ، لتأخذ نصيبها من الحياة ، مستمدا من رسول الله :

هذا رسول الله لم ... ينقص حقوق المؤمنات
العلم كان شريعة ... لنسائه المتفقهات
كانت سكينة تملأ الـ ... ـدنيا وتهزأ بالرواة

ولم لا تكون مصر كبغداد ودمشق ، ورياض أندلس :

بغـــداد دار العالمـات ومـــترل المتـــأدبات
ودمشق تحت أميـــة أم الجوارى النابغـات
ورياض أندلس نمـــين الحـاتفات الشاعرات

وهو ذا يستنهض همة الشباب ، ويحببهم فى الدرس والتحصيل ، ليسيروا بالمجتمع فى هدى ورشاد ، يمثل لهم الجهل تمثيلا بشعا ، فهو الداء العضال الذى يفتك بالشعوب فتكا ذريعا :

إنى نظرت إلى الشعوب فلم أجد كالجهـــل داء للشعوب مبيـدا
الجهـــل لا يلد الحيـــاة مواته إلا كما تـــلد الرمام الدودا

لم يبق لشاعرنا فى الاجتماع إلا قصيدتاه " مملكة النحل " و " الحجاب والسفور " ، والقصيدة الأولى جيدة حقا ، تلمس المجتمع من جانبه الخلقى ، فعلى دعائم الخلق قامت هذه المملكة ، طاعة ، ودأب وجهد متواصل ، كل أولئك ترفع شأن الملك وتعز سلطانه :

قف ســـائل النحل به أى عقـــل دبره
يحبك بالأخلاق وهـــــى كالعقيق جوهرة
تغنى قوى الأخـــلا ق ما تغنى القوى المفكرة
ويرفـــع الله بهـــا ما شاء حتى الحشرة

وهو يقدم هذه المملكة نموذجا يمكن أن يحتذيه قومه ومواطنوه ، فى سياسة الملك وتقوية أسبابه :

أليس فى مملكة النحل لقـــوم تبصـــره
ملك بناه أهـــله بهمـــة ومجـــده
لو التمست فيـــه بطـــــال اليدين لم تره
تقتـــل أو تنفى الكسا لى فيـــه غير منذره

أما قصيدة شوقى " الحجاب والســـفور " فليس فيها غير ترديد لفكرة تحرير المرأة فى معظم أبيات القصيدة ، وأعتقد أنه لن تربو بضاعة شوقى فى ســـوق المجتمع عن هذا القدر ، اللهم إلا ما تناثر من أبيات قلائل هنا وهناك ، وإذا أردنا أن نقيس ما قاله شوقى ، بما قاله حافظ ، رأينا حافظا يثب وثبة بعيدة ، تاركا شوقى مكانه . وسنقف فى

مقال الشهر القادم مع حافظ طويلا نسمع اليه ، وهو يقص علينا سير المجتمع وأخباره ، ويشرح لنا رسالته التى أداها فى أمانة وصدق ، وكيف زحم شوق وظهر عليه ، ولن نقبل منه هذه الدعوى إلا اذا أيدها بأدلة قوية من شعره تنهض بدعواه ، ثم نعقب على حديثه برأى فى زميله وصديق صباه مطران ، الذى لاذ بالصمت فى هذه الأيام ، إلا فى مناسبات عابرة ، لا حظ لها من البقاء والخلود ؟

أحمد عبد المجيد الغزالى

الشبان الخليعون

للأستاذ محمد مصطفى حمام

كل ما يعشق النساء من الزينـ ـة يأتيه صبية سفهاء
كشفوا الرأس فى الطريق وساروا وعلى الخد حمرة وطلاء
قل لمن كحلوا العيون خسئتم أين منكم مروءة وحياء ؟
قل لمن زججوا الحواجب سحقا ليتها لم تلدكمو حواء
قل لمبدى التهدين عجبا وتيها أنت والمرأة البغىّ سواء
أيها الراقصون أضيتم الأجـ ـسام هزا فنيم هذا العناء ؟
أيها الطالبون صيدا من الغـ ـيد لأنتم صيد وأنتم ظباء
قصف الله غصن كل شباب ليس فيه من الفضيلة ماء !

محمد مصطفى حمام

مساكن الطلبة الجامعيين

وحاجتنا إلى إيجادها

بقلم الأستاذ صلاح الدين الشريف المحامى

ليس ألزم لجامعتنا الناشئة وإخواننا الجامعيين ، ولا أعون على دعم قوائم الروح الجامعى الوليد ، فى فترة تكوننا العلمى العالى ، من جامعة تستند كلياتها إلى طلبة خلقتهم بيئة المسكن الراقى واطمأنوا إلى لون من الحياة الاجتماعية الطيبة الطاهرة ، يحيونها بعد رهق التحصيل وعناء الدرس ، بيئة مثلى يحق لنا أن نعتد بها اعتدادنا بما تضمه الجامعة من كليات ، وما تحويه الكليات من قاعات فسيحة وأبهاء رحبة وعمد رائعة وحجر منظمة ومداخل وجيهة ونقوش جميلة وشمس ساطعة وأهوية سارية ، وعندئذ نحس بذلك التجاوب الاجتماعى الموموق بين بيئة السكن وبيئة الدرس ، بين حياة الصباح الشريفة المشرقة وحياة فى المساء لا يصح أن تقل عن حياة الصباح كما لا وإشراقا وحيوية .

فالحياتان حلقتان مشتبكتان ، والصلة بينهما وثيقة لا انفصام لها ، والخريج الجامعى هو حقا ثمرة تفاعل الحياتين جميعا ، أو هو ضحية الذبذبة وفقدان الانسجام بينهما .

وبعد فالمشروع قديم والحاجة إليه محسوسة وغير منكرة ، وسبل التنفيذ درست دراسة وافية وما يحتاج إليه من مال وما يلزمه من نفقة ليس يصعب على ولاة الأمر رصده فى الميزانية بعد تقسيمه مثلا ، على سنوات مالية ثلاث ، إن لم تكن أقل لا أكثر ، فلم يبق أمامنا من عقبة غير البطء الذى اعتدناه فى التنفيذ باسم التريث والتمهل .

إن نظرة عابرة ، وليست فاحصة ، نلقيها على لون الحياة التى يحياها السواد الأعظم من إخواننا الجامعيين ، أولئك الذين قذفت بهم بلدان الريف ودساكره إلى عاصمة القطر فى طلب التحصيل والعلم ، كافية حقا لأن تقنعنا بأننا — كشعب متحضر يحب الرقى ويدعو اليه — نأثم أقبح الإثم فى حق أجيالنا الناشئة ، من أبناء اليوم ورجال الغد الحافل المنشود . إنها لحياة مريضة مفككة لاهية أبعد ما تكون عن استقرار يؤهل لتحصيل قوى ، أو نظام محبوك يعين على حياة جاهدة مضنية قوامها الدرس والطلب .

إننا نخطئ أبين الخطأ إذا زعمنا أن من بين طلبة الجامعة عددا يذكر ، فى طوقه أو فى طوق أولياء أمره ، أن يوفروا لهم أسباب حياة معتدلة يطمئنون فى ظلها إلى مواصلة عملهم ومتابعة إنتاجهم ، بعيدين عن طوارئ العيش المزعزع أو مفاسد البيئة الملوثة ، إذ

الحقيقة أن الغالبية من الطلبة محدودة الدخل تضطرها ظروف المادة إلى أن تحيا ، طيلة فترة التحصيل الجامعية ، الحياة هي أبعد ما تكون عن الراحة والطمأنينة والاستجمام المادى والمعنوى الذى يهيئهم للتفتح العقلى والبدنى . وليسنا نحتاج فى التدليل على هذا الواقع الصراح إلا إلى أمر واحد يتكرر فى كل عام ويفزع له أولياء أمور الطلبة بالشكوى ، وهو اضطرار كليات الجامعة سنويا إلى فصل عدد كبير من طلبتها الذين يعجزون عن تسديد مصاريف الدراسة ، ولو عرفت أن ولى أمر الطالب وكذلك الطالب نفسه يبذلان المستحيل فى سبيل توفير المال اللازم لسداد الأقساط ومصاريف الكتب والدفاتر ولوازمهما ، لما شككت فى أن هذا الجهد المبذول فى سبيل سداد الأقساط خشية الفصل والحرمان من اختبارات آخر العام إنما يتم على حساب الجانب الآخر من حياة الطالب الجامعى حتى ليضطره الحال فى هذا الجانب إلى شدة الاقتصاد ولكن على حساب جسمه وعقله وملبسه ومعنويته وجملة حاله . ومن ثمة هذا الهزال الملحوظ والسقم البادى على وجوههم الشاحبة وأبدانهم الضاوية ، وكأنى بها تصرخ فى غير ما انقطاع : لغذاء المغنى ، المسكن المريح ، الرياضة اللازمة المنشطة للعضلات المقوية للأعصاب ، وهى لعمرى عضلات وأعصاب حطمها الإجهاد تحطيما .

لست أحتاج إلى أيمان مغلظة لأؤكد لقارئ هذه السطور ، أننى شاهدت طيلة تحصيلى الجامعى نفرا كبيرا من إخوانى الجامعيين يعيشون فى الأنحاء الريفية المجاورة للجامعة حياة القرية فى وسط أضواء المدينة ، وليتها القرية النموذجية فى مساكنها ونظامها ، ولكنها تلك القرية المتخلفة عن عهود الجمود والفقر والتدهور ! حجر ضيقة قابضة معتمة رطبة وغذاء نافه محدود ثم جلد صابر على توفية الدرس حقه من العناية المجهدة والوفاء المرهق ، إنها لفئة نبيلة قانعة ، ترضى من زاد شبابها بالحرمان لتأمل منه لكهولتها حياة مجيدة عالية !

أما أبناء الموسرين من أغنياء الريف وعددهم محدود ، فهؤلاء يولون وجوههم شطر " البنسيونات " والحجر المفروشة لقاء أجور لا يستطيعها غير هؤلاء . وهى إن كانت تحوى حقا أسباب الراحة اللازمة للسكن الكامل أو الشبيه بالكامل ، لا تخلو من منغصات أو شوائب تأتى على محاسنها وتسلبها صفة المسكن الطيب والمأوى الراقى المصون . وهى منغصات وشوائب كثيرة أنكرها تلك الريبة اللازبة التى تقترن باسم " البنسيون " ، وجو الاستباحة والجماح الذى يستشعره طالب زايل مراحل الضغط فى ظل الوالدين خلال مرحلتى التعليم الابتدائى والثانوى ، وبات يتلهف على سويعات " الحرية " وسط الأضواء الخاطفة واللهو المبذول بعيدا عن العين الرقيبة واليد الزاجرة والنصيحة الهادية ، ذهيك بهذه الضوضاء المتصلة والضجيج المستمر وما يخلفه للأعصاب المتعبة خلال الدراسة اليومية من رهق وتفور وتوتر ، لأن هذه المساكن تقع عادة فى سرة المدينة العاجة بالصاخبة .

وهل من عجب بعد هذه الحياة المضنية المفككة ، أن يصبح الجامعيون فى نهكة بدنية ملازمة ، ووعكة مرضية دائمة ، وخمود عقلى ظاهر ، ويحسون كراهية للألعاب الرياضية واصحة ، حتى لتفيض تقارير أطباء الجامعة بمر الشكوى من تلك " الأنيميا " الخبيثة و " البلهارسيا " المؤبقة وأمراض النظر وضعفه من جراء سوء الاضاءة وعدم كفايتها فى مساكن الغالبية منهم ، وغير أولئك من أمراض وأسقام ؟ أليس من المؤلم أن يسفر الكشف الطبى على الطلبة المتقدمين للتدريب العسكرى عند بدء ادخاله فى الجامعة ، عن نتائج مؤلمة تدل على عدم صلاحيتهم لحياة عسكرية مجدية . حقا لا زالت للمثل التقليدى القديم قيمته " العقل السليم فى الجسم السليم " مما يخسره الوطن من طاقة الانتاج المناسب فى فترة الشباب ، فترة التفتح والاكتمال والازدهار ، يرجع إلى تلك الحياة الشاحبة الذاوية التى يحياها الجامعيون فى مساكنهم النائية . ولعمرى ما أمر التناقض بين فترتين زمانيتين فى حياة الجامعى اليومية ، فترة الصباح وسط القاعات المشمسة المهواة والنظافة العامرة والنظام السائد والفخامة البادية ، وفترة المساء المظلمة الكئيبة تحت سقوف هذه المآوى الخاوية المجدبة .

لم يبق ثمة شك إذن فى أن أمر التثقيف والتقويم لا يعتمد على الأبنية الدراسية الفخمة بمكاتبها وأساتذتها وقاعاتها فحسب ، بل يتعداه ذلك الى وجوب ضمان الغذاء الصحى الكامل الملبى لحاجات الجسم طيلة مراحل نموه ليساعده على التفرغ للأعمال العقلية والعضلية وضمان المسكن الصحى الذى يجد فيه الطالب الجامعى مأوى أمينا لراحته واستجمامه ، وإضاءة صحية ملائمة يطالع فيها دروسه ويعنى بواجباته ، على أن يكون مسكنا بعيدا البعد كله عن الضجيج والضوضاء ومفاسد المدنية ومغرياتها الكاذبة لحياطتهم من شرور العدوى الخلقية الفاتكة .

ولقد أجمع المعنيون بشؤون الجامعة عندنا من صفوة المثقفين ورجال التربية على أن أساس التعجيل بتحقيق هذه الضرورات إنما يكون بإقامة مساكن للطلاب مستوفية للشروط الصحية والمرافق الضرورية من حمامات رشاشة ، ساخنة وباردة ، وغرف استجمام وراحة تحفل بألوان السلويات الراقية من عقلية ورياضية وأخلاقية ، وغير ذلك من كل ما يساعد على الثقافة الكاملة ويعين على صحة العقل والبدن .

وهل تحسب أن مثل هذه الحياة المفككة المضطربة تدعو الى تفاهم فكرى أو تضامن اجتماعى أو تعاون أدبى بين جموع المغتربة من طلبة الجامعة ؟ كلا لعمرى . فانها لعلى النقيض من ذلك ، إذ تزيد من مدى الفوارق الاجتماعية بين الجميع ، وتوحى بنظرية الطبقات فى بيئة العلم التى يستوى أمام نخر الانتساب إليها هؤلاء جميعا من فقراء وأغنياء ، ثم تزيد على ذلك بأن تحرم طبقة الدخل المحدود من متع الحياة البريئة وسلوياتها الطيبة ،

بل من ضرورات لا غناء لهم عنها من غذاء ودواء ، لا زال فى وسع الدولة كفالتها لهم ، كما فعلت ذلك دول غيرها من قبل .

لقد صاح بالأمس القريب مدير فاضل للدقهلية ، وأهاب بوزارة المعارف أن تتصف الطلبة الغرباء الوافدين على معاهد المنصورة ، واقترح عليها أن تبنى لهم مبنى أو مبانى تسع ألف طالب ، وأكد وقتئذ أن نفرا من رجال الأعمال على أتم أهبة للقيام بهذا العبء فى حالة عجز الوزارة عنه ، على أن يمتد الطلبة تكاليفه على مدى فترة من الزمان بما يدفعونه لقاء السكن الراقى من أجر لا يكاد يكون مذكورا .

وكان للجامعة الأزهرية فضل السبق فى إنشاء مساكن لطلبتها من الغرباء سواء فى القاهرة أم الاسكندرية أم الزقازيق أم أسيوط ، ولا زالت هذه الجامعة تساعد طلبتها هؤلاء إلى حد كبير لتحفظ لهم أجسامهم القوية التى يدينون بها للريف ، لعيشهم فى الهواء الطلق مدة سنيهم الأولى وخلال إجازاتهم الصيفية فى نهاية كل عام .

ولا ننكر أن سعادة أحمد لطفى السيد باشا قد ألح منذ خمس سنوات مضت ، فى تنفيذ مشروع مدينة الجامعة وميادينها الرياضية ، وقد وفق فعلا إلى الحصول على اعتماد لها فى عهد المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا بمبلغ تسعين ألف جنيه تدرج فى ميزانية سنوات مالية ثلاث وقد كان هذا المبلغ يرصد فى الميزانية سنة بعد الأخرى ثم لا يلبث أن يرجع آفلا إلى الخزانة فى معظمه تقريبا إن لم يكن فى تمامه ، وإذا سألتنى عن السر أجبتك بأن علمه عند علام الغيوب .

يقول الأستاذ الدكتور محجوب ثابت فى أحد تقاريره الهامة التى يدأب على رفعها إلى ولاة الأمر فى الجامعة " إنه إن كانت مساكن الطلبة الجامعيين وتغذيتهم من الأهمية بمكان ، فيلزم تنفيذها على عجل مع مطعم للطلبة يحتم فيه أكل الغرباء ولو وجبة واحدة ظهرا أو مساء بقيمة معقولة لا تتعدى القرشين ونصف القرش لكل ما يلزم من مواد زلالية وبروتونية وفيتامينات ومواد نشوية وسكرية والموالح والسلطات والفاكهة أو حلوى مغذية . ويجب أن يعم ذلك فى المدن كالقاهرة والاسكندرية وغيرهما من المدن التى تكثر فيها معاهد التعليم ".

ويقول الدكتور الفاضل فى ناحية أخرى من تقريره فى صدد تحبيذ مشروع المدينة " ومعروف أن أمر تربية النشء ومبانى معاهده فحسب لا يكفى بل يجب إيجاد مساكن يأوى اليها هذا النشء ليستجم ويعوض ما فقده بجهوده فى عمله اليومى عقليا بفصول الدراسة وعضليا وعسكريا بميادين الرياضة ، ليكون التثقيف قويا سليما . وإذا ما غذى هذا النشء غذاء صحيا كافيا لتعويض ما يفقده لاطراد نموه فى كل درجات التعليم من الزامى وابتدائى

وعال، فبذلك فقط يكون التعليم بل أقول التربية قائمة على أسس ودعامات صحيحة قوية تقاوم أسباب الضعف وتهيئ للجهاد الحيوى هذا النشء عقلا ونفسا وجثمانا وللدفاع عن وادى النيل المقدس".

والأستاذ الدكتور طه حسين بك فى كتابه القيم عن " مستقبل الثقافة فى مصر " يتناول حياة الطلبة الصحية والاجتماعية ، والبيئة الجامعية ، ويصور الاهمال الصحى الذى ينخر فى أجسام الطلاب والاهمال الاجتماعى الذى يطيح بأخلاقهم مدللا على التفكك فى البيئة الجامعية الذى لا يحقق شيئا من الثقافة العامة. حتى اذا فرغ من بيان أوجه النقص فى هذا كله ، اخذ يسرد أوجه الطب لها جميعا ، ومن بينها مدينة الجامعة .

وقد كتب مرة الدكتور أحمد محمد ابراهيم الأستاذ بالجامعة المصرية فى مقال له عن التعليم الجامعى فى فرنسا " ... وحدث فى سنة ١٩٢٥ أن أنشئت " مدينة الطلبة " وبها نحو خمسة عشر بناء، وتحرص الدول الأجنبية على إقامة أبنية خاصة بالطلبة الذين يدرسون فى فرنسا. وللطلبة الفرنسويين الذين يأتون من الأرياف نحو أربعة أو خمسة أبنية يسكنون بها مقابل أجور طفيفة ، وفى هذه الأبنية يحتم مراعاة الهدوء التام والنظام ، ولهذه الأبنية مطاعم ومكتبات ، ولكل بناية مدير للاهتمام بشؤونها يعاونه فى ذلك مجلس إدارة لتنظيم شروط السكن والمعيشة . والغرض الأساسى لهذه الأبنية هو إيجاد روح التعاون بين الطلبة الغرباء والذين يفدون من مختلف الأقطار، وكذلك بين الفرنسيين الذى يحضرون من أقاليم مختلفة، فإذا ما رجع الطلبة إلى وطنهم يكون لديهم أثر باق من الحياة الجامعية " .

و بعد فماذا أقول؟ الجميع عندنا من المشتغلين بأمور الجامعة يستشعرون حاجتنا القصوى إلى إنشاء هذه المدينة، بنفس الهمة والعناية اللتين توجهان إلى إقامة تلك المعاهد الضخمة فى أفنية الجامعة الرحيبة .

إن جولة قصيرة حول جامعات العالم تنبئنا حقا بأننا لازلنا متخلفين فى أخص شؤون الروح الجامعى حين سبقنا غيرنا إلى تحقيقه ودعمه ، بمراحل بعيدة !

إن الجامعة الوحيدة التى يقال بعدم وجود مساكن لها هى جامعة لندن ولكن هل نعرف ماذا أعدت لطلبتها فى سبيل راحتهم والعناية بأجسامهم وعقولهم ؟ إن ولاة الأمر هنالك يعدون كشفا بأسماء العائلات التى تسمح للطلبة الغرباء بالسكن معها ، فضلا عن الوطنيين ، بعد تحقق الجامعة من صلاحية ذلك من الوجهين الصحية والخلقية .

وحدث ولا حرج عما أعدته بقية جامعات انجلترا واسكتلندا وسويسرا وألمانيا و إيطاليا وغيرها من مساكن ومطاعم ومشاف وعيادات وملاعب ومسابح ودور للمسرح والخيالة والسلويات الأخرى والحدائق الأريحة وغيرها مما يوفر للطالب الجامعى حياة حافلة حانئة حقا تجعله صحيح البدن سليم العقل مفتح الملكات لهضم الدراسة الجامعة العالية والعمل على الإنتاج النافع فى هدى من تعاليمها .

ولا نكران فى أن للهبات الكريمة التى يجود بها من حين الى آخر ذوو الأريحية والكرم المطبوع من أثرياء تلك الأمم النابغة ، أثرا جليلا فى إقامة كثير من هذه المدن وتأسيس شتيت من مبانيها ومعالمها . و إن هذا الكرم الحاتمى العلمى ليتجلى حقا فى أروع مظهر له فى ربوع انجلترا والولايات المتحدة الأميركية ، حتى ليكون مثلا أعلى يجب أن يترسمه أغنياء العالم طرا .

فما سبيلنا إذن إلى تحقيق هذا الحلم الذهبى السعيد ، الذى طال انتظارنا له فى مراقد الأحلام بل فى يقظة الحقائق وصحوة الأفكار ؟

لعلنا نظلم الحكومة ظلما بينا ، وخاصة فى مثل هذه الظروف القاسية . اذا كلفناها وحدها عبء القيام بهذا المشروع الكبير ، دون أن يشاركها شرف العمل فى سبيل إخراجه طائفة الموسرين عندنا من الجانب ووطنيين .

إن اكتتاب الأثرياء لهذا المشروع أعده عملا من أجل الأعمال الوطنية ، لناشئة هذه الأمة التى نريد لها مخلصين أن تتكمل من كل شيء ، بل لعله واجب من أقدس الواجبات القومية التى يهون عندها المنح والبذل فى غير ما تمهل ولا إناء .

عدوها أيها الموسرون لونا من ألوان الاكتتاب لمستشفى من المستشفيات ، أو معهدا من المعاهد أو مشروعا من المشروعات الاجتماعية الأخرى التى تعوزنا فى فترة انتقالنا من عهد الجمود الى عهد الحياة ، واذا كان للشافى غرضها فى تصحيح مريض الأبدان ، ولمعاهد العلم مقاصدها فى تثقيف عقل الأذهان ، فان لهذه المساكن والمأوى آثارها البعيدة فى تصحيح الأذهان والأبدان والأخلاق والمعنويات .

لقد حق للدكتور كارل زيمرمان أستاذ الدراسات الاجتماعية العليا فى جامعة هارفارد أن يصيح فى أحد مؤلفاته قائلا ، ويصيح معه كل متصف ، " أن الأمة التى تعتمد على ترك الحكومة تعالج وحدها أخطر ما يعترض المجتمع من مشكلات ، لهى أمة حكمت على نفسها بالجمود والعقم وأثبتت أنها عجزت عن فهم معانى التضامن الاجتماعى ، وهذا ينذر بأن مقومات النهوض فيها تتحول إلى مؤن يطفىء متدرج " .

أما واجب الحكومة ، فهو البدء جديا فى رصد ما يلزم من مال لهذه المؤسسة الجديدة ، وتقسيمها على سنتين أو أكثر ، كما لو كانت مشروعا من مشاريع السنوات ، بدل أن تظل مكتوفة الأيادى إلى وقت توافر المال .

وأرى ، ويرى معى الكثير من رجال الجامعة ، أنه اذا أعوزتنا الآن تكاليف البناء والإنشاء فلا أقل من استئجار بناية مناسبة من مبانى الأحياء الراقية المجاورة و إعدادها بما يلزم من لوازم السكن الكامل ، ثم تأجيرها بأجور هينة لطبقة ذوى الدخل المحدود من طلبة الجامعة ، فسنقذهم من جحر مساكنهم الخالية ، ونوفر لهم لونا من الحياة الاجتماعية أرقى وأكمل مما

صلاح الدين الشريف المحامى

التربية والتعليم في السجون المصرية

للأستاذ فتح الله محمد المرصفي ، مفتش التعليم بمصلحة السجون

١ — تمهيد :

لم يكن التعليم — فيما مضى منذ سنة ١٩٠١ — في السجون المصرية بالأمر الهام ، إذ كانت سياسة التعليم وانتشاره محدودة الأثر ، بين طبقات الأمة ، وخاصة العامة من الشعب والى عهد قريب أضحى التعليم في السجون ، وعلى الأخص في دور الاصلاحيات ، ركنا هاما من أركان الاصلاح والتهذيب . وما تلك النهضة ، وهذه الحركة المباركة إلا أثرا من آثار حركة الإصلاح والتجديد ، في نواحي الحياة العلمية ، من معاهد التعليم المختلفة ، في جميع أنحاء المملكة ... وما سجون مصر وإصلاحياتها ، إلا معاهد قامت على أسس نظريات الاصلاح والتهذيب منذ سنة ١٩٠١

٢ — التربية والتعليم :

فالتربية والتعليم في السجون ، قد تناولها تغيير كبير . فمدير السجون العام — اليوم — بما له من رغبة أكيدة في الاصلاح والتجديد ، قد هيأ من وسائل الاصلاح والتهذيب ، وبخاصة في محيط الأحداث الهمل وصغار المجرمين ، ما أصبح له أثر عظيم ، في حياتهم وتهذيب نفوسهم .

٣ — مدارس السجون :

(١) التعليم في مصلحة السجون ، يرجع عهده الى سنة ١٩٠٧ . بين الأطفال الهمل وصغار المجرمين ، من البنين والبنات ، وكذا المجرمين البالغين المعتادي الاجرام . وسنحاول — فيما يلي — أن نأتي على بيان ما تشرف عليه مصلحة السجون ، من معاهد اختصت بها طبيعة أعمالها ، في حدود قوانين الدولة ، وما قامت عليه أمثال تلك المعاهد ، من نظم وأغراض ، في غير بلادنا من العالم المتمدين . ففي مقدمة معاهد الاصلاح : مدرسة اصلاح الأحداث بالجيزة للبنين ، وهي مدرسة داخلية صناعية ، خصصت للأحداث الهمل ، المحكوم عليهم

بقانون التشرد رقم ٤ لسنة ١٩٠٨ ، وتجاورها مدرسة اصلاح البنات ، وهى مدرسة داخلية أيضا ، للتدبير المنزلى . و (ثالث) تلك المعاهد : مدرسة اصلاح الأحداث بالمرج ، داخلية زراعية ، وتعنى بفلاحة البساتين والصناعات الزراعية و(رابعها) مدرسة أحداث الغزل بالقناطر الخيرية ، وهى معدة لتعليم الأحداث صناعة الغزل . ولا يفوتنا أن نشير الى أن إصلاحية البنات ، تجمع ما بين تنفيذ كل من قانون التشرد وقانون العقوبات ، التى تصدر على من يلحق فيها من البنات ، وأما اصلاحية المرج ، فقد انفردت باصلاح صغار المجرمين من الأحداث المحكوم عليهم بقانون العقوبات . أما مصنع الغزل فقد أعد ليكون حلقة فى تخصيص الأحداث فى صناعة الغزل . وهؤلاء يكونون ممن أمضوا فى الحياة الصناعية بأحداث الجيزة ما لا يقل عن سنتين ، مع توافر شروط خاصة اقتضتها الحياة الصناعية بهذا المعهد وفائدة الغلام .

ويبلغ تعداد الأطفال الملحقين بهذه المعاهد اليوم نحو الفين ، منهم مائتان وخمسون بنتا . وهؤلاء الأحداث أصدرت عليهم محاكم الأحداث (وأخصها ثنتان : الأولى بالقاهرة وأنشئت سنة ١٩٠٥ ، والثانية بالأسكندرية وأنشئت سنة ١٩٠٦) أحكاما تقضى عليهم بالوضع بإصلاحيات الأحداث ، طبقا لقانون التشرد رقم ٤ لسنة ١٩٠٨ ، وقانون العقوبات لسنة ١٩٠٤ المعدل فى سنة ٣١ و ٣٣ و ١٩٣٧

(ب) ومدرسة إصلاح الرجال Adult Reformatory ، وهى معهد داخلى صناعى ، والتعليم فيه الزامى على كل مجرم حديث بالإصلاحية ، غير ملم بالقراءة والكتابة ، وهو يكفل للمجرم الحصول على امتيازات لها شأنها فى إصلاح حاله ، وأخص تلك الامتيازات : الافراج عن المجرم قبل نهاية المدة المحكوم عليه بها ، وفوق هذا وذاك ما قد يتعلمه من صناعة تكفيه العوز والحاجة ، بل تكفيه العودة الى الإجرام .

(ج) ومن بين مدارس السجون ، مدرسة أولية ، لتعليم أبناء الموظفين والمستخدمين والقائمين بالخدمة فى السجون الكبرى ، وهى تنشأ بجانب الليمانات (ليمان كلمة تركية معناها مرفأ ، أطلقت على سجون الأشغال الشاقة والمؤبدة التى تبعد كثيرا عن المدن الآهلة بالمدارس المختلفة) .

(د) وبجانب المدارس الأولية ، مدارس لتعليم صف وعساكر النظام بالمصلحة مبادئ القراءة والكتابة والحساب ، وأصول الدين الحنيف ، وبعض السور

والآيات القرآنية الكريمة، التى لاغنى عنها فى إقامة الصلاة، وشعائر الدين القويم، وهؤلاء العساكر يتولون الخدمة بالسجون بعد انقضاء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية كسجانين فى السجون العامة لرقابة السجناء . والمصلحة اليوم لم تأل جهدا فى رفع مستوى التعليم لهذه الطائفة بما يتفق وحالتهم مدة إقامتهم فى السجون ومباشرتهم للسجناء .

٤ — المشتغلون بالتعليم :

وطبعى أن يصادف المشتغلون منا بالتعليم فى مدارس السجون ، وأخصها مدارس الإصلاحيات ، صعوبات متعددة مختلفة لا حد لها ولا نهاية ، ولا نبالغ إذا قررنا أن الكثيرين من الأطفال بيننا من الشواذ ، وهؤلاء ممن أستعصى حل معضلاتهم على والديهم وذوى قرباهم ، فأصبحوا طريدى الأهل والأقارب . وكثير منهم لم تتسع لهم صدور معلميهم ، سواء فى المدارس أو المصانع التى كانوا يتلقون فيها العلم والصناعة ، وسوف يأتى اليوم القريب الذى نستخدم فيه مقياس الذكاء واختبارات الصناعة لنسد الفراغ العظيم الذى نرى أن الحاجة ماسة اليه . وليس هذا فى إصلاحيات الأحداث فحسب بل فى جميع مراحل التعليم بوزارة المعارف العمومية .

٥ — نظام منح المكافآت المالية والأدبية :

ليس أحق من التقدير والاستحقاق فى نواحى الحياة العلمية والصناعية والخلقية فى مدارس الإصلاحيات من هؤلاء الأطفال الذين كانوا طريدى الأهل ، ومنبوذى الهيئة الاجتماعية ، فهم والحال هذه ليس لهم نصيب فى العلم والتعليم . كما لم يستمتعوا بالشفقة والحنان الأبوى ، ولم يسعدهم الحظ فينالوا قسطهم من التشجيع ، ولم يحظوا بكلمة شكر أو ثناء ، لهذا فهم أحوج الى نظم تقوم على أساس التشجيع ، وتثير فيهم تلك الميول الفطرية ، فما هم إلا أطفال لهم ما لأطفالنا من حق الطبيعة عليهم ، فليس بغريب أن تأخذ مصلحة السجون هؤلاء الأطفال بنظم الامتيازات والمكافآت على تنوعها لتدفع فيهم الرغبة الصادقة الأكيدة ، فى العلم والتعليم والصناعة ، وتكوين حسن الخلق فيهم و إن المقام ليضيق بنا إذا حاولنا أن نأتى على تفصيل نظام منح المكافآت على اختلاف أنواعها ، والإشارة الى ذلك تغنى عن التعبير .

٦ — المناهج الدراسية العلمية والعملية :

(١) لقد عنيت مصلحة السجون عناية خاصة فى السنوات الأخيرة باستقرار مناهج التعليم العلمى والعملى فى مدارس الاصلاحيات ، فوضعتها على أن يكون الغرض الأول : إعداد الأطفال صناعيا وعلميا لمكافحة الحياة بالطرق الشريفة حيث

تشمل معظم الصناعات المحلية من جهة، والفلاحة والصناعات الزراعية من جهة أخرى، و الحياة المنزلية وما اليها التربية البدنية ، مضافا الى ذلك منهاج تعليمي أولى أخص مايدورحوله تحفيظ مالايقل عن جزءين من القرآن الكريم والمبادئ الضرورية الأولية من الدين الحنيف والتهذيب واللغة العربية (المطالعة والاملاء والانشاء والمحادثة والأناشيد) والحساب على قدر معلوم والمعلومات العامة (الجغرافيا والتدبير الصحي والمنزلي والأشياء والتاريخ) والرسم النظري العام والرسم الصناعي) الذي يختص به فريق الأطفال الملحقين بالصناعات التي تستلزمها الاحاطة بتلك المادة من أحداث الجيرة، وفوق هذا مايحيط به الطفل من جميع نواحي الحياة مدة إقامته .

(ب) الكتب الدراسية : وعلى هذا فان ما تسير عليه مدارس المصلحة من كتب ومقررات دراسية وفق ما تصدره وزارة المعارف العمومية فى جميع مدارسها الأولية ومكاتبها العامة .

٧ — التربية الدينية :

لما كانت التربية الدينية بين الأطفال الحجر الأساسي فى تهذيبهم وتنشئتهم ، لم يغفل أولو الشأن الإهتمام بتعليمها والعمل على إقامة الشعائر الدينية ، فساد دور الاصلاحيات الاعتصام بالدين وفضائله وحبست بين الأطفال بيئة دينية تهديهم سواء السبيل .

٨ — المدرسون :

إن القائمين بشئون التعليم فى هذه المعاهد على اختلاف نواحيها ووجهة نظرها و إعداد الأطفال وتدريبهم على الحياة العملية، رجل ذو مؤهلات علمية و إجازات دراسية من مدارس المعلمين، وأحسنها التعليم الأولى ، والمدارس الصناعية والفنون التطبيقية والمدارس الزراعية التابعة لوزارة المعارف العمومية .

٩ — أوقات الفراغ :

وضع لها برنامج واسع النطاق لمختلف الألعاب الرياضية من معاهد الاصلاحيات، وقد تعدتها اليوم الى مدارس صف وعساكر النظام بالمصلحة، ويشتمل هذا البرنامج على كرة القدم وكرة الشبكة والألعاب السويدية المختلفة ، والتمارين العسكرية ، قديمها وحديثها ، وقد كان لها الأثر العظيم فى صحة الأجسام وسلامة العقول .

ومن مميزات هذه النهضة الحديثة فى دور الاصلاحيات، أن دبت روح التمثيل الأدبى بين الأطفال فاختيرت المقطوعات والأناشيد القومية والتاريخية الحماسية الوطنية، وكل مالا يرمى نيل من تلك العواطف الشريفة ، نحو عزة النفس وكرامتها، إلى تذوق الحرية وما يدعو الى الشعور الحى و لوجدان الصادق .

أضف إلى ذلك إقامة الشعائر الدينية على الوجه الأكمل ، ومشاهدة الخيالة "السينما" باستعراض الموضوعات الأدبية والعلمية ، ومطالعة كتب الأطفال المختارة المسلية المفيدة ، حيث أنشئت مكتبة خاصة للأطفال فى كل مدرسة من مدارس الاصلاحيات ، ووضع نظام يكفل تحقيق تشجيع الأحداث على المطالعة الحرة .

وفى يقينى أن كل ما يحيط الأطفال من أنواع التسلية فى أوقات الفراغ ، لهو أفيد بكثير فى تنشئتهم وله بالغ الأثر فى حياتهم ، وتهذيبهم ، من أن يلقنوا دروسا قد لا تعود عليهم بفائدة تذكر فى حياتهم العملية بعد .

تفتيش التعليم :

الغرض منه مراقبة طرائق التعليم على اختلافها ، وما يبذل من مجهود فى رفع مستوى تعليم الطلبة فى جميع نواحى حياتهم العلمية والصناعية والزراعية بمدارس السجون ، وذلك تحت رقابة المدير العام ، على أن يقوم بالتفتيش إخصائيون فنيون يشرفون على كل ناحية من تلك النواحى كل فيما يخصه ، فمفتش التعليم يتناول الأشراف على نواحى الحياة العلمية ومفتش الزراعة يتناول نواحى الحياة الزراعية ، وأخيرا مدير الصناعات يتناول التفتيش على الحياة الصناعية . وكل ما نأمله ونرجوه فى المستقبل القريب وفى عهد النهضة القومية وفى ظل الحياة النيابية أن يشمل التعليم جميع السجون ، ليمكن للمصلحة تأدية رسالتها فى إزالة الأمية ، وهى جادة فى كل ما يعود على إصلاح المسجونين . فهم وإن كانوا من الطبقة العامة من الشعب ، إلا أنهم أعضاء الأمة العاملين فى جسمها وحياتها .

إنارة الرأى العام :

وإنه لجدير بنا أن نشير إلى انتباه القوم واستيقاظ الرأى العام فى السنوات القليلة الماضية إلى وجوب العناية برعاية الطفل ، وبحث مشكلة الأطفال الهمل وصغار المجرمين وتلك ناحية يجهلها الخاص والعام من الناس .

ولقد كان للجهود التى بذلتها مصلحة السجون فى تلك السنوات ، من حيث إقامة الحفلات الرياضية وحضور علية القوم ورجال الحكومة وجمهرة الشعب فيها . وفوق هذا ما أذاعه أولو الشأن لأول مرة فى التقرير السنوى ، الذى شمل كل نواحى الحياة فى السجون المصرية ، ما قد أثار اهتمام الجمهور والرأى العام ، وحفز قادة الفكر فى الأمة إلى ما ينبغى اتخاذه نحو معضلة باتت من الأهمية بمكان ، من حيث الوقاية من الجريمة ووجوب انتشار الأمن فى ربوع البلاد . وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ .

محمد فتح الله المرصفى

منشأة نافعة

مكتب الإرشاد الاجتماعى

الذى أنشأته رابطة الإصلاح الاجتماعى حديثا

١ — الغرض من إنشاء مكتب الإرشاد الاجتماعى : هو معاونة عامة الشعب فيما يشكل عليهم من تكاليف حياتهم الخاصة وتذليل ما يعترضهم من متاعب تستعصى عليهم مواجهتها والخلاص منها نتيجة للجهل والأمية المتفشية بينهم ؛ وكثيرا ما قصد هؤلاء الناس وساطة الأشرار والمحتالين فأخطأوا هدايتهم وابتزوا أموالهم وزادوهم ضيقا على ضيق، وكثيرا ما ناشد هؤلاء التعساء معونة رجال البوليس فى تفريج متاعبهم وحل مشاكلهم ، ولكن دون جدوى ، فإن هذه الأعمال بعيدة عن اختصاص رجال البوليس ، إزاء هذه الاعتبارات تبدو أهمية الرسالة التى يمكن أن يؤديها " مكتب الإرشاد الاجتماعى " الذى سوف تقتصر مهمته على معونة من يطرق بابه من أفراد هذه الفئة ، ويباشر عمل هذا المكتب بعض متطوعى الرابطة بطريق التناوب، وبعد سجل خاص لقيد أسماء من يقصدون وساطة هذا المكتب وملخص الطلب والرأى الذى أشير به ، ويتولى المتطوع المختص إبداء هذا الرأى فورا إذا رأى فيه صعوبة خاصة تستدعى استطلاع مشورة فنية فيطلب من الزائر الحضور بعد أسبوع ريثما يتولى فحص موضوعه أحد المختصين من رجال الرابطة ، ولما كان نجاح هذا المكتب يتوقف على مدى انتشار رسالته بين عامة الشعب ستعمل الرابطة على الاتصال بمحافظة مصر لإصدار تعليمات إلى مشايخ الحارات لتعميم رسالته ودعوة الناس إلى طلب معونته وإرشاده، وقد رأت الرابطة أن يقتصر عمله الآن على دراسة المشكلات الاجتماعية والصحية فى أسر الأطفال الذين تؤويهم فى "دار كفالة الطفل" وذلك بقصد امتداد العناية والإصلاح لهذه الأسر فلا يقتصر عمل الرابطة على كفالة ستين طفلا وإنما ترعى أسرهم كذلك بقدر ما يتوافر لها من وسائل، على أن يقوم بهذه المهمة تحت إشراف الدكتورة " نعيمة الأيوبى" طائفة من الزائرات الاجتماعيات والصحيات يتقدمن للرابطة باقتراحاتهن بعد دراسة هذه الأسر وظروفها ، وبهذه الطريقة يرجى أن يكون عمل الرابطة فى هذه الناحية منتجا وفى حدود طاقتها ووسائلها فى الوقت الحاضر ، فوطدت العزم على توسعة دائرة نشاطها فى هذه الناحية وما بعد يوم كما هو شعار الرابطة فى معالجة كل أمر جديد .

٢ — هيئة المكتب : أما هيئة المكتب فتتألف برياسة حضرة صاحب السعادة الأستاذ محمد العشماوى بك وعضوية الأمير الاى مصطفى عبد القادر بك والأستاذ

محمد رياض ، ولهيئة المكتب أن تدعو من تشاء إلى جلساته من حضرات المشرفين على دار كفالة الطفل للاستئناس برأيهم فيما جاء بتقارير الزائرات الاجتماعيات .

٣ — هيئة التنفيذ : وتقوم بدرس حالة الأسر اجتماعيا وكتابة التقارير عن زيارتها لهن وتوصى بمساعدتهن ، حضرة الآنسة نبيلة عبد الحميد الزائرة الاجتماعية ، وتقوم الآنسة فتحية عبد العزيز تساعدها الآنسة عصمت محمد جبر بتعليم صناعات نسوية للنساء اللاتى قرر المكتب تعليمهن صناعة تزيد من دخل أسرهن .

٤ — نتيجة درس الحالة الاجتماعية للأسر : تبين من التقارير التى كتبت عن هذه الأسر ومن الزيارات المتعددة أن حالاتها تكاد تكون متشابهة من حيث ما تحتاج إليه ، ومن أهم ما يلاحظ على تلك الأسر :

(١) قذارة الغرف التى تسكنها وحاجتها الى البياض والتهوية .
(٢) ان بعض المساكن التى بها نوافذ ليس بها زجاج وبها بعض الخرق البالية .
(٣) ان أرضية الغرف أغلبها من التراب .
(٤) لا يوجد بالمسكن أثاث أو به قليل من الأثاث القديم القذر .
(٥) لا تملك الأسرة سوى فراش واحد تنام عليه جميعا والأغطية والوسائد غير كافية .
(٦) بعض أفراد الأسرة لا يملكون من الملابس غير التى على أجسامهم .
(٧) لوحظ أن الأطعمة التى يتناولها أفراد هذه الأسر غير كافية ، ومرجع ذلك إلى ضآلة دخل الأسر ، وقلما تتناول هذه الأسر أطعمة ساخنة وذلك لارتفاع قيمة الوقود .

٥ — المعاونات التى قدمها مكتب الإرشاد : وقد استطاع المكتب أن يقدم المعاونات الممكنة التى تتفق مع ميزانية المكتب لهذه الأسر على ضوء ما أثبته البحث من حاجة الأسرة . ويتبين من البيان التالى جملة ما قدم من المعاونات فى الفترة التى بدأت من ١٩٤١/٤/١ وانتهت فى ١٩٤١/٨/٣١ أى فى أربعة شهور :

عدد	
٤٠٢	وجبة غذاء صرفت لعشر أسر وكل وجبة تكفى لثلاثة أشخاص .
٢٣٢	رطلا من اللحم وزعت على أسر الأطفال بالتناوب .
٠٣٦	أقة من الأرز « « « بالتساوى .
٠٤٨	رطلا من الجبن « « « «
٥٠	غيارا مكونا من جلباب ، سروال ، قميص ، وزعت على أطفال الدار لاستعمالها فى منازلهم .
٧٥	مترا من القماش وزعت على خمس عشرة امرأة .

عدد	
٥	عيارات لأطفال حديثي الولادة من أخوات أطفال الدار .
٢	ميدعة لطفلتين من أشهر الأطفال لمعاونتهما على الالتحاق بمدرسة الزامية .
٢٣	صندلا كبيرا لآباء الأطفال .
٣٠	صندلا صغيرا وزعت على أطفال الدار (حفاة الأقدام) لاستعمالها فى منازلهم .
١١	حصيرة وزعت على الأسر .
١١	قطعة صابون وزعت على بعض الأسر .

وذلك غير الارشاد الصحى والاجتماعى وتشغيل بعض أفراد الأسر فى المهن الحرة ومساعدة المرضى منهم بتحويلهم الى العيادات الخارجية والمستشفيات .

٦ — **إنشاء مشغل لتعليم أمهات الأطفال** : وقد تبين من درس الحالة الاجتماعية أيضا لهذه الأسر أن دخلها ضئيل ، ومرجع ذلك الى انخفاض الأجور ، واعتماد الأسرة على شخص واحد يعمل بينما باقى الأسرة بغير عمل . وأن لدى الأمهات وبناتهن أوقات فراغ طويلة يمكن استغلالها فى أعمال تزيد من دخل الأسرة اذا ما علم أولئك الأمهات بعض أعمال وصناعات نسوية ومنزلية ، وعلى ذلك اقترحت هيئة المكتب انشاء مشغل لتعليم أمهات الأطفال وأخواتهن صناعات نسوية يلحق به من يقرر المكتب تعليمهن لتعود على أسرهن بالربح الذى يساعد فى زيادة مواردهن ، وذلك بناء على توصية الزائرة الاجتماعية التى قامت بدرس حالة الأسرة .

وتحضر أفراد كل أسرة تتعلم بالمشغل مرتين فى الأسبوع لتعليمهن وتوزيع الأشغال على اللاتى تدربن على العمل لإنجازها فى منازلهن فى المدة التى تحدد لذلك وردها بعد الانتهاء منها تسلم الأجر الذى هو عبارة عن جميع الربح فى التشغيلات .

٧ — **المعرض السنوى** : وفى نهاية كل عام سيقام معرض (بدار كفالة الطفل) تعرض فيه أشغال الأسر التى عملت فى هذا المشغل فإن بيعت المعروضات بثمن أكثر مما قدرت لها فستصرف إلى الأسر المبالغ الزائدة .

٨ — **عدد العاملات بالمشغل** : وبلغ عدد العاملات بهذا المشغل من أسر أطفال دار كفالة الطفل ٤٥ ألحقن على دفعات . وما زالت حضرة الزائرة الاجتماعية تقوم بزيارة الأسر وترغب من تكن منهن قد طرأ على حالتها ما يستدعى مساعدتها ماديا بالالتحاق بالمشغل .

٩ — **ختام** : وترجو الرابطة أن تكثر مواردها فيتيسر لها إلحاق من يرغب فى زيادة موارده من غير أسر الأطفال .